
النور حمد

الهيمنة المصرية على السودان الصيحة الأخيرة قبل الابتلاع

عنوان الكتاب : الهمينة المصرية على السودان
الصححة الأخيرة قبل الابتلاع

الكاتب : النور حمد

الناشر: دار الموسوعة الصغيرة للطباعة والنشر والتوزيع

روك سيتي - بلوك 4 رقم 1137-1139 - جوبا
- جمهورية جنوب السودان

ahmed.y@thelittlepedia.com

info@thelittlepedia.com

<https://littleencyclopedia.com>

هاتف: +211989944992 - +211989944991
- +211989944990

بالتعاون مع: معهد واشنطن للسودان الجديد

Washington Institute for New Sudan

3060 Williams Dr Suite 300, Fairfax, VA 22031- USA

الطبعة الأولى : 2025

الترقيم الدولي : 9780201379297

رقم الإيداع : 2024/2816



جميع الحقوق محفوظة © لدار الموسوعة الصغيرة للطباعة والنشر والتوزيع

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل سواء التصويرية أم الالكترونية أم الميكانيكية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

دار الموسوعة الصغيرة غير مسؤولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وتعتبر الآراء والأفكار الواردة في هذا الكتاب عن وجهة نظر المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدار.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
11	تمهيد
14	أخطاؤنا التاريخية
16	تنكُّب الجادة
18	حصاد الهشيم
19	منعطف استعادة الاستقلال
21	الطمع المصري في السودان
23	مصر هبة النيل والصحراء
24	نمط التفكير الخديوي
25	الاستعمار لجلب الذهب والرقيق
27	ورثت «الجمهورية» المصرية العقلية الخديوية
	الفصل الأول
	عبء الرجلين الأبيض والمصري
32	السودان ملكٌ مصريٌّ خالص
35	الشعور بالاستحقاق المطلق

الصفحة

الموضوع

37	شهادات ضد صلاح سالم
39	مصر تستخدم الاتحاديين
42	مصر وانقلاب عبود 1958
43	انقلاب العقيد جعفر نميري 1969

الفصل الثاني

انتكاسة الثورة

52	هل تنجح السلمية دائماً؟
57	سواء حمد والمبعوث الأمريكي
60	الاحتلال المصري للعقل السوداني
63	دور التعليم والإعلام المصري في الاستلحاق
67	الري المصري
70	السد العالي
73	تدمير وإغراق الآثار السودانية

الفصل الثالث

مصر وثورة ديسمبر 2018

78	 مصر والفريق البرهان
80	 تزايد التعاون الاستخباراتي
82	 مصر ومجزرة فض الاعتصام
83	 تجفيف السوق وخلق الضوابط
84	 ميناء العين السخنة بدلاً عن بورتسودان
85	 خلق الحاضنة الشعبية الضرار
88	 مصر ترعى الحاضنة الضرار
92	 لجوء سياسيينا إلى مصر!
95	 من نماذج الابتزاز المصري
97	 التحقيق مع خضر حمد
100	 غازي سليمان وقصة الخمر والنساء
102	 مقاومة القوى العربية للديمقراطية
105	 السعودية ومصر والإمارات والثورة السودانية
106	 امتهان الإسلامويين للسودان
109	 الاستعداد السوداني لقبول التدخلات الخارجية
111	 حكامٌ مُرتشون
112	 وجدت مصر ضالتها في البرهان
114	 شراء السلع السودانية بالعملة المحلية

115	العلاقة الملتبسة بين البرهان والإخوان
119	انكشاف خضوع البرهان للمتطرفين
121	التلون الإخواني
124	التعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية
126	طرد الإيرانيين خيانة إخوانية أخرى
130	تقسيم السودان في صالح مصر
134	استدعاء الاستعمار Colonization by Invitation
136	دعوات جديدة لإلحاق السودان بمصر
138	ما وراء أكمة البحر والنهر
139	الطبقة الطفيلية اللاوطنية
143	فزاعة تقسيم السودان لتبرير السلبية

الفصل الرابع

موارد السودان المنهوبة

150	عبر البرهان استباح مصر موارد السودان
151	سوريون يهربون الفحم السوداني
153	مصر تصدر الفحم السوداني!
155	مصر تصدر زيت السمسم السوداني
156	مصر على وشك الإطباق على السودان
157	التعمية على ما تحصل عليه مصر من السودان
158	مصر تُصدّر السمسم!

- 161 مصر تُصدّر الصمغ العربي !
- 163 مصر تعترف بنهب موارد السودان !
- 166 مصر تصدر نيابةً عن السودان
- 170 مصر تصدر الذهب السوداني
- 171 الوزير جبريل وتهريب الذهب
- 172 بئرٌ معطّلةٌ وقصرٌ مشيد
- 173 مصر تُصنّع القطن السوداني
- 174 متلازمة الربح السهل
- 176 نحن السبب في نهب بلادنا
- 179 كيف صَبَّ فشلنا وإفشالنا في صالح مصر ؟

الفصل الخامس

كيف أصبحت مصر وطنًا بديلاً للسودانيين

- 183 تفاقم النزوح إلى مصر
- 186 الخنق الإخواني للحياة في السودان
- 190 التكسب من وراء تَشَرُّدِ السودانيين
- 193 البرهان والإخوان يحققون لمصر حلمها

الفصل السادس

دولة الجيش ودولة الشعب

- 201 مصر تعيش على غيرها
- 204 تاريخٌ طويلٌ من المعونات

207	 صفقة إعادة الإعمار والهجمة الأخيرة
209	 مصر تحصل على المقابلة بلا مناقصة
211	 سودانيون يساندون الهيمنة المصرية
212	 أتت لحظة ابتلاع الفريسة
213	 حلايب هي رأس رمح الإلحاق
214	 خطة إعادة الإعمار الخبيثة
215	 من يعجز عن حكم نفسه سيأتيه من يحكمه
217	 خلاصة
223	 خطة إعادة إعمار السودان
231	 الثلاثي المتربّص ببعضه
238	 مصر تلعب لعبة خطيرة
240	 حربائية البرهان والإخوان

«لن يستطيع أحدٌ أن يركبَ على ظهرِكَ، ما لم تُكُنْ منحياً»

مارتن لوثر كينج

تمهيد

هذه الحرب الجارية الآن في السودان، التي حصرتها أجهزة الإعلام والرأي العام السوداني، خطأ، في كونها حرباً بين الجيش الذي حوله تنظيم الإخوان المسلمين السوداني إلى مليشيات متعددة، وبين قوات الدعم السريع، هي في نظري بخلاف ذلك.

هذه الحرب، فيما أرى تخفي وراءها، ما لا يعكسه التشخيص الكاذب الذي طغى على حقيقتها. فهي في الأصل حربٌ بين الشعب السوداني الذي يريد أن يصحح مسار استقلاله المسروق منذ 1956، وبين المؤسسة المصرية الحاكمة التي تريد استمرار إبقاء هيمنتها على السودان، بل وإيصالها إلى الإلحاق التام للسودان بالقطر المصري. هذه الحرب الأخيرة لم تبدأ في 15 أبريل 2023، وإنما بدأت في اللحظة التي أُزيح فيها الرئيس المخلوع عمر البشير عن سدة الحكم في 11 أبريل 2019. فالنظام المصري الذي كان أول من رحّب بانقلاب الترابي/ البشير في عام 1989، عاد ليكون أكثر الأنظمة العربية التي شقّت عليها إزاحة نظام الترابي/ البشير الدموي، الفاسد عن السلطة في عام 2019. لقد استطاع النظام المصري في الفترة الممتدة من 1989 إلى 2018، أن يروّض ما تسمى الحركة الإسلامية في السودان ويضعها تحت قبضته تماماً. لقد استغل النظام المصري تورط النظام الإخواني السوداني في محاولة اغتيال الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك في أديس أبابا في عام 1995، فاقتطع من السودان مثلث حلايب. ثم ما لبث أن أسهم في فرض العقوبات الدولية عليه وقام بحراسة تلك العقوبات في المحافل الدولية. ففي أبريل 2017، أي قبل أقل من عامين من سقوط نظام الإخوان المسلمين في السودان، وصف وزير الخارجية إبراهيم غندور الموقف المصري المؤيد للإبقاء على العقوبات المفروضة على السودان منذ عام 2005،

بموجب القرار (1591)، بأنه: "موقف شاذ وغريب، طالب به نائب المندوب المصري في الأمم المتحدة، في مجلس الأمن الدولي"⁽¹⁾. عموماً استمر النظام المصري في ترويض نظام الإخوان المسلمين في السودان، حتى أوصلهم إلى رضوخٍ كاملٍ له. وقد بلغ هذا الخضوع درجةً غير مسبوقة في فترة حكم الفريق البرهان الحالية التي تمثل أسوأ فترات حكم الإخوان المسلمين في السودان من حيث الخسائر البشرية والمادية. عبر هذه الفترة الطويلة من الابتزاز المصري الدبلوماسي، لنظام الإخوان المسلمين في السودان، حصل النظام المصري بالإضافة إلى احتلالٍ مثلثٍ حلايب، على مساحاتٍ شاسعةٍ من الأراضي الزراعية في السودان. وعلى تدفقٍ غير مسبوقٍ للسلع السودانية غير المصنعة إلى مصر. وكذلك، في جر النظام السوداني ليصطف وراء ما تراه مصر فيما يتعلق بملف مياه النيل، خصماً على مصلحة السودان فيها. وأخيراً سمع نظام الإخوان المسلمين ممثلات في الفريق البرهان لمصر لكي تصمم خطة لإعادة إعمار ما خربته الحرب في السودان وتمنح نفسها نصيب الأسد فيها بلا مناقصات.

عقب سقوط نظام عمر البشير مباشرة، صمت النظام المصري صمت القبور. وقد فعل ذلك في وقتٍ تقاطرت فيه أجهزة الإعلام العربية والعالمية إلى

(1) راجع: موقع النيلين على الرابط: <https://shorturl.at/LgZY9>.

السودان لتغطي اعتصام القيادة العامة الذي خلب ألباب العالم، غابت أجهزة الإعلام المصرية، ولزم النظام المصري الصمت وكان ذلك من أقوى الأدلة على أن مصر ليست راضية عما يجري في السودان. وفي الوقت الذي كان فيه الاتحاد الأفريقي والرئيس الأثيوبي أبي أحمد منخرطين في التوفيق بين قوى الثورة وعسكر نظام الرئيس المخلوع عمر البشير، ليجري توقيع الوثيقة الدستورية وتبدأ الفترة الانتقالية المفضية إلى التحول الديمقراطي، كان النظام المصري منهمكاً في إعداد الخطط للإجهاز على الثورة بالتحالف مع الفريق عبد الفتاح البرهان، الذي لم يكن في نيته، أبداً، تسليم السلطة إلى المدنيين، والسماح بقيام نظام ديمقراطي عقب الفترة الانتقالية. وبالفعل بدأت فصول الخطة المصرية للإجهاز على الثورة تتوالى، منذ مجزرة فض اعتصام القيادة العامة في 3 يونيو 2019، وإلى اليوم. ولقد وضعنا هذه الحرب الجارية حالياً، عبر تداعياتها المختلفة، أمام منعطف تاريخي حاسم: فيما أن نمضي بثورتنا هذه نحو استعادة استقلالنا المسروق بواسطة المصريين ومعاونيهم من الداخل من السودانيين، وإما أن نبقي تحت الهيمنة المصرية التاريخية، وبصورة أنكأ مما سبق، ولفترة مقبلة طويلة جداً.

أخطاؤنا التاريخية

هذه الحرب المدمرة وما نحن فيه الآن، هي الخلاصة التي قادتنا إليها أخطاؤنا التي تراكمت منذ الإستقلال. لم تستطع النخب السياسية التي أدارت حراك الاستقلال أن تنجز استقلالاً حقيقياً يفكك التركة الاستعمارية المصرية. فقد خرجت مصر من السودان مثلما خرجت إنجلترا. لكن مصر تركت وراءها جيشاً من السودانيين المتصرين هوياتياً وثقافياً. وهذا أمر استثمرت فيه مصر منذ الغزو الخديوي للسودان في عام 1821. وحين بدأ الحكم الوطني عقب لحظة الاستقلال

برزت معه دعوة الإسلام السياسي، مصرية الجذور. وما لبثت الطائفتان الكبيرتان؛ طائفتا الأنصار والختمية والحزبان الكبيران التابعان لهما؛ أن رضخا للابتزاز السياسي الذي مارسته عليهما جبهة الميثاق الإسلامي بالشعارات الدينية الزائفة، التي رفعها الدكتور حسن الترابي، عقب ثورة أكتوبر 1964.

لقد رأت الطائفتان وحزباهما مجازاة الدكتور الترابي في خطه الداعي لتحكيم الشريعة الإسلامية، خشية أن يسرق الترابي منهما سندهما الشعبي المتدين. فبدلاً من أن تواجهاه وتكشفا زيف شعاراته، كما فعل الأستاذ محمود محمد طه، حينها، اصطفتا وراءه وسارتا على دربه. وكان أكبر تجسيد للاستجابة لابتزاز الدكتور الترابي للطائفتين بالشعارات الإسلامية، انسياقهما وراءه في مؤامرة حل الحزب الشيوعي السوداني في عام 1965. وقد حدث ذلك بعد عام واحد فقط من الثورة. وهو نفس العام الذي شهد الانتخابات العامة التي تمكن فيها الحزب الشيوعي السوداني من نيل 11 مقعداً في البرلمان (الجمعية التأسيسية)، في حين لم تحصل جبهة الميثاق الإسلامي، بقيادة حسن الترابي، حينها، سوى على 3 مقاعد.

أزعجت الجماهيرية التي حظي بها الحزب الشيوعي في انتخابات 1965 تنظيم الإخوان المسلمين والقوى الطائفية التي انجرت وراءه. فجرى، من ثم، التدبير لمؤامرة حل الحزب الشيوعي السوداني، في نفس ذاك العام. ولكي يصبح ذلك ممكناً، كان لابد من تعديل مادة الحريات الأساسية في الدستور. وبالفعل عدلت المادة وجرى طرد نواب الحزب الشيوعي من البرلمان، على الرغم من السند الجماهيري الذي أتى بهم إلى البرلمان عبر انتخابات حرة نزيهة وشفافة. أكثر من ذلك، أن أغلبية نواب الحزب الشيوعي السوداني كانوا قد جاءوا إلى البرلمان من دوائر الخريجين، المخصصة للمتعلمين.

عقب حل الحزب الشيوعي شرع الحزبان ومن خلفهما جبهة الميثاق الإسلامي في كتابة ما سمي بـ "الدستور الإسلامي"، حتى بلغا به مرحلة القراءة الثانية. وكان ذلك الدستور "غير الدستوري"، على وشك الإجازة، لولا أن أجهض إجازته انقلاب مايو 1969 الذي قام به العقيد جعفر محمد نميري. ولأن المفكر الإسلامي التقدمي، الأستاذ محمود محمد طه قد عارض ذلك التوجه، آنذاك، وقام بحملة قوية في فضحه وتعريته في المنابر العامة، كان رد فعل الجهات السلفية الواقفة وراء حزب الدكتور التراي، أن استغلت القضية الشرعيين لمحاكمته وأدانته بتهمة الردة في 18 نوفمبر 1968. وقد قابل الحزبان الكبيران ذلك الحكم الغريب بالصمت، الذي دلَّ على مباركتهما له. وفي تقديري، كانت تلك هي اللحظة الفارقة، التي علا فيها صوت الهوس الديني والغوغائية الشعبوية على الدستور، وعلى الحقوق الأساسية، وعلى مكتسبات الحداثة، وعلى سلطة المعرفة. من حينها، تنامى الهوس والشعبوية الدينية والغوغائية. ولم تعد للوعي بالدستور وبالديمقراطية والحقوق الأساسية أي فرصة للتقدم.

تَنْكَبُ الجَادَّةُ

لقد كان خطأً استراتيجياً فادحاً، ذلك الذي وقعت فيه الطائفتان وحزباهما الكبيران عقب ثورة أكتوبر 1964. فتداعيات ذلك الخطأ، المتمثلة في الرضوخ لابتنزاز الإخوان المسلمين لهما بالخطاب الديني، الذي استمر لعقود، قاد، في نهاية المطاف، إلى سيطرة الإخوان المسلمين على مجريات السياسة في السودان. فقد تركت الطائفتان للدكتور حسن التراي الفرصة لكي يحفر تحت أقدامهما، بمثابة شديدة، حتى نفَّذَ ضدهما وضد الديمقراطية، انقلابه في يونيو 1989. والغريب أن التراي نفَّذَ انقلابه، في وقت كان الوزن الانتخابي لجماعته قد انتقل من 3 مقاعد في البرلمان في انتخابات 1965، إلى 53 مقعداً في انتخابات 1986. لقد أدى تبني

الحزبين الكبيرين أجندة الدكتور حسن الترابي، وحرصهما على خطب وده، بل والتحالف معه، وعدم شعورهما بالخطر الداهم الذي كان يمثله، إلى أن يدفع هذان الحزبان، ومعهما البلاد، ثمنًا باهظًا للغاية. لقد كانت غفلةً كبيرةً تلك التي جعلت هذين الحزبين الكبيرين ينصرفان عن مجابهته فكريًا حين بزغ نجمه، وقد كانت السلطة في يدهما. لكنهما، اختاراً عوضاً عن ذلك، في التعاطي معه الألاعيب التكتيكية قصيرة النظر. وقد اتضح عملياً أن الدكتور الترابي كان أبرع منهما في ذلك النهج.

باختصار شديد، ما نحن فيه الآن كان نتيجةً لسلسلة طويلة من الأخطاء التي شكّلت، في جملة الأمر، بنية الممارسة السياسية في السودان، المتسمة بقصر النظر وبالنفعية وقلة الاكتراث بالمبدئية وبالتخطيط الاستراتيجي السليم. ولا يختلف في ذلك، اختلافًا جوهريًا، من ظلوا يقفون في صف الثورة الآن، منذ ديسمبر 2018، ومن ظلوا يعملون ليل نهار لوأدها. فانعدام الرؤية الاستراتيجية والانغماس في المناورات وفي التكتيك، والتركيز على الكسب الآني، هو ما ظل يغلب على القوى السياسية السودانية. ولقد دلّ سلوك قوى الحرية والتغيير المجلس المركزي، في الفترة الانتقالية على هذا النهج. بل، ولا يزال الحال كما هو، حتى بعد أن تحوّلت قوى الحرية والتغيير المجلس المركزي، إلى صورتها الجديدة المسماة "تنسيقية تقدم"، التي انشطرت في الأيام القليلة الماضية ليتخذ ما تبقى منها اسم "صمود".

أما جماعة الدكتور الترابي، فقد كان التكتيك القائم على الألاعيب السياسية وممارسة التضليل والابتزاز بالشعار الديني هو ديدنها الثابت الذي لا يتغير. ولا غرابة، فالجماعة مرتكزة أصلاً على فكرة دينية فاشية، تبرر فيها الغاية كل وسيلة ممكنة، مهما كانت وحشيته ودمويتها، ومهما كانت صادمةً للحس الإنساني

السليم. بل، ومهما كانت نقيضةً للقيم الدينية نفسها، التي تدعى الجماعة رعايتها والدفاع عنها. ولسنا بحاجة لذكر ما كان يجري من بشاعات في جنوب السودان، وفي بيوت الأشباح، وما جرى في دارفور منذ 2003، وما جرى في مجزرة فض الاعتصام أمام مباني القيادة العامة للجيش. وأيضاً، ما حدث من قنصٍ متواصلٍ بالبنادق للشبان والشابات في كل التظاهرات التي قاموا بها في هذه الثورة. وما جرت ممارسته من دهسٍ للثوار بسيارات الأمن والشرطة في شوارع الخرطوم. بل وما طُفح في هذه الحرب من إعدامات ميدانية بشعة لكثيرين، ومن جزٍّ للرؤوس وبقرٍ للبطون ونهشٍ للأحشاء بدعوى التعاون مع قوات الدعم السريع. وأيضاً من قصفٍ جويٍّ يوميٍّ انحصر في استهداف البسطاء من المدنيين، ومن تصفياتٍ خسيسةٍ غادرة سبق أن طالوا بها عضويتهم نفسها، عبر الثلاثين سنة الماضية، التي حكموا فيها البلاد بقبضةٍ حديدية.

حصاد الهشيم

ما نحن فيه الآن هو حصاد الهشيم لسلسلة الأخطاء الاستراتيجية الفادحة التي أشرنا إليها. وأقفز من هنا لأقول: إن كل الذي ظل يجري منذ الاستقلال، وإلى يومنا هذا، قد قاد إلى علوِّ صوت الخطاب الديني المتعصب والهوس الديني، وإلى تراجعٍ مريعٍ لاستقلالية القضاء وحكم القانون. كما قاد إلى توحشٍ صادمٍ فالت، وفوضى، وانهيارٍ للدولة، وانعدامٍ لأبسط مقومات الأمن الشخصي. لقد أوصلنا كل ذلك إلى أن نعيش حقبةً مظلمةً، رتّةً، كئيبةً، نفشت فيها المظالم والوحشية، وخلت من أي إنجاز ذي بال. وقد انتهت بنا هذه الحقبة إلى كلِّ ما هو فوضوي وهمجي وقبيح، إلى أن وصلنا إلى كارثة الحرب الماحقة الراهنة، التي شردتنا بصورةٍ لا مثيل لها. كما أحاطتنا من كل حذب وصوب بأشباح الموت المحلقة فوق الرؤوس، في كل لحظةٍ

وأخرى. وكذلك، بالعوز والجوع وانغلاق الأفق، ما وضعنا جميعاً على حافة اليأس. ولا أظنني أغالي إن قلت: ليس في هذه الحقبة، التي امتدت منذ فجر الاستقلال وإلى اليوم، ما يصلح لكي نصحبه معنا إلى مستقبلنا. فلو نظرنا، على سبيل المثال، إلى معسكر السياسيين والمثقفين الواقفين مع الثورة، فإننا نجده عاجاً، بكثير ممن طبعتهم الممارسة السياسية المرتنهة للنفعية بطابعها. وآية ذلك، إن عدداً مقدراً، من رموز الفكر والثقافة والسياسة قد وضعوا أنفسهم في خدمة الأجندة الاستلحاقية المصرية. لقد بدأت حقبة ما بعد الاستقلال المضطربة هذه، بالانقسام التاريخي المعروف بين حزبي "الأشقاء الاتحاديين"، من جهة، و"الاستقلاليين"، من الجهة الأخرى. وهو انقسام أمام خيارى استقلال السودان عن كل من بريطانيا ومصر اللتين تشاركتا استعمارهما في الفترة ما بين 1898 و1956، وبين الاستقلال عن بريطانيا وفي نفس الوقت الاتحاد مع مصر عقب خروج البريطانيين. وهامى تلك القسمة الأولى تنتهي اليوم ونحن نرى أن بعضاً ممن كانوا "استقلاليين" قد أصبحوا "أشقاء". بل، هم مرتاحون لهذا التحول، رغم ما يرونه من مجريات هذه الحرب اللعينة، التي يلعب فيها النظام المصري أخبث الأدوار وأقذرهما.

منعطف استعادة الاستقلال

المنعطف الذي نمر به الآن هو، بصورة أساسية، منعطف استعادة استقلالنا المسروق. وهي سرقة ما كانت لتحدث لولا أن نخبنا السياسية قد تعاونت فيها مع النخب العسكرية المصرية. بل، لا تزال بعض من نخبنا تعمل، حتى هذه اللحظة، لكي تحول بيننا وبين أن نستعيد ذلك الجزء الأكبر المسروق من استقلالنا. لقد خرج البريطانيون من السودان في عام 1956، غير أن المصريين الذين شاركوهم استعمارنا المباشر في عام 1898 أخرجهم البريطانيون بسبب

حادثة مقتل السير لي ستاك في القاهرة في 1924 وأصبحوا منذ ذلك التاريخ مستعمرين للسودان اسمياً. لكن، رغم ذلك لم يخرج المصريون من الصورة، من حيث التأثير على سلطة القرار السودانية، منذ الغزو الخديوي المصري للسودان في عام 1821، وإلى اليوم. لقد ترك المصريون وراءهم في هذين القرنين ما يماثل حصان طروادة. وهو مجموعة النخب العسكرية والمدنية السودانية التي ظلت تساعدهم على خلط الأوراق السياسية، ليعقى السودان رازحاً تحت استعمارهم المستتر، الذي لا نزال نعاني منه. بل ونواجه بسببه في هذه اللحظة التاريخية الحرجة خطر أن يجري إلحاق القطر السوداني بالقطر المصري، فيصبح وكأنه محافظة مصرية إضافية.

لقد أتاح لنا هذه الحرب، على بشاعتها وكلفتها الباهظة، فرصة ذهبية لكي نستعيد استقلالنا المسروق هذا. فإن نحن أخذنا بهذه الفرصة تحررنا وانفكت، إلى الأبد، القيود التي ظلت تكبل بلادنا وتمنعها من الانطلاق. وإن نحن فرطنا في هذه اللحظة الحاسمة، فإن كوارث أكبر من هذه التي نحن فيها الآن ستكون في انتظارنا. وسوف تنتهي تلك الكوارث، طال الزمن أم قصر، إلى تقسيم البلاد، بل وإلحاق جزء منها بمصر، بصورة نهائية. وقد بدأت ارهاصات ذلك تلوح في الأفق بل وبدأت بعض إجراءاتها تتخذ صورةً عملية فيما سمي "خطة إعادة إعمار السودان" التي صممها مصر.

استرجاع السودان وإعادة إلحاقه بالدول المصرية، ظل هو الحلم الذي ما انفكت مصر الرسمية تحلم به، وتعمل من أجل تحقيقه بدأب شديد، منذ خروج جيوش محمد علي باشا من السودان في عام 1885. لذلك، لا أرى أن حالة الاستقطاب والاصطفاف القائمة الآن هي انقسام بين الواقفين وراء جيش ما تسمى "الحركة الإسلامية السودانية" أو تنظيم الإخوان المسلمين،

والواقفين وراء قوات الدعم السريع، كما يصور ذلك إعلام الفريق البرهان وغيرهم ممن يروجون لهذا التشخيص الخاطئ. وإنما هو اصطفاً بين الذين لا تزعجهم الهيمنة المصرية ويريدون العيش تحت ظلها، لأسباب تخصهم هم كمنخب، وبين الذين يريدون خروجاً بائناً للسودان من تلك الهيمنة التاريخية المكبلة، التي أقعدت البلاد وعطلتها وجعلتها في ذيل الدول الإفريقية والعربية في كل شيء.

الطمع المصري في السودان

من المعلوم أن لكل دولتين جارتين مصالح مشتركة مع بعضهما. وكثيراً ما نسمع دولةً ما تقول: إن الدولة الأخرى تمثل عمقاً استراتيجياً لها، وأن أمنهما لا ينفصلان، وهذا مفهوم جداً في العلاقات الدولية. لكن، إذا تمعنا في نظرة الدولة المصرية نحو الدولة السودانية، وطريقتها في إدارة علاقاتها الحيوية معها، فإننا نجد أن انشغالها بالسودان يبلغ درجة الهوس. كما أن نهجها في حراسة مصالحها في السودان، نهجٌ استعلائيٌّ، فوقيٌّ، إملائيٌّ، أنانيٌّ، استحواذيٌّ، متغطرس. وفوق هذا وذاك فإن مصر بناءً على استعمارها المباشر للسودان في القرن التاسع عشر وفي الربع الأول من القرن العشرين قبل أن يقصيها البريطانيون، ظلت تدبر شؤونها مع السودان عبر جهاز المخابرات، وليس عبر وزارة الخارجية. وما ذاك إلا لأنها ترى السودان مجرد محافظة خرجت عن سلطتها ويجب استعادتها بكل سبيل ممكن. ونحن نفهم المسببات الموضوعية لهذا الهوس، وهذا النهج المجافي للحكمة وللموضوعية. وما نريد للمصريين أن يفهموه أن هذا النهج من شأنه أن يلحق ضرراً فادحاً بمصالح البلدين.

قمت في عام 2012، بتقديم ورقة في مؤتمر عقده المركز العربي للأبحاث

ودراسة السياسات في الدوحة. وكان المؤتمر تحت عنوان: "العرب والقرن الإفريقي: جدلية الجوار والانتماء". وكانت الورقة بعنوان "من الاستتباع إلى الشراكة: في نقد نظرة مصر إلى جوارها الجنوبي". وكان من ضمن حضور المؤتمر سيدتان من الباحثات المصريات المرموقات. دعوت في تلك الورقة إلى الانتقال من نهج الهيمنة والإملاء المصري الذي يجري التعاطي به مع السودان، منذ نيله استقلاله في خمسينات القرن الماضي، وإلى اليوم، إلى نهج قائم على تبادل المصالح والشراكات التي تنفع البلدين في إطار يرمي مصالح الدولتين. ودعوت إلى عقد لقاءات بين الأكاديميين السودانيين والمصريين للعمل على تعديل الصورة المختلة القائمة حالياً. لكن، بناءً على معرفتي بالكيفية التي ظلت تُحكم بها مصر من بداية الحكم الخديوي، فإن أُملي لم يكن كبيراً في الاستجابة لتلك الدعوة. وبالفعل، لم تجدد الدعوة صدًى في ذلك المؤتمر وفيما أعقبه. فالأقطار التي تحكمها أجهزة المخابرات، كما هو الحال في السودان ومصر، فإن من المتعذر جداً أن تقوم برسم السياسات فيها مراكز الأبحاث المستقلة التي يقف عليها العلماء والباحثون، وإنما يُترك رسمها لرجال المخابرات محدودي المعارف، قصيري النظر الذين ينظرون إلى الأمور بمنظار الكسب والخسارة المباشرة فيما هو آني. وهكذا سارت الأمور إلى أن بلغت هذه الحرب الأخيرة المدمرة التي لعبت فيها الأطماع المصرية في الهيمنة على السودان واستتباعه اقتصادياً، وسياسياً، ودبلوماسياً، دوراً رئيساً. كما أظهرت في نفس الوقت في فترة حكم الفريق البرهان هذه، خنوعاً وانبطاحاً سودانياً مخزياً فاق كل خنوع وانبطاح سابق أظهرته النخب السياسية الحاكمة في السودان لمصر، منذ الممالك الكوشية القديمة.

مصر هبة النيل والصحراء

مصر بلدٌ صحراويٌّ لا تتناسب مقوِّمات الحياة فيه، مع التزايد المتسارع لعدد سكانه. فالحياة تنحصر في مصر في الشريط النيلي الزراعي بالغ الضيق، الذي لا يتعدى عرضه، في كثير من مناطقه الأكثر اتساعاً، بضع كيلومترات. وأكثر مناطق مصر الزراعية اتساعاً هي منطقة الدلتا، التي تبلغ مساحتها ما يزيد قليلاً على 24 ألف كيلومتراً مربعاً. والدلتا المصرية رقعة من الأرض الخصبة على شكل مثلث تجلس على زواياه الثلاث مدن القاهرة والإسكندرية وبورسعيد. وفي حين أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في السودان تقارب 200 مليون فدان، فإن الأراضي الصالحة للزراعة في كامل مصر لا تتعدى 10 ملايين فدان. ولذلك، يمكن القول، إنه لا يوجد أي تناسبٍ يذكر بين مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وللعيش عليها في مصر وبين عدد السكان الذي يتزايد بوتيرة بالغة السرعة. وعلى عكس ذلك تماماً، فإننا نجد أن عدد السكان في السودان قليلٌ جداً بالقياس إلى أراضي السودان الشاسعة الصالحة للزراعة. ولذلك فإن انشغال مصر بالسودان انشغالٌ لا مثيل له. فالسودان، من عديد النواحي الاقتصادية يمثل المتنفس الوحيد ليكون هناك اقتصادٌ مصري قادرٌ على أن يؤمن للبلد حاجتها.

لقد كان السودان، منذ الأزمنة السابقة للميلاد، المستودع الذي تأخذ منه مصر الكثير مما تحتاجه من موارد. ومع تقدم الأزمنة ونشوء الاقتصادات الحديثة جعلت ضغوط الجغرافيا مصر منشغلةً بالسودان هذا الانشغال الاستثنائي. فبالإضافة لضيق الأراضي في مصر مقارنةً بالسودان، فإننا نجد أن القسم الأكبر من نهر النيل وروافده تجري في الأراضي السودانية. كما أن الحوض النوبي الجوفي الذي يعد أكبر مستودع في العالم للمياه الجوفية، يقع جزءٌ كبيرٌ جداً

منه في شمال السودان. وبما أن مصر ليس لها مصدر حياة غير النيل، فإن اهتمامها بأمر النيل وسياسات توزيع المياه بين دول حوض النيل ظل على الدوام في صدر أولوياتها.

لقد كانت مصر القديمة مكثيفةً غذائياً، بسبب التناسب بين ما تنتجه وعدد سكانها، آنذاك. وقد كانت مصر من أغنى بقاع الأرض ما جعل مختلف الشعوب تتطلع للعيش فيها. فتراؤها مقارنةً بغيرها في التاريخ القديم، هو ما جعلها، مقصداً مفضلاً للغزاة. لكن، مع التزايد الهائل في أعداد السكان واختلال التناسب بين تلك الأعداد المتزايدة فيما يشبه الانفجار، وبين وجود أراضي يمكن استصلاحها والتمدد فيها لزيادة الإنتاج الزراعي والحيواني، اتسعت الهوة بين إنتاج مصر الزراعي والحيواني والزيادة المتفاقمة في أعداد السكان. وبما أن أراضي مصر الصالحة للعيش على ضفتي النيل تحدها من جهة الغرب الصحراء، ومن جهة الشرق الصحراء، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، فإن المتنفس الوحيد المتبقي لزيادة الإنتاج الزراعي والحيواني، هو الأراضي السودانية.

نمط التفكير الخديوي

لقد كان من الممكن لمصر، بعد نهاية الحكم الخديوي، وقيام الجمهورية أن تتخلي عن النهج الخديوي الاستعماري الاستحواذي وتتجه إلى الشراكات التي تعود بالمنفعة للقطرين الجارين، لكنها لم تفعل. ولا يبدو، حتى الآن، أن لديها أي استعداد لكي تفعل. هناك شيء ما في البناء النفسي وفي تكوين الشخصية لدى النخب القابضة على أعنة الحكم في مصر يجعلها لا تؤمن بالتشارك والتعاون، خاصةً فيما يتعلق بالعلاقة مع السودان، بقدر ما تؤمن بأسلوب التحكم الكامل،

أو شبه الكامل، والهيمنة والاستحواذ. وهذه هو ذات البناء النفسي والأخلاقي الذي سوَّغ للشعوب الأوروبية نهب ثروات الشعوب الفقيرة، بعد أن سبقت أوروبا هذه الشعوب بامتلاكها للسلاح الناري.

لابد هنا من لفت النظر إلى حقيقة ربما تفوت ملاحظتها على كثيرين، وهي أن مصر قد سبقت باستعمارها السودان في عام 1821، الهجمة الاستعمارية الأوروبية على أفريقيا التي عُرفت باسم Scramble for Africa. فالهجمة الأوروبية على إفريقيا بدأت في عام 1876. وبهذا تكون مصر قد سبقت باستعمارها السودان تلك الهجمة الأوروبية على إفريقيا، بأكثر من خمسين عاماً. ومثلما خلَّف الاستعمار عند خروجه نخباً وطنيةً في البلدان المستعمرة لكي تخدم مصالحه عقب مغادرته، أيضاً خلفت مصر نخباً سودانيةً لخدمة مصالحها في السودان. فمصر مارست في السودان نفس الأسلوب المسمى: "الاستعمار الجديد"، Neocolonialism. وهو الاستعمار عن بعد عبر احتلال عقول نخب البلد المستعمَر وربط المصالح الشخصية لنخبة السياسية والاقتصادية بمراكز السلطة والثروة في البلد المستعمَر. وهذا هو ما حدث من مصر تجاه السودان، بل وفاق في تأثيره الاستعمار الجديد الأوروبي بسبب الاستعمار الثقافي المصري لعقول النخب المسيطرة في السودان. وهو أمرٌ سهَّل عليه المهمة انتشار اللغة العربية والثقافة الإسلامية. وهو ما لم يتوفر، بهذه الصورة، للاستعمار البريطاني، بسبب اختلاف الدين واللغة والثقافة.

الاستعمار لجلب الذهب والرقيق

حين غزا محمد علي باشا السودان في عام 1821، كان غرضه الأساسي منحصراً في استجلاب المال والرجال. وكان المال المعني هو الذهب، الذي قيل، آنذاك، أن خامه متوفرٌ في منطقة بني شنقول السودانية، التي أصبحت، مؤخراً،

تابعةً لإثيوبيا. أما الرجال، فكانوا المسترقين الذي يجري قنصهم من المناطق التي يقطنها ذوو الأصول الزنجية ويجري إرسالهم قسراً إلى مصر، بغرض تجنيدهم في الجيش الخديوي الذي كان يحارب آنذاك الحركة الوهابية في الجزيرة العربية. وإلى جانب ما تقدم، فإن الجنود السودانيين سوف يحلون مكان الجنود الأرنأوط غير المطيعين. وقد كان محمد علي باشا بحاجة إلى جنود مطيعين سهلي القيادة من أجل استخدامهم في تحقيق حلمه في إنشاء امبراطورية تشمل كل وادي النيل، إضافة للحجاز. وقد كان اهتمام مصر الحديثة بمياه النيل كبيراً منذ الحقبة الخديوية. ولذلك سَير الخديوي إسماعيل في عام 1875 حملاتٍ لاحتلال إثيوبيا مُني فيها بالهزيمة في معارك جوندت وجورا وعدوة. وكانت خطة الخديوي إسماعيل التمدد من السودان نحو يوغندا ودارفور ونحو إريتريا وإثيوبيا وجيبوتي والصومال، ليضع كامل وادي النيل تحت السيطرة الخديوية المصرية. غير أن حلم الخديوي إسماعيل لم يتحقق بسبب هزائمه في إثيوبيا في عامي 1875 و1876. وبعد عشرة أعوامٍ من هزيمة جيوش الخديوية في إثيوبيا، أنهت الثورة المهدية الحكم الخديوي في السودان. لكن، عاد الحكم الخديوي للسودان مرة أخرى، مع البريطانيين في عام 1898، بعد هزيمتهما لقوات المهديين في معركة كرري. وأسست كل من بريطانيا ومصر في السودان ما سُمي الحكم الثنائي الإنجليزي المصري. وفي عام 1924، أجبر البريطانيون الجيوش المصرية على الانسحاب من السودان كما ذكرنا. وأصبح حكم مصر للسودان عقب ذلك، حكماً اسمياً، إذ سيطر البريطانيون على مقاليد الحكم في السودان، بمفردهم، حتى خروجهم في عام 1956.

ورثت «الجمهورية» المصرية العقلية الخديوية

لقد كان نهج الخديوية في التعاطي مع السودان هو نهج الاستعمار المباشر القاصد إلى استرقاق الرجال ونهب الموارد بقوة السلاح. وهذا أمرٌ مفهومٌ في ذلك السياق الذي سبق الهجمات الاستعمارية. لكن، من غير المفهوم أبداً، أن تراث مصر التي أصبحت "جمهورية"، النظرة الخديوية تجاه السودان والنهج الخديوي في التعاطي مع موارد السودان وحقه في اختيار الديمقراطية نهجاً للحكم. فقد بقي نهج التعاطي القائم على الهيمنة بغرض الإلحاق للسودان بمصر هو نفسه. ولم يختلف أبداً؛ لا في عهد جمال عبد الناصر، ولا في عهد أنور السادات، ولا في عهد حسني مبارك، ولا في عهد عبد الفتاح السيسي الحالي. بل، إن نهج التعاطي الحالي مع السودان، في عهد عبد الفتاح السيسي قد بلغ درجةً من السوء، من حيث التدخلات السافرة، لم يبلغها أي نظامٍ سابقٍ له، منذ أن قوَّض انقلاب الضباط الأحرار بقيادة محمد نجيب الحكم الملكي في مصر في يوليو من عام 1952.

نهج الأنظمة العسكرية الشمولية المصرية الذي بقي ثابتاً منذ خمسينيات القرن الماضي هو التحكم في مجريات السياسة في السودان، ودس الأنف في كل صغيرة وكبيرة من شؤونه. ولأن السودان المستقل قد وُلد بنظامٍ ديمقراطيٍّ، فقد كانت خطة النظام المصري في بدايات عهد جمال عبد الناصر متجهةً إلى تقوية السياسيين الاتحاديين في السودان، لكونهم قد كانوا الداعين إلى الوحدة مع مصر قبيل خروج البريطانيين من السودان. فهؤلاء هم الأقرب إلى اختيار الوحدة الطوعية مع مصر، أو على الأقل هم الأقرب للقيام بما تريد مصر تنفيذه من الحكومات السودانية لخدمة مصالحها بالغة الحيوية في السودان. من أجل ذلك، قامت مصر بضخ أموالٍ طائلةٍ للتأثير على نتائج الانتخابات السودانية الأولى التي

جرت في عام 1953 تمهيداً لتولي السودانيون حكم أنفسهم عقب خروج البريطانيين. ضخت مصر الأموال داخل السودان للاتحادين لتمكنهم من السيطرة على البرلمان، ويصبح، من ثم، قرار الوحدة مع مصر في يدهم، أو على الأقل، خدمة أجندة مصر في السودان في يدهم. لكن، فشلت تلك الخطة، واختار السودانيون، بمن فيهم الاتحاديون أنفسهم خيار الاستقلال التام عن كلٍّ من بريطانيا ومصر. فقد توافق السودانيون حول قيام جمهورية سودانية مستقلة من داخل ذلك البرلمان الأول. بسبب ذلك، غيّرت الأنظمة المصرية أسلوبها واتخذت أسلوباً آخر وهو قتل الديمقراطية في السودان، بتشجيع الانقلابات العسكرية ليصبح على رأس السلطة في السودان جنرال موال لها ينفذ إرادتها رغماً عن الإرادة الشعبية السودانية. ولذلك، بقيت مصر الرسمية، على الدوام، داعمةً للانقلابات العسكرية في السودان. وبقيت متحكمة في السياسة داخل السودان بقدر كبير جداً.

الفصل الأول

1

عبء الرجلين الأبيض والمصري

العقلية الاستحواذية الجانحة للهيمنة الكاملة التي سبق أن أشرت إليها، هي السمة الجوهرية للنخب الحاكمة في مصر لتعاطي مع الملف السوداني. فملف السودان بالنسبة لمصر ملفٌ آمنٌ أولاً وأخيراً.

وهذا هو ما أخرج العلاقة المصرية بالسودان من دائرة الفهم المتزن والثقة والتعامل عبر الطرق الدبلوماسية وتقوية المصالح المشتركة وإدارتها بطريقة عادلة وشفافة، إلى نهج هندسة الأمور في داخل السودان استخبارتياً، ليصب كل شيء مشترك بين البلدين في مصلحة مصر وحدها. وقد ساعد مصر في ذلك الاستعمار الثقافي الذي مكنها من احتلال عقول كثير من النخب، وكثير من قطاعات الشعب، خاصة في الوسط والشمال النيلي. فكثير من النخب السياسية والثقافية والتجارية والمجتمعية السودانية أضحت مرتبطة بمصر وهو ما جعل تحقيق التبعية السياسية الاختيارية لمصر وسط السودانيون ميسوراً.

بعد أن أخذت أوروبا تجني ثمار الثورة الصناعية، وبعد أن انفردت بحيازة السلاح الناري بصورة نوعية متفوقة، وبعد أن تعاظمت لديها الحاجة لمختلف المواد الخام مما ليس متوفراً في بيئتها، ونشأت لديها الحاجة إلى الأسواق الخارجية، شرعت في التفكير باحتلال البلدان. غير أن ذلك الجشع الاستعماري جرت تغطيته بأن من واجب أوروبا الإنساني والأخلاقي أن تغزو البلدان غير الصناعية بهدف إخراجها من التخلف وسوقها في طريق التقدم والتمدن. وظهرت في نهاية القرن التاسع عشر، مع بداية الهجمة الاستعمارية، قصيدة شاعر الإمبراطورية البريطانية الأشهر، روديارد كيبلنج التي حملت عنوان: "White Man's Burden"، أي عبء الرجل الأبيض في نقل الحضارة إلى أجزاء العالم

المتخلفة اقتصادياً وتكنولوجياً. وسرعان ما أصبحت قصيدة كيبلنغ منبع إلهام للإمبريالية الأمريكية حين كانت منخرطةً في حروبها في الفلبين وجزر المحيط الهادي. وهكذا أصبح استعمار الآخرين ونهب ثروات بلدانهم، وطمس ثقافتهم بالثقافة الوافدة، وإخضاعهم لحكم القوى الاستعمارية، بقوة السلاح، مهمةً نبيلةً تجري تحت زعم إدخال الآخرين في سلك الحضارة، عبر احتلال بلدانهم وإدارتها بالنيابة عنهم لمصلحة المستعمر.

أما في شمال وادي النيل فقد رأت مصر الخديوية نفسها قوةً متقدمةً حضارياً مقارنةً بجنوبها. وذهبت، من ثم، تبرر استعمارها للسودان المأهول بأهل البشة السوداء، المنفصلين نسبياً آنذاك عن نطاق الحداثة، بغرض إدخالهم فيه ومن ثم تحسين أحوالهم، حسب زعمها، رغم أن غرضها الرئيس كان المال والرجال. وقد سبقت مصر باستعمارها السودان في عام 1821، الهجمة الاستعمارية الأوروبية على أفريقيا بخمسين عاماً، كما سبق أن ذكرنا. وبما أن هذه المقالات لا تسمح بالتوسع في كشف هذا الجانب، فإنني أكتفي بإيراد بعض النماذج القليلة من الأدبيات المصرية، لإثبات زعمي هذا. ففي مستهل كتابه المسمى، "مديرية خط الاستواء، من فتحها إلى ضياعها"، كتب الأمير عمر طوسون، حفيد محمد علي باشا، عن التوسع الخديوي المصري جنوباً في وادي النيل، قائلاً:

لا ريب أن الفكرة التي اختلجت في نفس الخديو إسماعيل

والتي دفعته إلى فتح مديرية خط الاستواء وضمها إلى السودان، أو بالأحرى إلى الأملاك المصرية، فكرة جد صائبة إذ بها تم لمصر الاستيلاء على نهر النيل من منبعه إلى مصبه. وأصبحت في قبضتها تلك البحيرات العظمى التي يخرج منها هذا النهر السعيد الذي عليه مدار حياة البلاد⁽¹⁾. (الخط تحت الجملة من وضع المؤلف).

السودان ملكٌ مصريٌ خالص

منذ غزو محمد علي باشا للسودان في عام 1821، أصبح السودان لدى مصر الخديوية "أملاكًا مصرية". ومن نماذج اليقين الراسخ بأن السودان في الذهن المصري "ملكٌ مصريٌ" خالصٌ، ما كتبه عبد الرحمن الرافعي، وهو يحتفي بتصريحٍ مخائلٍ أطلقه اللورد سالسبري، في فترة من فترات شراكة إنجلترا ومصر في استعمار السودان. قال الرافعي: لقد صرح اللورد سالسبري بأن وادي النيل، كان ولا يزال ملكًا ثابتًا لمصر، وإن حجج الحكومة المصرية في ملكية مجرى النيل، وإن أخفاها نجاح المهدي، إلا أنها ليست محللاً للنزاع، منذ انتصار الجنود المصرية على الدراويش. وقد كتب الدكتور نسيم مقار في مستهل كتابه "مصر وبناء السودان الحديث"، ما نصه: "يرى الباحث في تاريخ مصر على مر العصور والأزمان أن مصر حين تقوى وتنهض وتنال قسطاً متميزاً من التقدم، تسعى إلى أن تنقل حضارتها إلى البلاد الأخرى المجاورة، التي لم تُحظَ بما حظيت به من تقدم حضاري⁽²⁾".

(1) عمر طوسون، تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية، الإسكندرية: مطبعة العدل، (1937)، ص 3.

(2) عبد الرحمن الرافعي، عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل باحث الحركة الوطنية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية (1962)، ص 132.

أما المؤرخ المصري، محمد فؤاد شكري فيقول:

تضافرت عوامل عدة على أن تسيّر مصر حملة على السودان، لإدخاله في نطاق ذلك "النظام السياسي الذي أوجده محمد علي، وفرغ من وضع قواعده خصوصاً بين عامي 1807 و1811، على أساس الحكومة المستبدّة المستنيرة في الداخل، والتوسع صوب الشرق والجنوب في الخارج⁽¹⁾.

محمد فؤاد شكري من المؤرخين المصريين الذين كتبوا أكثر من كتاب عن السودان من المنظور المصري. ومن بين مؤلفاته "مصر والسودان: تاريخ وحدة وادي النيل السياسية 1820 - 1899. فهو يسمي الاستعمار الخديوي القسري للسودان الذي حدث في عام 1821، واستمر إلى عام 1885، "وحدة وادي النيل"! بل ويضيف إلى ذلك سنوات الحكم المهدوي الذي طرد الاستعمار الخديوي من السودان في عام 1885، واستمر لمدة 14 عاماً، عاداً فترة حكم المهدويين جزءاً مما أسماه وحدة وادي النيل.

أيضاً كتب المؤرخ المصري رأفت غنيمي الشيش، صاحب كتاب "مصر والسودان في العلاقات الدولية"، نقلاً عن محمد فؤاد شكري، إن محمد علي باشا استند على أمور ثلاثة في فتح السودان، أولها: رسالة مصر في السودان التي لا يمكن التخلي عنها إطلاقاً، وهي: الاحتفاظ بشطر الوادي الجنوبي حتى يتسنى لمصر إتمام رسالتها من حيث واجب النهوض بالسودان إلى مصاف الأمم المتمدّنة الرشيدة. ويذهب محمد فؤاد شكري إلى تبرير عبء الرجل المصري في تمدين السودانيين بصورة أكثر غرابة حين يقول: إن محمد علي باشا قد استند في غزوه

(1) محمد فؤاد شكري، مصر والسودان: تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر 1820 - 1899، القاهرة: طبعة مطبعة دار الكتب، (2011)، ص 7.

للسودان على ما يُعرف باسم "نظرية الخلو"، أو الملك المباح"، Res Nullius. وحجة شكري في احتلال محمد علي للسودان هي أن الأقطار السودانية عند ضمها إلى مصر لم يكن أحد يمتلكها في الحقيقة، لأن السلطة هناك كانت مغتصبةً من أصحابها الشرعيين، كما أن قبائل العربان، وفقاً لزعمه، قد نشرت الفوضى في السودان. **ويواصل شكري قائلاً:**

فإذا استطاع حاكمٌ أن ينتزع هذه الأراضي السودانية من قبضة أولئك الذين اغتصبوا كل سلطة بها، وأن يُنشئ حكومةً مرهوبة الجانب، تزدود عن حياضها وتصون السودان من الغزو الأجنبي، وتكفل لأهله الاستقرار والعيش في هدوء وسلام، فقد صار واجباً أن يستمتع هذا الحاكم بكل ما يخوله له سلطانه أو سلطته من حقوق السيادة على هذه الأراضي الخالية، وهذا الملك المباح أصلاً⁽¹⁾.

ويبدو أن النظام المصري الحالي لا يزال يعتنق هذه النظرية. ففي الحرب الجارية حالياً روجَّ نظام الإخوان المسلمين في السودان إلى أن الطرف الآخر الذي يحاربه، قوات أجنبية غازية. روج لهذه الأكذوبة رغم أن هذا النظام هو الذي أنشأ تلك القوات بموجب قانون مجاز تشريعياً. بل، وظل يمتدح هذه القوات وهي تحارب له الحركات المسلحة في دارفور. والآن نجد في خطاب النظام المصري أن مصر تقف وراء الجيش السوداني الذي يسيطر عليه تنظيم الإخوان المسلمين وتنخرط في دعمه بسلاح طيراتها وبطياريتها وبمسيراتها وبخطابها السياسي وجهودها السياسية والدبلوماسية، بحجة أن أمن السودان مهدد من قوى خارجية، وأنها تساعد في بسط الأمن في السودان لأن أمنه من أمنها.

(1) عمر طوسون مصدر سابق، ص 13.

في القرن التاسع عشر، لم تقف التسييبات المصرية الخديوية الاستعمارية عند حد احتلال أراضي السودان، وإنما تعدته إلى احتلال قسم وادي النيل الجنوبي الواقع في منطقة البحيرات العظمى جنوب غوندكرو. فقد أصدر الخديو إسماعيل فرماناً حين شرعت مصر الخديوية في احتلال المديرية الإستوائية جنوب مدينة غندكرو، في العام 1869م، جاء فيه:

نحن إسماعيل خديوي مصر، قد أمرنا بما هو آت: نظراً للحالة الهمجية السائدة بين القبائل القاطنة في حوض نهر النيل، ونظراً لأن النواحي المذكورة ليس بها حكومة، ولا قوانين ولا أمن، ولأن الشرائع السماوية تفرض منع النخاسة والقضاء على القائمين بها المنتشرين في تلك النواحي، ولأن تأسيس تجارة شرعية في النواحي المشار إليها يعتبر خطوة واسعة في سبيل نشر المدنية وفتح طريق الاتصال بالبحيرات الكبرى الواقعة في خط الاستواء بواسطة المراكب التجارية ويساعد على إقامة حكومة ثابتة، أمرنا بما هو آت: تؤلف حملة لإخضاع النواحي الواقعة جنوب غوندكرو لسلطتنا⁽¹⁾.

الشعور بالاستحقاق المطلق

يتضح جلياً مما أوردناه من نماذج كتابات المؤرخين المصريين البارزين، أن لدى الإدارات المصرية وأكاديميها البارزين شعوراً طاعاً وراسخاً بالاستحقاق المطلق لاحتلال أراضي الغير ونهب ثرواتهم. والتذرع في ذلك التعدي الاستعماري

(1) نفس المصدر السابق.

بحججٍ واهية، بل وبالغة الغرابة، كقولهم إن تمدن المناطق غير المتمدنة من مسؤوليتهم. أو قولهم، إن تلك المناطق بلا حكومات، وأنها غارقة في الفوضى، ولا بد من غزوها للقضاء على تلك الفوضى، أو لمحاربة تجارة الرقيق. هذا في حين أن حملة محمد علي باشا التي احتلت السودان في عام 1821، قد كان أحد غرضيها الأساسيين اصطياذ الرقيق وجلبهم من السودان إلى مصر للعمل سُخرةً في جيش محمد علي باشا. فقد ذكر المؤرخ العراقي ممتاز العارف أن الخطة الخديوية لاحتلال السودان وقف وراءها هدفان وهما، أولاً: الحصول على أكبر كمية من الذهب، وثانياً: جمع أربعين ألفاً من العبيد وإرسالهم إلى القاهرة⁽¹⁾. فما بين عام 1821 وهو عام بداية الاحتلال الخديوي المصري للسودان، وعام 1839، بلغت أعداد الرقيق الذين أرسلوا إلى مصر 200 ألف. وعموماً كان الاحتلال المصري الخديوي للسودان مهمةً لحمتها وسداها العبيد والذهب.

أيضاً، يروي المستكشف البريطاني، صمويل بيكر، الذي زار الخرطوم في العام 1862م، أي بعد أربعين عاماً من بداية الاحتلال المصري الخديوي للسودان، أن الذي رآه في الخرطوم كان عملية نهب بشعة لم يعرف التاريخ لها مثيلاً، اشترك فيها كل موظف في الدولة من الحاكم العام إلى أصغر خفير. ويضيف بيكر أن الجنود الذين تتكون منهم حامية الخرطوم كانوا يعيشون في البلاد كجيشٍ محتل، وقد انعدمت في قلوبهم الرحمة. كان كل ما يهتمهم هو جمع الضرائب التي كانت تُجبي بالهbab ظهور الناس بالسياط. وسكان الخرطوم البالغ عددهم آنذاك ثلاثين ألفاً لم يكن في وسع أي واحد منهم أن يقضي غرضاً دون أن يستعين بالرشوة، وكان الجلد والتعذيب شيئاً عادياً⁽²⁾.

(1) ممتاز العارف، الأحباش بين مأرب وأكسوم: لمحات تاريخية من العلاقات العربية الحبشية ونشوء

دولة إثيوبيا الحديثة، صيدا: منشورات المكتبة العصرية، (1975)، ص 103.

(2) محمد إبراهيم أبو سليم، تاريخ الخرطوم، بيروت: دار الجيل، (1999)، ص 62.

هذه الذهنية المصرية التي ترى أن أراضي السودان وموارده المائية والزراعية والحيوانية والغابية والمعدنية حقًا حصريًا للمصريين، لا يستحق منه السودانيون شيئًا، أمرٌ تؤكده شواهد كثيرة للغاية، وبصورة صارخة. وقد عبّرت هذه الشواهد عن نفسها بجلاء عبر تاريخ هذه العلاقة المصرية السودانية المستشكلة الملتبسة، التي استمرت على مدى زاد حتى الآن على قرنين من الزمان. واللافت، كما سبقت الإشارة، أن هذه النظرة الخديوية الاستحواذية التي تأسست على استنزاف موارد السودان لم تتغير، حتى بعد نهاية الحقبة الخديوية. وإنما استمرت في عهود كل الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم مصر، منذ أن جرى تقويض النظام الملكي على يدي الجيش بقيادة محمد نجيب وجمال عبد الناصر، في عام 1952، وحتى يومنا هذا. بل، إن ما حاق بالسودان من نهب للموارد في فترة ما بعد ثورة ديسمبر 2018، قد فاق في حجمه وغرابته كل نهب جرى في الماضي من جانب مصر لموارد السودان. لقد وقف النظام المصري ضد ثورة ديسمبر ووضع كل ثقله وراء الفريق عبد الفتاح البرهان مانحًا له كل الدعم لكي يمارس ألامعيه الفجة المكشوفة ويوظف نزعته الدموية من أجل الانفراد بالسلطة، ليصبح هو الحاكم المطلق للسودان الأمر الذي سيضع موارد السودان في يد مصر.

شهادات ضد صلاح سالم

إذا انتقلنا مما كان يجري من جانب مصر تجاه السودان في القرن التاسع عشر، إلى ما أخذت تعمل عليه منذ منتصف القرن العشرين، حين أعلن البريطانيون نيتهم الخروج من السودان وخروج مصر معهم، نجد أن شهية الدولة المصرية قد انفتحت لابتلاع السودان. أخذت الحكومة المصرية تعمل منذ انتخابات السودان الأولى في عام 1953، بدأبٍ شديدٍ على جر النخب

السياسية السودانية لاختيار الاتحاد معها عقب خروج البريطانيين، كما سبق أن أوردنا. ومن نماذج الأساليب التي اتبعتها مصر للهيمنة على السودان قبيل الاستقلال، أورد هنا ما ذكره الدكتور منصور خالد نقلاً عن مذكرات عبد اللطيف البغدادي. فقد ذكر الدكتور الراحل، منصور خالد أن البغدادي استمع إلى شهادة بعض المصريين العاملين في السودان، فيما يخص دخول أموال مصرية للتأثير على مجريات الانتخابات السودانية التي جرت في العام 1953م. وكان صاحب إحدى الشهادات التي استمع إليها البغدادي شهادة لمدير الري المصري. أما الشهادة الأخرى فكانت لصحفي مصري كان في زيارة للسودان. ذكر البغدادي، أن الانطباع الذي خرج به من الاستماع إلى هذين الشخصين، أن ما قام به عضو مجلس قيادة الثورة المصرية، الصاغ صلاح سالم، من إدخال أموال مصرية للتأثير على نتائج الانتخابات في السودان، قد أضر بسمعة مصر وأثار الشكوك حول وطنية الأحزاب الاتحادية السودانية⁽¹⁾.

أورد الدكتور منصور خالد، أيضاً، أن محاكمة جريدة "الناس" الأسبوعية، التي تم رفع دعوى ضدها في قضية نشر، وتولى فيها الدفاع عنها الأستاذان، محمد أحمد محجوب، ومحمد إبراهيم خليل، قد شهدت إقراراً من شاهدي الدفاع في تلك القضية، وهما: خلف الله خالد، وميرغني حمزة. قال هذان الشاهدان إن حزبهما، وهو "الحزب الوطني الاتحادي"، قد تسلم أموالاً من صلاح سالم، ومن محمد أبو نار. وقد علق الأستاذ بشير محمد سعيد، رئيس تحرير صحيفة الأيام، على فوز عبد الرحمن علي طه في دائرة المسلمية في انتخابات 1958، بعد أن خسرها أمام حماد توفيق المدعوم مصرياً في العام

(1) فدوى عبد الرحمن علي طه، أستاذ الأجيال عبد الرحمن علي طه (1901-1969)، الخرطوم: دار النشر جامعة الخرطوم، (2004)، ص ص 320-321.

1953م، بقوله:

ويلذ لي هنا أن أذكر أن السيد عبد الرحمن علي طه ما كان ليفقد دائرته المسلمية في انتخابات عام 1953م، لولا أن حكومة مصر في ذلك الوقت قد سخرت كل إمكانياتها لإسقاطه". ومضى بشير محمد سعيد ليقول إن مصر أرسلت الدرديري أحمد إسماعيل، واليوزباشي أبو نار، وغيرهما، لشراء الذمم والضمائر، وإفساد الناخبين. وأن مصر قد أنفقت عشرات الألوف من الجنيهات لإسقاط عبد الرحمن علي طه⁽¹⁾.

مصر تستخدم الاتحاديين

بعد أن قرر السودانيون، بالإجماع، عند لحظة الاستقلال وخروج البريطانيين من البلاد، رفض خيار الوحدة مع مصر، تحولت الخطة المصرية البديلة للهيمنة على السودان، نحو لم شمل الحزبين الاتحاديين؛ الحزب الوطني الاتحادي، وحزب الشعب الديمقراطي، ليصبحا ذراعاً خادماً لها داخل السودان. وحانت الفرصة الذهبية لمصر بعد أن فقد السيد، إسماعيل الأزهرى السلطة في عام 1956. فالأزهرى الذي أشعر المصريين بأنه أقوى نصير لخيار الوحدة مع مصر، وقامت مصر، بناءً على ذلك، بدعمه بالأموال في انتخابات 1953، وأصبح رئيساً للوزراء، غدر بها لحظة الاستقلال وانحاز إلى خيار رفض الوحدة مع مصر. لكن، نتيجةً لسقوط حكومته، عاد إسماعيل الأزهرى، الذي عُرف بالبراغماتية، إلى مغازلة مصر من جديد، مبدئياً استعداداً لخدمتها.

(1) نفس المصدر السابق.

كانت الحكومة التي أعقبت حكومة الأزهري هي حكومة حزب الأمة. وكانت برئاسة الأمين العام لحزب الأمة، عبد الله خليل. وقد تشكلت بناءً على ائتلاف بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي. وكان العداء، حينها، مستحكماً بين الحزبين صاحبي النزعة للاتحاد مع مصر، وهما: الحزب الوطني الاتحادي، الذي يترأسه إسماعيل الأزهري، وحزب الشعب الديمقراطي التابع لطائفة الختمية، التي يراها السيد علي الميرغني. بسبب ذلك العداء المستحكم، استطاع حزب الأمة أن يجر إلى جانبه حزب الشعب الديمقراطي ليكونا معاً حكومةً إئتلافيةً سُميت "حكومة السيدين"، إشارةً إلى زعمي الطائفتين الكبيرتين، السيد علي الميرغني، والسيد عبد الرحمن المهدي. وقد كان حزب الشعب الديمقراطي مستعداً أصلاً للثأر من إسماعيل الأزهري وزملائه من رموز الحزب، الذين ظلوا يسيئون إلى السيد علي الميرغني، ويسخرون منه عبر حملات هجومية مكثفة، برز فيها القطب الاتحادي الشهير، يحيى الفضلي الذي اشتهر بخطبه النارية ضد السيد علي الميرغني.

رأت مصر في مجيء حزب الأمة إلى السلطة انتصاراً للتيار الاستقلالي المعادي للوحدة معها، أو، على الأقل، شكل مانعاً أمام إتاحة المجال لها للهيمنة على مجمل الشؤون السودانية، ولو من على البعد. لكن، وبما أن الحزب الحليف لحزب الأمة الذي شكل معه الحكومة، هو حزب الشعب الديمقراطي، الذي ترعاه طائفة الختمية، ذات الارتباط الوثيق جداً بمصر، فقد رأت مصر أن تعمل على جره خارج الائتلاف الحاكم مع حزب الأمة، ليقف إلى جانب الحزب الوطني الاتحادي بقيادة إسماعيل الأزهري ليسقطاً معاً من داخل البرلمان حكومة حزب الأمة بقيادة عبد الله خليل. وبالفعل، استدعت مصر زعماء الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي إلى القاهرة

لترتيب إسقاط حكومة حزب الأمة التي يرأسها عبد الله خليل. وللغربة، صرح قطب حزب الشعب الديمقراطي، السيد علي عبد الرحمن الضير، وهو في القاهرة، أنه يقف في المعارضة لحكومة حزب الأمة. قال ذلك السيد، علي عبد الرحمن، وللغربة الشديدة، في وقت كان حزبه؛ حزب الشعب الديمقراطي، لا يزال شريكاً لحزب الأمة في الحكم. بل، ولديه وزراء في حكومة عبد الله خليل، لا يزالون على رأس عملهم. أكثر من ذلك، كان السيد، علي عبد الرحمن، نفسه، من بين هؤلاء الوزراء في الحكومة القائمة. فقد كان، لا يزال يشغل منصب وزير الخارجية في ذات الحكومة، حين أصرح في القاهرة بأن حزبه يقف في المعارضة!

لا بد من الإشارة هنا إلى أن التآمر المصري على حكومة عبد الله خليل قد حدث عقب المواجهة التي جرت بينها وبين الحكومة المصرية حول مثلث حلايب في عام 1958. وكانت قد بلغت من الحدة درجة جعلت عبد الله خليل يحرك الجيش السوداني إلى هناك. وقد انفجرت تلك الأزمة بسبب بدء السودان التجهيز لأهل حلايب للمشاركة في الانتخابات. وقد كان ذلك إجراءً طبيعياً من جانب السودان، فحلايب سودانية وقد كانت بالفعل تحت الإدارة السودانية. وقد بقيت تحت الإدارة السودانية إلى أن احتلها عنوة الرئيس المصري حسني مبارك، رداً على محاول اغتياله في أديس أبابا، التي دبرها نظام الإخوان المسلمين السوداني في عام 1995.

بعد أن حرك عبد الله خليل الجيش السوداني نحو مثلث حلايب تراجع النظام المصري عن تصعيد المواجهة، وكان ذلك في فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر. وسبب ذلك فيما يبدو أن النظام المصري كان يعد العدة لمناقشة مشروع اتفاقية 1959 لمياه النيل مع السودان. ولربما قد رأى أن احتلاله لحلايب سيجعل

السودان يقف منه موقفًا متشددًا في مفاوضات مياه النيل. وجرت المفاوضات بالفعل وكعادة المفاوضين السودانيين في الغفلة، جرى التوقيع على تلك الاتفاقية الكارثية ذات القسمة الضيزى. ويكفي من كارثيتها أن أحد أهم بنودها كان موافقة السودان على إنشاء السد العالي، نظير موافقة مصر على إنشاء السودان خزان الروصيرص في السودان. الشاهد، أن إجراء الحكومة السودانية الانتخابات في مثلث حلايب، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من السودان، قد تواصل في كل الانتخابات اللاحقة، دون أي اعتراض من الجانب المصري، إلى أن احتلتها مصر في عام 1995، ولم تخرج منها حتى الآن.

مصر وانقلاب عبود 1958

أحس رئيس الوزراء عبد الله خليل بأن الاستعمار المصري الذي خرج من الباب، قد أخذ يحاول أن يعود عبر النافذة، مستخدماً الحزبين الاتحاديين استخداماً سيئاً يهدد استقلال البلاد وسيادتها. لحظتها، وضح أن شؤون السودان تجري إدارتها من القاهرة بطرق معلنه وخفية. وأن القاهرة تجذب من السياسيين السودانيين، من هو على أتم الاستعداد للتعاون معها في هذا التدخل السافر. لذلك، لكي يقطع عبد الله خليل الطريق على التدبير المصري لإسقاط حكومته عبر انسحاب حزب الشعب الديمقراطي شريكه في الائتلاف الحاكم، وطرح صوت الثقة فيها، وهي لم تكمل عامها الثاني بعد، دعا عبد الله خليل الفريق إبراهيم عبود، قائد الجيش، لاستلام السلطة. وهكذا، حدث أول انقلاب عسكري على النظام الديمقراطي في السودان. وكان ذلك بعد عامين فقط من الاستقلال. ومن هنا بدأ مسلسل الانقلابات العسكرية في السودان. وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء عبد الله خليل يتحمل وزر الانقلاب، إلا أن في وسع المرء أن يقول: لولا التدخل المصري السافر في الشؤون السودانية وارتضاء الحزبين الاتحاديين أن يكونا مطية

لخدمة المصالح المصرية في السودان، لما حدث الانقلاب. ولربما استمر النظام الديمقراطي في السودان، في ثبات ونماء، مثلما استمر في الهند إلى اليوم، التي نالت استقلالها قبل السودان بتسعة أعوام فقط. ورغم أن عبد الله خليل قد قصد بدعوة قائد الجيش لاستلام السلطة أن يبعد التأثير المصري على السياسة السودانية، فإن نظام الفريق عبود العسكري، على الرغم من توجهه نحو الغرب مخالفاً بذلك خط الرئيس جمال عبد الناصر الواقع في الحوض السوفيتي، إلا أن نظام عبود كان ضعيفاً جداً أمام النظام المصري. فقد سمح نظام الفريق إبراهيم عبود بتهجير أهالي حلفا وإغراق الأراضي السودانية بزرعها وضرعها وآثارها وتهجير مئات الآلاف من أهلها لكي تتمدد بحيرة السد العالي داخل الأراضي السودانية.

انقلاب العقيد جعفر نميري 1969

لقد كانت طبيعة ما يسمى داخل القوات المسلحة "تنظيم الضباط الأحرار"، طبيعةً قوميةً عربية. وكان هذا التنظيم ذا الميول القومية العربية هو الذي وقف وراء انقلاب العقيد، جعفر محمد نميري على النظام الديمقراطي في السودان في عام 1969. وواضحٌ أن قيام تنظيم تحت مسمى "الضباط الأحرار" داخل الجيش السوداني لم يكن سوى انعكاس للتأثير المصري المباشر لخط مصر الناصرية المنخرطة في معاداة الغرب، حينها، وفي معاداة التحول الديمقراطي وفقاً لنهج الديمقراطية الليبرالية. وكانت هاتان هما سمتان البارزتان في سياسات الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر. وقد اتخذت الأحزاب السودانية موقفاً سلبياً من انقلاب جعفر نميري، بل وانخرطت أكبرها في معارضته بالسلاح في عام 1970، الأمر الذي أدى إلى مجزرة الجزيرة أبابا ومقتل الإمام الهادي المهدي زعيم طائفة الأنصار. وكان الحزب الوحيد الذي أسفر بتأييده للانقلاب هو الحزب

الشوعي السوداني، بل وأصبح بعض قياديه وزراء في حكومة جعفر نميري الأولى.

من أبرز علامات التعاضد بين نظام جمال عبد الناصر العسكري في مصر ونظام جعفر نميري العسكري في السودان، وعلى حرص مصر على بقاء النظام الخاضع لإرادتها في السودان في سدة الحكم، تدخل سلاح الجو المصري لقصف الجزيرة أبا أثناء النزاع المسلح الذي نشب بين قوى المعارضة الحزبية، ونظام جعفر نميري في عام 1970. ورغم نفي البعض لتلك الواقعة، استناداً على ما ذكره الصحفي محمد حسنين هيكل في اللقاء الشهير الذي أجرته معه قناة الجزيرة، إلا أن رئيس الوزراء السوداني الأسبق، محمد أحمد محجوب قد ذكر في كتابه "الديمقراطية في الميزان"، من الأدلة ما يشير إلى تدخل مصر عسكرياً إلى جانب الرئيس نميري في قصف الجزيرة أبا، وهو أن القصف قد جرى بطائرات ميج ولم يكن السودان حينها يملك طائرات ميج. كما أشار محجوب إلى أن بياناً لاحقاً لوزارة الخارجية الليبية أكد الاشتراك المصري⁽¹⁾. وقد أوردت رباح الصادق المهدي إشارة مهمة تتعلق باتفاقية الدفاع المشترك التي وقعها في عام 1969، أي، قبل عام واحد من أحداث الجزيرة أبا، كل من الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس معمر القذافي والرئيس جعفر نميري⁽²⁾. وكانت تلك الاتفاقية تقضي بتدخل هذه الدول عسكرياً في حالة تعرض أيٍّ منها لخطر خارجي أو داخلي. ولذلك يصبح دخول مصر إلى جانب نميري في أحداث الجزيرة أبا، أمراً يفرضه الالتزام بينود تلك الاتفاقية.

(1) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، الخرطوم: منشورات الخرطوم عاصمة الثقافة العربي (2005)، ص 239.

(2) راجع: رباح الصادق المهدي، دور الطيران المصري ووثائق أبا، سودارس، على الرابط: <https://shorturl.at/E5iqH>

لكن، بعد عامٍ واحدٍ من أحداث الجزيرة أبا حدثت محاولة انقلابية قام بها الحزب الشيوعي السوداني على جعفر نميري. فما كان من مصر إلا أن تدخلت بالاتفاق مع العقيد معمر القذافي لإفشال ذلك الانقلاب. بناءً على ذلك الاتفاق اعترضت ليبيا الطائرة المدنية البريطانية التي كانت تحمل قائدي الانقلاب العائدين على متنها من لندن إلى الخرطوم، عند مرورها فوق سماء بنغازي. وجرى إنزال الطائرة في مطار بنغازي وتم اعتقال قائدي الانقلاب، وإرسالهما إلى الخرطوم، الأمر الذي أفشل الانقلاب. وقد أعدم نميري هذين القائدين وهما المقدم بابكر النور والرائد فاروق عثمان حمد الله، ضمن العديد من الشيوعيين من عسكريين ومدنيين.

شهدت بدايات فترة حكم نميري ما سمي مشروع الوحدة الثلاثية بين مصر وليبيا والسودان. ولكن سرعان ما دبَّت الخلافات بين مكونات هذا الحلف الثلاثي، خاصةً عقب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في نفس عام 1970 الذي قضى فيه نميري على الحركة المسلحة في الجزيرة أبا التي وقف وراءها التحالف الذي ضم حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والإخوان المسلمين. عقب موت عبد الناصر، اتسعت الشقة بين معمر القذافي وجعفر نميري، وبلغت حدًا جعل القذافي يفتح معسكرات للتدريب على حمل السلاح للمعارضة السودانية في جنوب ليبيا. والغريب أن حزب الأمة كان ضمن الأحزاب التي انخرطت في التدريب العسكري في ذلك المعسكر في ليبيا استعدادًا لاجتياح الخرطوم، وتغيير نظام الرئيس جعفر نميري بالقوة العسكرية.

من تلك المعسكرات في جنوب ليبيا انطلقت محاولة 1976 المسلحة التي حاولت إسقاط نظام جعفر نميري بعمل عسكري جرى داخل العاصمة الخرطوم، لكن المحاولة فشلت وجرى إعدام قائدها محمد نور سعد. وبعد ثمانية أعوام من

فشل تلك المحاولة قام العقيد معمر القذافي بتعدّد آخر على نظام نميري. فقد أرسل طائرة عام 1984، قامت بقصف إذاعة أمدرمان وسقطت منها قنبلة في بيت السيد الصادق المهدي المجاور للإذاعة. أما السادات فقد حسم تفلتات العقيد القذافي ضده بتوجيه ضربة موجعة إليه في عام 1977. وكان القذافي قد ناصب الرئيس السادات العداء نتيجة لتوقيع الأخير اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل.

عموماً، اتسمت فترة حكم نميري بالتبعية الكبيرة لمصر وبالرعاية المصرية. فقد أنشأ نميري حزبه الأوحـد الحاكم في السودان، الاتحاد الاشتراكي السوداني، على غرار حزب عبد الناصر الحاكم، المسمى الاتحاد الاشتراكي العربي. وحين طرد السادات الخبراء الروس وتحول نحو الغرب تحول معه الرئيس نميري. وحين قاطعت الدول العربية مصر بسبب توقيعها اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، لم يقاطع نميري مصر مع بقية الدول العربية. واستمر نميري يدور في الفلك المصري بعد اغتيال السادات وتولي حسني مبارك الرئاسة. بل، وقع نميري في عام 1982 مع نظام الرئيس حسني مبارك ما سمي ميثاق التكامل بين مصر والسودان. لكن، لم تنجح تلك الإجراءات الفوقية في خلق أي صورة عملية للتكامل الاقتصادي أو السياسي أو العسكري بين مصر والسودان. فبعد عام واحد من توقيع ميثاق التكامل أعلن جعفر نميري في عام 1983 تطبيق الشريعة الإسلامية، متخذاً خطأً إخوانياً صريحاً أوحى له به حسن الترابي، فما لبث أن أودى بنظامه بعد سنتين فقط.

خطة مصر للهيمنة على السودان، انحصرت، في نهاية الأمر وبعد عديد التجارب، في دعم الأنظمة العسكرية في السودان. فبعد أن دعمت انقلاب جعفر نميري، وأسقطته ثورة أبريل الشعبية في عام 1985، عادت مصر لتكون أول الدول التي اعترفت بانقلاب الترابي/ البشير في عام 1989 الذي قوّض الديمقراطية

الثالثة. ومع كل حالات الشد والجذب التي حدثت بين مصر ونظام الترابي/ البشير في فترة حسني مبارك، ورغم قمع نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي الحالي الوحشي للإسلاميين في مصر، نجدها قد وقفت ضد ثورة ديسمبر 2018 الشعبية في السودان، التي لا تزال فصولها تتوالى حتى الآن. قدمت مصر للفريق البرهان وللإسلاميين الواقفين خلفه كل أنواع الدعم العسكري والديبلوماسي، مع انخراط لا يني في شق صفوف الثوار، وفي تشكيل الحواضن الشعبية الضرار الساندة للفريق البرهان، لكي يستعيد هو والإخوان المسلمون كامل سلطتهم، ويقضوا على الثورة السودانية التي انطلقت مطالبةً بالحكم المدني وبالتحول الديمقراطي، قضاءً نهائياً.

الفصل الثاني

2

انتكاسة الثورة

مرّت على الثورة التي انطلقت منذ 19 ديسمبر 2018، حتى الآن، ما يزيد عن الخمسة أعوام. ومع ذلك، لم تقترب حتى الآن من تحقيق أيٍّ من أهدافها وشعاراتها التي رفعتها. بل على العكس من ذلك، فقد انتكست مجمل الأحوال في البلد انتكاسةً كبيرةً ووصلت بها الأمور إلى حربٍ متطاولةٍ دُمّرت البنيات التحتية، واقتلعت الناس من بيوتهم، وجعلت من العاصمة الخرطوم، بمدنها الثلاث، مدينةً أشباح مدمرة.

كما تسببت في حالة من التشرُّد ليس لها شبيه في كل الكرة الأرضية، في وقتنا الراهن. وقد نتجت من كل تلك المآسي مجاعةٌ تمسك الآن بخناق عشرات الملايين من المواطنين. لقد تسببت الحرب في توقُّف معظم الأعمال التجارية، وفقد معظم الموظفين أجورهم الشهرية في القطاعين العام والخاص. كما تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي بصورة مخيفة. وحدث توقُّف شبه كامل للخدمات الصحية والتعليمية. يُضاف إلى كل ما تقدم، تعيش ثلثا الولايات التي خرجت عن سيطرة حكومة بورتسودان اللاشرعية، فراغاً سياسياً وأمنياً وقضائياً وتعليمياً وصحياً. باختصار شديد، تعيش ثلثا أراضي القطر، بصورة حربية، حالة اللادولة. بل، نعم الفوضى وعدم الأمن المناطق التي يسيطر عليها الجيش، بل حتى تلك التي لم تدخلها قوات الدعم السريع.

هذا الوضع الكارثي هو ما هددت به قيادات حزب المؤتمر الوطني الشعب السوداني في إفطاراتهم الرمضانية في مارس وأبريل 2023. وهي تهديداتٌ موثَّقةٌ على أشرطة الفيديو، التي لا تزال ماثلةً على شبكة الإنترنت. فالهدف من وراء إشعال الحرب وخلق هذه الحالة الكارثية، هو تغيير المسرح كلياً وقلب الطاولة على الثورة وأهدافها، ونقل الأمور إلى مربعٍ جديد يُنسى الناس ما كانوا يسعون إليه، ويسقط كل ما كان دائراً قبل الحرب. خطُّطُ مقاومو الثورة من سدة النظام القديم لإدخال الشعب في كارثةٍ لم يشهدها في تاريخه تجعله

يندم على إشعال الثورة، وتخصر همه في مجرد العودة إلى حالته التي كان عليها قبل الحرب. ولقد نجح تنظيم الإخوان المسلمين وذراعه السياسي المسمى "المؤتمر الوطني" وأداتهم المتمثلة في الجيش والقوى الأمنية وما تسمى "كتائب الظل"، وهي الألوية العسكرية التي تضم المتطرفين الدينيين المتوحشين، في هذه الخطة نجاحاً كبيراً.

أيضاً كان أحد أهداف الحرب، الثأر من الشعب السوداني الذي تجرأ على الإخوان المسلمين وأطاح برأس نظامهم، عن طريق الثورة التي أشعلها في 19 ديسمبر 2018. لقد نسف مشعلو الحرب كامل الاستقرار الأسري، فلم يبق أمام الناس سوى خيارين: الاستسلام الكامل لمخطط عودة النظام القديم إلى الحكم بل ردائله المعروفة، أو نسيان العودة إلى البيوت والأمن والاستقرار، مرةً وإلى الأبد. وقد أثبتت هذه الخطة المدروسة تلك التهديدات المتوقعة بالويل والثبور وعظائم الأمور المتكررة التي صدرت من مختلف لقاءات الإفطارات الرمضانية لجماعة المؤتمر الوطني وكتائبهم المسلحة التي سبقت إشعال الحرب بأسبوعين أو ثلاثة. وهي فعالياتٌ صوروها وبثوها في العديد من أشرطة الفيديو على شبكة الإنترنت. وقد عمدت الخطة، إلى وضع السودانيين أمام خيارين، لا ثالث لهما: إما أن يخضع الشعب لعودتهم إلى الحكم بلا قيد أو شرط، أو نسف الدولة بما فيها ومن عليها. وقد قام الفريق شمس الدين الكباشي، بتلخيص ذلك حين قال:

إما دولة وفقاً لفهمهم وإما لا دولة على الإطلاق. وقد كان نص ما قاله بالعامية السودانية: (يا دولة بفهمنا يا ما في دولة).

أدناه بعضٌ من الروابط التي توثق تأمر تنظيم الإخوان المسلمين للقضاء على الثورة والعودة للسلطة، من جديد:

<https://shorturl.at/p1EZl>

<https://rb.gy/cze6x0>

<https://rb.gy/ql7k1d>

<https://shorturl.at/mdP3L>

<https://tinyurl.com/2s3zef2>

هل تنجح السلمية دائماً؟

من الخطأ الفادح أن نزن أن أسلوب النضال السلمي يمكن أن ينجح دائماً، غرض النظر عن اختلاف السياقات. نعم، لقد نجح الحراك السلمي الذي قاده المهاتما غاندي في الهند في تحقيق استقلالها. ولقد نجحت حركة الحقوق المدنية في أمريكا، وهي حركة اجتماعية، عبر عشر سنوات من النضال المستمر، في إجبار السلطات الأمريكية على منح الملونين حقوقهم الدستورية الأساسية. كما نجح الحراك الذي قاده نيلسون مانديلا ورفاقه الميامين في جنوب إفريقيا في إنهاء سياسات الفصل والتمييز العنصري، بعد عشرات السنين من النضال الدؤوب.

ابتداءً من ثمانينات القرن الماضي حدثت في العالم ثورات سلميةٌ عدة متزامنةً حيناً، ومتتابعةً حيناً آخر. جرى ذلك أثناء تفكُّك الكتلة الشرقية، وانهار النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي. وقد أحدثت هذه الثورات، على تفاوتٍ بينها،

تغييرات كبيرة. كما جرت في الفلبين في عام 1986 ما سميت "ثورة سلطة الشعب". وقد كانت ثورة سلمية أنهت نظام الرئيس فيرديناند ماركوس الديكتاتوري، وأقامت محله نظاماً ديمقراطياً. لكن، تختلف السياقات اختلافات كبيرة مائزة. فقد ينجح النضال السلمي في بلد ويفشل في بلد آخر، بسبب اختلاف طبيعة الذين يجلسون على دست الحكم. ودعونا نتصور أن حراك الجنوبيين السودانيين الطويل، الذي استمر لنصف قرن، قد اختار أسلوب النضال الملتمز بالسلمية بصرامة. فهل، يا ترى، كان الجنوبيون سيصلون إلى مفاوضات نيفياشا ويحصلون على حق تقرير المصير، ومن ثم، إجراء استفتاء يحققون به استقلالهم التام، على النحو الذي جرى؟ لقد سبق أن قال الرئيس المخلوع عمر البشير إنهم لا يفاضون إلا من كانت له بندقية. وهذا ما ظل هو وجماعته يفعلونه، مراراً وتكراراً مع مختلف الحركات المسلحة التي جعلوها، بنهجهم هذا، تتكاثر كما يتكاثر الفطر في البرية. لقد ظلوا على هذا النهج منذ أن سطوا على الدولة السودانية في عام 1989، وإلى يوم الناس هذا، ولا يزالون مستمرين فيه. وها هو أبو عاقلة كيكل يصعد إلى رتبة اللواء بين ليلة وضحاها وتنهض وراءه قبيلته ليصبح قائداً للمليشيا الجديدة تتضخم تحت رعاية النظام اللامشري الحاكم من بورتسودان.

إن السبب في تعثر مسار هذه الثورة مقارنةً بالثورتين السابقتين 1964 و1985، أن هذه الثورة اندلعت ضد نظام مؤدلج تقف وراءه منظومة أيديولوجية كوكبية، عابرة للأقطار. علاوةً على ذلك، فهي منظومة أمنوقراطية مسلحة حتى أسنانها، تحرس نظامها بالجيش الذي اختطفته وبالمنظومة الأمنية التي تسيطر عليها سيطرة كاملة. بل، وبمليشيات إرهابية متطرفة لا تتورع عن فعل أي شيء. ولكي يضع النظام مختلف المنظومات الأمنية التابعة له تحت المراقبة، استخدم هذه المجموعات الإرهابية المتطرفة ذات التسليح النوعي والتدريب الخاص والخبرات القتالية

النوعية وأطلق عليها مسمى "كتائب الظل". إلى جانب كل ما تقدم، حرس النظام نفسه بشبكة ضخمة معقدة من الوسائط الإعلامية المختلفة ومن الصحفيين المأجورين الذي يفعلون كل شيء من أجل المال ومن أجل الجاه والألق الذي يضيفه التقرب من الحاكم عادةً على كل وصوليٍّ متسلق. بهؤلاء نجح النظام عبر ثلاثين عاماً في اختراق مجالات الفنون كالموسيقى والدراما والأدب والرياضة وتمكّن من تصعيد منسوبه إلى قياداتها للسيطرة عليها وتوجيهها لتصب كل أنشطة المجتمع المدني في صالح النظام القائم. إلى جانب ذلك فقد سيطر النظام تماماً على مناهج التعليم وعلى الخطاب الإعلامي وعلى وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ومن ثمّ، على منابر المساجد. وقد زاد على ذلك باختراق الطرق الصوفية والإدارات الأهلية وإدخال شيوخها في دائرة الزبانة الاقتصادية الواسعة التي صنعها.

أيضاً، تقف وراء نظام ما تسمى الحركة الإسلامية، رغم فسادة الفاضح والمقرف، إلى جانب منظومة الإسلام السياسي الدولية، التي تنظر إلى السودان بوصفه البلد الأول الذي استطاع الإسلام السياسي أن يضع فيه أقدامه، ولأول مرة منذ أن برز الإسلام السياسي في الأقطار العربية وفي جنوب وسط آسيا. لذلك، فإن محاولات فك قبضة المؤتمر الوطني وتفرعاته عن رقبة الدولة السودانية بثورة ديسمبر 2018 السلمية، كانت عمليةً بالغة العسر، باهظة الكلفة عديمة المردود. ولا يزال باب الكلفة الكارثية فيها؛ من حيث هلاك الأرواح وتبديد الموارد وتدمير البنيات التحتية وتشظي الدولة، مفتوحاً على مصراعيه. وقد أثبتت تجربة الحرب الجارية الآن، التي قاربت العامين، تلك الصعوبة وتلك الكلفة الباهظة، بما لا مزيد عليه.

لقد مارست قوى الثورة النهج السلمي لإحداث التغيير والتزمت به بصرامة،

ودفعت في ذلك دماءً شبابيةً عزيزةً غزيرة. وقد خلب ذلك السلوك السلمي المتحضر أبواب العالم، واستحلب، بصورة لافتة، إعجابه وتعاطفه. كما رفع اسم السودان من الوحل اللزج الذي مرَّغه فيه نظام الرئيس المخلوع عمر البشير ومن ورائه ما تسمى الحركة الإسلامية. غير أن ذلك لم يجعل الثورة تحقق أيًا من أهدافها. فقد اعترض المؤتمر الوطني وذراعه المتمثل في الجيش وكتائبهما المختلفة، إضافةً إلى مجموعات المصالح والارتزاق، التي شكَّلت ما سُميت "الكتلة الديمقراطية" طريق الثورة. وقد دخل النظام المصري إلى جانبهم بكل قوته العسكرية المتمثلة في سلاح الطيران، وبقوته الدبلوماسية في التأثير على الدول العربية وعلى المجتمع الدولي وإشاعة أن الجيش السوداني مؤسسة حقيقية حارسة للبلاد ولاستقرارها وأن هزيمته تعني انهيار الدولة السودانية. وقد اشترت بعض الدول العربية وبعض القوى الدولية هذه البضاعة الزائفة. أكثر من ذلك، تجاوزت مصر في تحالفها مع النظام القديم مجرد الفعل السياسي والدبلوماسي المناوئ للثورة، وخلق الحواضن الشعبية الزائفة الداعمة له، إلى التخطيط لإشعال الحرب الشاملة المدمرة ومد الفريق عبد الفتاح البرهان بالسلاح وبالخبرات العسكرية المصرية بل وبمشاركة الطيارين المصريين في الحرب. أدت كل هذه الجهود الشريرة وما أحدثته من كارثة شاملة فاقت خيال كل متخيل، إلى خلط الأوراق، خلطًا ذريعًا. فأدت إلى نقل الجمهور من الاصطفاف حول أهداف الثورة، إلى اصطفاف حول مجرد حلم العودة إلى البيوت وإلى مجرد الرضا بكسب العيش واستعادة الحياة التي فُقدت، غرض النظر عن الكيفية البائسة التي كانت عليها ودفعت الناس للثورة في المقام الأول. هكذا نجح تحالف البرهان والحركة الإسلامية والدولة المصرية الطامعة في استتباع السودان واستلحاقه في قلب الطاولة على الجميع، بكفاءةٍ تبعث على الإعجاب.

خلاصة القول، إن فرص نجاح الثورة السلمية في السودان، فرصٌ شديدةُ الضمور. فتنظيم الإخوان المسلمين لم يَقم في يومٍ من الأيام وزنًا للقوى المدنية. وما أكثر ما رددوا أن من لا يملك سلاحًا، لا كلمة له ولا وزن، بل لا وجود له، ولا ينبغي أن يُعبأ به أصلًا. إن ما قاموا به من قتلٍ ذريعٍ وحشيٍّ للشبان والشابات، اتسم بالتشفي في فضهم لاعتصام القيادة العامة، ومن اغتصابات وإغراقٍ للكثيرين في النيل مشدودي الوثاق إلى أثقال خرسانية، لم يكن سوى رسالةٍ رعبٍ لكل المدنيين. لقد خططوا بدقة وبتصميمٍ لإحداث صدمة نفسية هائلة، تخيف جميع المدنيين وتجعلهم يوقنون أن هذه الطغمة الحاكمة التي يريدون إزاحتها عن السلطة ليس لبطشها وفظاعتها واستهانتها بالمدنيين، أي حدود. وقد رفعوا عيار الرعب عقب إشعال هذه الحرب حتى بلغ جز الرؤوس وبقر البطون ونهش الأحشاء ولَوَّكَ الأكباد. وما كان الكيزان ليشعلوا حربًا شاملة، لولا أن قوات الدعم السريع قد خرجت عن طوعهم واتخذت لنفسها موقفًا جديدًا مستقلاً تجاه الثورة. انحياز قوات الدعم السريع للاتفاق الإطاري هو الذي أطاش صوابهم ودفعهم للإلقاء في المعركة بآخر أسلحتهم الأكثر فتكًا، وهي الحرب الشاملة وزعزعة أمن السكان إلى أقصى الحدود. وبهذا أسند البرهان والإسلامويون ظهرهم إلى الحائط؛ فإما أن يسحقوا الدعم السريع سحقًا كاملاً، وينصرفوا بعد ذلك إلى السياسيين والناشطين المدنيين، فيصفونهم، فردًا فردًا، وإما أن يواصلوا الحرب حتى تصبح البلاد وأهلها، هشيمًا تذروه الرياح، على قاعدة: "يا دولة بي فهمنا، يا مافي دولة" كما قال الفريق شمس الدين الكباشي.

سناء حمد والمبعوث الأمريكي

لقد لخصت السيدة، سناء حمد، التي جعل منها المؤتمر الوطني، مفتشاً عاماً للجيش، بلا تأهيل يذكر، فأصبحت تُجلس قاداته أمامها وتحقق معهم، هذا النهج الثابت المعتمد على البندقية، في المقابلة التي أجراها معها الإعلامي في قناة الجزيرة، أحمد طه. قالت السيدة سناء: إن حزبها سيقبل قوات الدعم السريع، إن هي قبلت الرجوع إلى طاعتهم من جديد. وعضدت ذلك بقولها إنهم مأمورين بفعل ذلك بموجب النص القرآني القائل: "إِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا"، أي إذا قبلت قيادات قوات الدعم السريع الرجوع إلى طاعتهم، فليس أمامهم خيار سوى أن يقبلوا بذلك، انصياعاً للنص القرآني. وحين قال لها أحمد طه: ولماذا لا تفعلون ذلك مع تنسيقية "تقدم"؟ فارتبكت السيدة سناء وقالت بعد فترة صمت قصيرة: "إذا قبل الشعب" بذلك. ما قالته السيدة سناء حمد أوضح مبلغ الاستهانة التي تنظر بها الحركة الإسلامية وذراعها السياسي حزب المؤتمر الوطني إلى تنسيقية "تقدم" التي ما لبثت بعد أقل من عامين أن انقسمت. فالإسلاميون يريدون إعادة قوات الدعم السريع إلى جانبهم ليفرغوا لتصفية الثورة والثوار بصورة نهائية. ولا يتعاضد لديهم من أجل تحقيق هذا الهدف أي شيء. فما جرى من بحور الدماء، ومن حالة التشرد الملحمة التي طالت 14 مليون سوداني وسودانية، ومن المجاعة الطاحنة التي طالت 25 مليوناً آخرين، ومن الدمار الهائل الذي طال كل شيء، لا يهمهم في كثيرٍ أو قليل. هم يريدون الاستمرار في حكم السودان منفردين، مهما كانت الكلفة.

من الجهة الأخرى، نجد أن المجتمع الدولي، والمبعوث الأمريكي اللذين يبدو أن تنسيقية "تقدم" قد كانت تعول عليهما، في تقديم العون لها وإعادة الأمور إلى العملية السياسية ومسارها المدني القاصد نحو التحول الديمقراطي، لم يكونا في

المستوى المطلوب أو المتوقع. فقد وضّح، أن الجميع لا يعبأون بـ "تقدم". وكل الدعوات للمفاوضات القاصدة لإنهاء الحرب كان يجري تقديمها لقوات الدعم السريع وقيادات الجيش. لقد حضر الجيش لقاء جدة وجيبوتي والمنامة ولكنه تنصل من مقرراتهما مبدئياً أسباباً واهيةً دلّت على أنه يناور فقط لكسب الوقت لكي يستجمع طاقته ويزيد من ترسانته العسكرية ويواصل خطته الرامية إلى سحق قوات الدعم السريع. ولم يستجب الجيش لدعوات أخرى، مصراً على مواصلة الحرب. هذا، في حين حضرت قوات الدعم السريع كل اللقاءات التي دعيت إليها، مبديةً كامل استعدادها لوقف الحرب.

لكن، وللغربة، مع هذا التهميش المزدوج لتنسيقية تقدم من جانب الجيش وتنظيم الإخوان المسلمين والقوى الإقليمية والدولية والتغيب شبه الكامل له عما يجري، نجد أن تنسيقية "تقدم" التي أصبح الشق المتبقي منها يسمى "صمود"، قد بقيت ممسكةً بالعصا من المنتصف، عاكفةً على عبادة صنم السلمية غير المنتجة في هذا السياق المفكك، مستعيضةً عن الموقف الصحيح، والفعل الثوري المنتج، بتدبيج التصريحات الإنشائية والناشطات المتسمة بالضراعة. وانتهى بها الأمر لتبتهت أكثر وأكثر، ويصبح غالب نشاطها لا يتعدى محاولات جلب مساعدات إنسانية لم يعرف المجتمع الدولي إلى الآن، كيف يوصلها إلى مستحقيها، في ظل خداع وتعت البرهان وقبيله وعاداتهم المزدولة المعروفة عنهم في سرقة المساعدات الإنسانية، ومنع الرقابة الدولية على مسارات إنسيابها.

كل ما جرى ذكره فيما سبق من هذا السرد، ليس سوى شذرات متفرقات من تجليات متتابعة، متواصلة، لنهج مصر الرسمية الثابت في الهيمنة على السودان، والنظر إليه كمزرعة يعمل فيها أقنانٌ مستعبدون، ينبغي أن يصبَّ كل ما ينتجونه

في مصلحة مصر، وحدها. لم تُقم مصر مشروعاً، ولم تبرم اتفاقية مع السودان، إلا وكانت في مصلحتها هي فقط. وقد سبق أن أوردت في مقالات سابقة الاحتجاج المصري على فكرة إنشاء السودان خزان سنار، لري مشروع الجزيرة في بدايات القرن العشرين. وقلت إن أسباب اعتراضهم عليه، التي بلغت درجة البجاجة كانت كالآتي: لا يحق للسودان استخدام مياه النيل حتى تتم دراسة تؤكد استفادته لكل الفرص المتاحة له من الري بالأمطار. وقالوا، أيضاً، وهذه أعجب من سابقتها: إن إنشاء خزان سنار سيمكّن السودان من زراعة القطن طويل التيلة، الذي سوف ينافس القطن المصري في الأسواق العالمية، الأمر الذي يؤثر سلباً على الميزان التجاري لمصر⁽¹⁾. (راجع عبد الرحمن علي طه، **السودان للسودانيين**، مصدر سابق). وإذا أردتم أن تعرفوا اليوم لماذا خرج السودان من سوق القطن العالمي، بعد أن كان ملء السمع والبصر فيه، فابحثوا عن اليد المصرية، وعن وكلائها من السودانيين. واليوم يبيع عسكر الإسلاميين مشروع الجزيرة لشركة مجهولة. ولا أستبعد أن تكون اليد المصرية وراء هذا. أيضاً، لو أردتم أن تعرفوا لمَ انهار النظام التعليمي في السودان، وكيف فقد السودانيون لغتهم الثانية (الإنجليزية)، فابحثوا، أيضاً، عن اليد المصرية ووكلائها من السودانيين. ولو أردتم أن تعرفوا لماذا ينفرد السودان، دون كل دول حوض النيل بالانصياع الكامل للإرادة المصرية، فيما يتعلق بقضايا مياه النيل، فابحثوا عن اليد المصرية، ووكلائها من السودانيين.

لقد ظلت بعض النخب السياسية والثقافية والإدارية السودانية منكسرةً ومنهزمةً أمام الإرادة المصرية. وقد عملت مصر بجدٍّ لكي تتحقق تلك الانهزامية. كما أنها تأكدت بالتجربة الطويلة أن ما غرسته عبر قرنين من الزمان قد أثمر وسط

(1) فدوى عبد الرحمن علي طه، أستاذ الأجيال عبد الرحمن علي طه، مصدر سابق.

النخب السياسية والعسكرية والتجارية، بل والثقافية السودانية، فواصلت نهجها في فرض الهيمنة وفرض الإرادة بثقة تامة. ويعود سبب انهزامية النخب السودانية، وكثير من عامة السودانيين، إلى فقدان المعرفة بحقيقة الشخصية الحضارية للسودان، وما تبع ذلك من تضعُّع الاعتداد بالهوية والاحتفاء، بل والفرح، بالاستلحاق لمركز هويّتيٍّ خارجي. إلى جانب ذلك هناك البحث عن المجد الشخصي، خفيض العيار، وسط النخب التي تختار التبعية للأجنبي، راضيةً بما يجلبه لها لعبٌ دور التابع المُعين والمُيسر من فُتات.

الاحتلال المصري للعقل السوداني

قضية العلاقات السودانية المصرية من القضايا بالغة الأهمية التي أهملتها الأكاديميا السودانية والباحثون السودانيون. فهذه العلاقة عمرها أكثر من 5000 عام. وهي علاقة حكمها منذ البداية الاختلال الجغرافي في توزيع الموارد الطبيعية بين أعلى وادي النيل وأسفله. وقد تمثلت العناصر التي حكمت هذه العلاقة في فقر مصر المدقع من الموارد، والقابلية العالية لزيادة عدد السكان، مع صغر مساحة مصر التي تصلح للحياة والسكن. هذا في حين اتسم السودان بوفرة الموارد، مع قلة استثنائية في عدد السكان، إضافة إلى كبر المساحة وخصوبة الأرض وتوفر مصادر المياه. ولا نريد أن نخوض في تفاصيل التاريخ القديم، فقد تراجع احتكاك السودان بمصر منذ انهيار آخر الممالك الكوشية في القرن الرابع الميلادي. فمنذ ذلك التاريخ، دخل السودان في نومة حضارية وعزلة طويلة عن مراكز الحضارة، لم يخرج منها، سوى الغزو الحديوي في عام 1821.

بالغزو الحديوي تعرض السودان، مع الاحتلال العسكري، إلى احتلال عقلي. فقد جرى إلحاق السودان بمصر بوصفه قد أصبح بما يسمى "حق الفتح"،

ملكاً مصرياً خالصاً. وبناء على ذلك عملت الخديوية على إلحاقه بالفضاء الشرقي المتوسطي، كنابح وامتداد جديد لها ليس له أي إسهام حضاري وليست له ثقافة يُعتد بها. وبدأ، من ثم، نُظر إليه كامتداد لمصر، وانطلقت، من ثم، جهود إدخاله في المظلة الإسلامية السنية على الصيغ العثمانية. فقد السودان بالغزو الخديوي هويته الكوشية وفقد مزاجه الصوفي الذي كان سائداً في دولة سنار بعد أن أحلت الخديوية محله مزاجاً فقهياً سنياً عثمانياً، جوهر خطابه طاعة الحاكم⁽¹⁾.

ظل الاحتلال المصري لعقول السودانيين يتنامى باستمرار حتى تعدى استتباع العقل السوداني لمصر مجرد إدخال غمط الدين السني العثماني وجعل المؤسسة الكهنوتية الفقهية الرسمية جزءاً من جهاز الدولة، ليتواصل الإلحاق عبر الرسالة الإعلامية، وعبر تمصير مناهج التعليم السودانية. وقد تكثف مع كل أولئك، خاصةً في فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر، الخطاب العروبي الناصري الذي اجتاح، لعقدين من الزمان، كل أنحاء العالم العربي. نتيجةً لكل تلك العوامل أصبح وعينا نحن السودانيين بذاتنا، في صورته العامة، وعياً مشرقياً متوسطياً، وفي صورته الأكثر خصوصية، وعياً مصرياً. فالسودانيون النيليون وسكان البوادي يُرجعون بأنسابهم إلى الجزيرة العربية، وكأن القطر السوداني كان خالياً من البشر قبل أن تهاجر إليه بعض القبائل الرعوية العربية. بل، إن غالبية سكان الوسط والشمال النيلي تنسب نفسها عرقياً: إما لبنت العباس بن عبد المطلب، أو لنسل فاطمة بنت الرسول، وكأن كل الأعراب الذي وفدوا إلى السودان كانوا من البيت الهاشمي وحده!

(1) راجع: الباقر العفيف، الأصيل والدخيل في الثقافة الإسلامية السودانية، الخرطوم: منشورات مشروع الفكر الديمقراطي، (2013). والنور حمد، السودان: آفاق الوعي بالذات، منشورات مشروع الفكر الديمقراطي، (2016).

لقد بدأ انتحال السودانيين لأنساب عربية في فترة سلطنة الفونج (1504 - 1821). وقد ورد أن السلطان سليم حين فكر في غزو سلطنة الفونج أرسل إليه سلطان الفونج خطاباً يقول فيه إنهم عرب مسلمون، ولذلك فهو لا يرى، من الناحية الإسلامية، مسوغاً لغزوه لبلادهم. كما ذكر سلطان الفونج للسلطان سليم إنهم فقراء، ولن يحصلوا كغازين على شيء يساوي الجهد المبذول في الغزو. وأرفق سلطان الفونج مع رسالته إلى السلطان سليم، شجرة نسب عربية. فسّر السلطان سليم بتلك الرسالة، وتخلّى عن فكرة غزو سلطنة الفونج.

في نفس تلك الفترة، أيضاً، طاف بسلطنة الفونج فقيه غريب متكسّب، يدعي "السمرقندي"، تخصص في نحل شجرة نسب عربية شريفة لكل من يطلب ذلك، نظير شيء من المال. ولربما تعود كثير من أشجار النسب السودانية المنحولة إلى هذا الفقيه الغريب. ولقد أسهم المصريون بقدر كبير في الترويج لعروبة السودان، بدافع إلحاقه تاريخياً وثقافياً بالفضاء العربي المشرقي. ولقد برز في هذا المنحى الدكتور عبد المجيد عابدين الذي قام بالتدريس في السودان وكتب عن عروبة السودان، كما كتب عن الأدب السوداني وروج له في مصر وفي النطاق العربي بصورة عامة. وقد سار معه من السودانيين في هذه الوجهة كثيرون، نذكر من أبرزهم الشاعر عبد الله عبد الرحمن الضير، والمؤرخ محمد عبد الرحيم، والدكتور، عون الشريف قاسم. ويضيف الباقر العفيف إلى هؤلاء كلاً من محمد إبراهيم الشوش، وخالد المبارك، وعبد الله علي إبراهيم⁽¹⁾.

(1) الباقر العفيف: **وجوه خلف الحرب: الهويات والنزاعات الأهلية في السودان**، الخرطوم: مركز الختام عدلا للاستشارة والتنمية البشرية، (2011)، ص ص 101 - 112.

دور التعليم والإعلام المصري في الاستلحاق

لقد بدأ التعليم الحديث في السودان، حين بدأ، مصرياً صريحاً. فبعد أن كان التعليم في السودان صوفياً تقليدياً طيلة فترة سلطنة الفونج، وكان يجري في الخلاوى (الكتاتيب) التابعة للمراكز الصوفية، تحول بالغزو الخديوي إلى تعليم فقهي أصبح يتبع للمؤسسة الدينية الرسمية التي كانت ذراعاً مهماً في الاستعمار الخديوي للسودان. صار التعليم الديني يتركز أكثر في المساجد التي يشرف عليها الفقهاء الرسميون من مصريين ومن سودانيين جرى تعليمهم وتدريبهم بواسطة المصريين واستقطابهم للعمل في خدمة مشروع الاندماج الثقافي للسودان في البنية الثقافية المصرية عثمانية الطابع. ومن أقوى الأدلة على تغيير هذه المؤسسة الفقهية الدخيلة للعقل السوداني وقتلها للحس الوطني وسط من جندتهم ودربتهم من علماء الشريعة السودانيين على النمط الأزهري الساند دوماً للحاكم، ما جرى أثناء الثورة المهدية من وقوف هؤلاء الفقهاء السودانيين الرسميون مع المحتل المصري الخديوي ضد الثورة الوطنية المهدوية. ومن أشهر الرسائل في معارضة الثورة المهدية التي دبحها علماء الشريعة السودانيين الذين وظّفهم الاحتلال الخديوي، رسالة السيد أحمد الأزهري، ورسالة الشيخ الأمين الضير في تكذيب دعوى المهدي وتخذيّل السودانيين من الانخراط في الثورة المهدية⁽¹⁾.

عندما برزت الحاجة إلى قيام تعليم حديث في السودان المحتل خديوياً، أرسل محمد علي باشا رفاعة رافع الطهطاوي ليفتح أول مدرسة حديثة في السودان في عام 1855. ولابد هنا من إيراد نظرة هذا التربوي المصري الكبير نحو السودان والسودانيين، وهو الذي بُعث إلى السودان لينشئ أول مدرسة حديثة فيه. فقد عبّر

(1) عبد الله علي إبراهيم، الصراع بين المهدي والعلماء، القاهرة: مركز الدراسات السودانية، (1994)، ص 12.

الطهطاوي عن ضيقه بالسودان وبأهله مفتخرًا بنسبه الحسيني الشريف في قصيدة
ركيكة جاء فيها:

حُسَيْنِي السَّلَالَةَ قَاسِمِي	بطهطا مَعَشَرِي وبها نَجَادِي
وما السُّودَانُ قَطُّ مَقَامٌ مِثْلِي	فلا سَلَمَايَ فِيهِ وَلَا سُعَادِي
بِهَا رِيحُ السُّمُومِ يُشَمُّ مِنْهُ	زَفِيرٌ لَظَى فَلَا يُطْفِئُهُ وَادِي
ونصفُ القومِ أَكْثَرُ مِنْ وَحُوشٍ	وبعضُ القومِ أَشْبَهُ بِالْجَمَادِ

لاحقًا، طرأت في مطلع القرن العشرين، في فترة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري فكرة إنشاء كلية غردون التذكارية، التي كانت النواة لجامعة الخرطوم. وكانت مناهج اللغة العربية والتربية الإسلامية في تلك الكلية مناهج مصرية يقوم بتدريسها مدرسون مصريون. ومنذ تلك اللحظة شق التعليم المصري طريقه في احتلال عقول السودانيين. وحتى في الوقت الذي كان فيه جيلنا في المرحلة الثانوية في النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي، أي، بعد عشرة أعوام من الاستقلال، كان منهج اللغة العربية منهجًا مصريًا. فكتب النحو الواضح، والبلاغة الواضحة، والأدب، هي نفسها كتب المنهج المصري. وكانت الغالبية العظمى من النصوص الشعرية التي ندرسها لشعراء مصريين مثال: أحمد شوقي، وحافظ إبراهيم، والبارودي، أو لشعراء عرب من لبنان والعراق. كما كانت كل دفعة في الصف الرابع الثانوي تدرس معلقة مختارة من المعلقة السبع. إلى جانب ذلك كنا ندرس نماذج مستفيضة من شعر العصرين الأموي والعباسي. هذا، في حين لا ندرس من نصوص الشعر السوداني، على جودته، ومعاصريته، سوى القليل جدًا. وكانت المكتبة المدرسية تعج بكتب الأدب المصري، مما كتبه لطفي المنفلوطي، وطه حسين، وعباس العقاد، وإبراهيم المازني، وأحمد حسن الزيات، وغيرهم. إلى جانب ذلك كانت هناك روايات نجيب محفوظ وإحسان عبد القدوس ويوسف

السباعي وغيرهم من كُتّاب كلاسيكيات الرواية المصرية. بل، والأغرب من كل ذلك، أن مؤلفات الإخوان المسلمين المصريين كانت جزءاً من المقرر الدراسي السوداني. وهو أمر انتقده السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني، الأستاذ، عبد الخالق محجوب في حينه. وقد أضر إدخال أدبيات الإخوان المسلمين في المنهج الدراسي السوداني بالبلاد ضرراً بليغاً كانت خلاصته هذه الحرب المدمرة التي لم تضع أوزارها بها.

أما في الثقافة العامة، فقد كان لليसार السوداني دورٌ كبير في ربط المهووبين من الشباب السودانيين بأدب اليسار المصري. فأشعار صلاح عبد الصبور وأحمد عبد المعطي حجازي وأمل دنقل ومحمد عفيفي مطر، وغيرهم كان لها حضورٌ كبيرٌ ضمن المقرء من الثقافة المصرية. ومع عدم انشغال النخب السياسية السودانية، عقب الاستقلال بموضوع الهوية السودانية وبموضوع الثقافة وضرورة تطوير الطباعة والنشر فقد أصبح السودان فضاءً مفتوحاً للكتب والمجلات المصرية، مثال: "المصور"، و"آخر ساعة"، و"روز اليوسف"، و"صباح الخير".

إلى جانب كل هذا التغريب عن الذات والاستلحاق الذي عجز به المنهج المدرسي السوداني، هناك ما تسمى البعثة التعليمية العربية. وهي أشبه بوزارة موازية لوزارة التربية والتعليم السودانية. فلهذه المؤسسة الأجنبية العديد من المدارس التي تديرها في عدد من المدن السودانية الكبيرة. كما كانت هناك جامعة القاهرة فرع الخرطوم التي حولها نظام الإنقاذ في فترة عدائه مع مصر في بداية التسعينيات من القرن الماضي إلى جامعة النيلين. وقد اشتهر الدكتور المصري الراحل، طلبة عويضة بتقديم آلاف البعثات السنوية للطلاب السودانيين للدراسة في مصر. باختصار، عملت مصر على مختلف الأصعدة التعليمية والإعلامية لاستلحاق السودان وفق خطة واضحة ومنهجية. وقد أنشأت مصر في عام 1949،

أي قبل سبع سنين من استقلال السودان إذاعة سُمِّيت " ركن السودان من القاهرة"، وجرى تحويلها عقب توقيع ميثاق التكامل بين البلدين، في عهد الرئيس جعفر نميري، إلى مسمى "إذاعة وادي النيل".

في هذا المخطط الضخم للاستتباع والاستلحاق، جرى تغييب التاريخ السوداني الكوشي من المنهج المدرسي ليسهل جر السودانين إلى تحذير هويتهم خارج تربة بلادهم. وهذا هو ما أسهم في تكريس اعتقاد السودانيين إنهم جاءوا إلى السودان من مكان آخر، هو الجزيرة العربية في الماضي البعيد، ومن مصر في الماضي القريب. وغرض هذه الخطة أن يرى السودانيون أنفسهم مجرد امتداد جغرافي وثقافي واجتماعي لمصر. وقد ساعدت المصريين على هذه الخطة أخطاء الأكاديميا الغربية التي جعلت من حضارة كوش السودانية مجرد صدىً باهت لحضارة وادي النيل في مصر السفلى. ولذلك، فإن الملوك الكوشيين السودانيين الذين غزوا مصر وحكموها لقرن تقريباً، وتمددوا حتى بلغوا فلسطين، كما جرى ذكرهم في التوراة، لم يجر تصنيفهم كغزاة قادمين من كوش، وهو ما كان بالفعل، وإنما صُنِّفوا ضمن الأسر المصرية، ومُنحوا اسم "الأسرة الخامسة والعشرون". والآن، راجعت الأكاديميا الغربية هذا الاعتقاد الخاطيء بعد أن أثبتت الأدلة أن حضارة كوش حضارة مستقلة عن الحضارة المصرية. ومن يرد الاستزادة في هذا الباب فليراجع كتاب دورسيلا هيوستن (1876 - 1941) Wonderful Ethiopians of the Ancient Cushite Empire. وكذلك الكتابات الحديثة لعالم الآثار السويسري شارل بونيه الذي أمضى أربعين عاماً منقَّباً في حضارة كوش السودانية. خلاصة القول، إن الاحتلال المصري للعقل السوداني ظاهرة ضخمة ومتشعبة قوية التأثير، عظيمة المخاطر. وهي لم تجد إلى الآن نظراً نقدياً يوازي عظم خطرها. ومن أكبر علامات فداحتها رؤية السودانيين لكل ما هم فيه من

استتباع، أمراً طبيعياً لا تنعقد له الحواجب دهشة.

لا أظن أن هناك استعماراً تغلغل عبر مسارات عديدة، وتمكن من الإمساك برقبة البلاد التي استعمرها، كما فعل الاستعمار المصري الخديوي في السودان. ولأن الاستعمار المصري الخديوي وما تلتها من أنظمة حكمٍ مصرية واصلت نهج احتلال عقول السودانيين، فقد بقيت الهيمنة المصرية على السودان راسخة، رغم خروج الجيوش المصرية من أرض السودان مرتين. كانت المرة الأولى بسبب الثورة المهدية واستعادة الخرطوم على أيدي المهديين في عام 1885. وكانت المرة الثانية حين طرد الإنجليز الجيش المصري من الخرطوم، وانفردوا بحكم السودان، عقب مقتل البريطاني، السير لي ستاك، سردار الجيش المصري وحاكم السودان، في القاهرة، في عام 1924.

الري المصري

من أغرب نماذج الغفلات السودانية التي أدت إلى انتهاك السيادة الوطنية السودانية، ما جرى في فترة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري للسودان (1898 - 1956)، من سماح لمصر لكي تنشئ مؤسسة ضخمة داخل السودان لمراقبة مياه النيل. هذه المؤسسة تحتل مستعمرة كاملة خاصة بها في منطقة الشجرة جنوب الخرطوم، وشمالى خزان جبل أولياء. وخزان جبل أولياء نفسه هو خزان تميز عن كل الخزانات والسدود بأنه خزان بنته دولة أجنبية في عمق أراضي دولة أخرى. وقد ورثت معنا دولة جنوب السودان بسبب غفلتنا وتفريطنا في سيادتنا هذا التغلغل المصري المزعج طويل الأمد. فلمؤسسة الري المصري أيضاً وجود في أراضي جنوب السودان، بل، ولها مكاتب هناك. ومن ضمن مكاتبها مكتب في مدينة واو التي تبعد حوالي 300 كيلومتراً في اتجاه الغرب من مجرى النيل الرئيسي. والغرض من وجود هذه المحطة المصرية هناك هو مراقبة نهر الجور الذي

ينحدر من مرتفعات إفريقيا الوسطى ويصب في مجرى النيل الأبيض. زرع هذه المؤسسة الضخمة المصريون في السودان في فترة الاستعمار الثنائي البريطاني المصري للسودان. وحين نال السودان استقلاله لم يقيم الحكم الوطني بأي شيء تجاهها وتركها مثلما كانت في الحقبة الاستعمارية.

أما أسوأ نماذج التفريط التي حدثت في فترة حكم الرئيس نميري، الذي كان واقعاً بالكلية تحت السيطرة المصرية، فهو سماحه بإنشاء قناة جونقلي التي يؤدي حفرها إلى تجفيف منطقة السدود الرطبة الشاسعة، التي يعيش فيها رعاة الأبقار الجنوبيون. وغرض هذه القناة هو أن تزيد مصر إيراداتها من مياه النيل التي تحصل، أصلاً، على أكثر من نصفها. فكل دول حوض النيل الأحد عشر، ومن ضمنها السودان تحصل على أقل من النصف من إيرادات مياه النيل. جرى اتخاذ قرار إنشاء قناة جونقلي مع تجاهل تام للتأثيرات الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي سوف تلحقها القناة بالمواطنين الجنوبيين وبالبيئة الطبيعية في الجنوب. وقد تنبه الناصر الراحل جون قرنق إلى خطر قناة جونقلي على الجنوب وعلى القبائل الرعوية الجنوبية. فهاجمت قواته الحفّار الذي جرى جلبه للعمل في حفر القناة، وتوقف العمل فيها منذ ذلك التاريخ.

قال محمد الحسيني، مدير تفتيش الري المصري في جوبا، عاصمة جنوب السودان، في عام 2013 لوكالة الأناضول الإخبارية، إن وجود بعثات الري المصرية ليست وليدة اليوم. وإن تاريخ إنشائها يعود إلى منتصف ثلاثينيات القرن الماضي، بموجب اتفاقيات تقسيم حصص مياه النيل. وهي الاتفاقيات التي منحت مصر 55.5 مليار متراً مكعباً سنوياً من مياه النيل. ويقول: إن هذه الاتفاقيات إلى جانب منحها مصر 55.5 مليوناً م من مياه النيل، منحت مصر، أيضاً، الحق في متابعة منسوب تدفق مياه الأنهار من المنبع حتى المصب. وبناءً عليه أنشأت مصر

بعثات الري المصري في أغلب مدن شمال وجنوب السودان. ومن المهم القول هنا إن هذه الاتفاقيات قد جرى إبرامها ودول حوض النيل تحت الاستعمار الأوروبي، ما جعلها لا تملك سلطة قرارها. وقد ذكر مدير الري المصري في جنوب السودان أن قناة جونقلي ستوفر لمصر 6 مليارات مترًا مكعبًا سنويًا من المياه، وستستفيد منها مصر التي تواجه خطر عدم كفاية المياه للسكان مستقبلاً، حسب قوله. ولنلاحظ هنا: أن مصر تسعى لكي تؤمن حاجة سكانها المستقبلية للمياه، ولا يهتمها ما ستحدثه القناة في الحاضر على الرعاة من سكان جنوب السودان.

وفيما يخص السودان، فإن الحق الذي منحت مصر لنفسها في متابعة منسوب النيل من داخل أراضيها، بهذه الصورة المؤسسية اللصيقة، جرى والسودان مستعمرة بريطانية مصرية. ويقول الإثيوبيون شيئاً مماثلًا، وهو أنهم لم يكونوا طرفاً في تلك الاتفاقيات التي قسمت مياه النيل، ولم يُستشاروا فيها أصلاً. فاتفاقية 1929، التي منحت فيها مصر لنفسها كل هذه المزايا، جرت في وقت كانت فيه سلطة القرار في السودان غائبة بسبب الاستعمار. وبسبب الاحتلال المصري لعقول السودانيين، فشلت النخب السودانية الحاكمة بعد أن حصل السودان على الاستقلال في تصحيح هذا الاعوجاج البين. فقد أبطت اتفاقية 1959 على نصيب الأسد من مياه النيل لمصر، كما أبطت مؤسسة الري المصري داخل السودان لتمارس أنشطتها من داخل السودان، وهي بمثابة وزارة ري مصرية، بل وجهاز مخابرات علني، ظل يعمل من داخل السودان لقرن كامل. ظلت مصر حريصة على مراقبة ما يأخذه السودان من مياه النيل رغم أنها تعلم أن السودان لم يستخدم حصته المقررة له قط. بل كانت هناك 4 مليارات مكعبة فائضة من نصيب السودان ظلت تذهب إلى مصر كقرض، وهو قرضٌ هالكٌ بطبيعة الحال.

السد العالي

قبل الحديث عما أصاب السودان من أضرارٍ بالغة نتيجة لقيام السد العالي، لابد من الحديث عن أن مصر في كل مرة يتقدم فيها السودان بمقترح لإقامة مشروعٍ لمصلحة اقتصاده، داخل أراضيه، تسارع من جانبها لتحصل في المقابل على شيء لنفسها. فحين فكر البريطانيون في إقامة خزان سنار لري مشروع الجزيرة للقطن، اعترض عليه المصريون تلك الاعتراضات الغريبة، التي سبق أن ذكرناها. لكن، أيضاً، انتهز المصريون الفرصة ليطالبوا بإنشاء خزان جبل الأولياء في وسط السودان، جنوبي الخرطوم، فحصلوا على الموافقة من البريطانيين الذين لم يكن الأمر يعينهم كثيراً. فهو خزانٌ مصريٌّ لتخزين المياه لمصلحة مصر داخل الأراضي السودانية. بل، يقع هذا الخزان على بُعد أكثر من ألف كيلومتر داخل العمق السوداني.

أيضاً حين فكر السودانيون في إنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق لإنتاج الكهرباء، طلب المصريون موافقة السودان على إنشاء السد العالي، الذي سوف يكون جزءٌ مقدَّرٌ من بحيرته داخل الأراضي السودانية. وبالفعل غمرت مياه بحيرته أكثر من 5 آلاف كيلومتراً مربعاً داخل السودان. ويمثل الجزء الواقع من تلك البحيرة داخل الأراضي السودانية ما يقدر بـ 15% من مساحة البحيرة الكلية. وقد أدَّت تلك البحيرة إلى تهجير ما يصل إلى 70.000، من مواطني تلك المنطقة الذين عاشوا فيها لآلاف السنين. يُضاف إلى ذلك، غمرت البحيرة كل المزارع على ضفتي النيل، بالإضافة إلى إغراقها الآثار التاريخية المدفونة في الأرض في تلك المنطقة الغنية بالآثار الكوشية التي لم تجر الحفريات لاستكشافها بعد.

إن أسوأ ما قام به نظام الفريق عبود في فترة حكمه (1958 - 1964)، لهو

موافقته على نتائج المفاوضات التي جرت قبل توليه الحكم عبر الانقلاب العسكري في عام 1958. يقول سلمان محمد أحمد سلمان، إن جولة التفاوض الثالثة بين مصر والسودان حول مياه النيل بدأت في القاهرة في 4 أبريل عام 1955، وقد قاد فيها وفد السودان وزير الري وقتها السيد، خضر حمد. ورغم أنه لم يتم التوصل لاتفاق نهائي في تلك الجولة، إلا أن الوفد السوداني وافق في 7 أبريل 1955 على قيام السد العالي، على "أن يُعوَّضَ سكانُ وادي حلفا التعويض الكافي قبل إقامة السد العالي." وقد تم تسجيل هذه الموافقة في تصريح الوفد السوداني بعد نهاية تلك الجولة من التفاوض، الأمر الذي جعل تلك الموافقة مُلزمةً للسودان، فجرى تأطيرها في اتفاقية مياه النيل في 8 نوفمبر عام 1959.⁽¹⁾

لقد تعاطف نظام الفريق عبود مع حكومة جمال عبد الناصر في مشروع السد العالي منساقاً وراء الهالة التي صنعها جمال عبد الناصر لنفسه كقائد لكل العرب. وكذلك، للهالة التي صنعتها مصر لنفسها بوصفها زعيمةً للدول العربية وحاملةً للواء المقاومة لاحتلال فلسطين، وينبغي أن يُضحى الكل من أجلها، لأنها المدافعة عن العرب ضد غوائل الاستعمار والامبريالية. تعاطف الفريق عبود وزمرته مع مصر، في حين لم يُبدوا أي تعاطف مع مئات الآلاف من مواطنيهم من سكان منطقة حلفا القديمة، الذين غمرت بحيرة السد العالي مدنها وعلى رأسها مدينة حلفا العامرة، وقراهم، وزراعتهم. ولتغرق، أيضاً، وإلى الأبد الآثار الكوشية المدفونة في مساحة شاسعة جداً، لا تقدر قيمتها التاريخية بثمن، ويصبح البحث عنها مرة أخرى، بعد أن غمرتها المياه غير ممكن.

تقول الإحصاءات إن ما يقارب مليوناً من أشجار النخيل في السودان غمرت

(1) راجع: سلمان محمد أحمد سلمان، **السودان ومياه النيل**، فيرفاكس فيرجينا: مركز أبحاث السودان، (2016)، ص ص 109 - 112. وراجع أيضاً: خضر حمد، **مذكرات خضر حمد**، الشارقة: مطبعة الشرق والغرب، (1980)، ص ص 206 - 2012.

مياه البحيرة. كما جرى ترحيل الأهالي القاطنين على ضفاف النيل على مسافة طولها 150 كيلومتراً، رغم أنفهم، إلى سهل البطانة في وسط السودان. وقد تكفلت مصر في اتفاقية السد العالي بتقديم تعويضات للسودان نظير ما فقده، ونظير ترحيل وإعادة إسكان المهجرين من أهالي منطقة حلفا في سهل البطانة. وقد حدث الاتفاق على المبلغ بعد مفاوضات عسيرة، تعنت فيها المصريون تعنتاً شديداً، وكأنَّ السودان هو الذي أتى لبني سدٍّ في مصر ليغرق به أراضيهم، وليسوا هم الذين يريدون بناء سدٍّ سوف يغرق أراضي السودان، ويكبد أهله خسائر فادحة. والغريب، حين اختلف وفد السودان ووفد مصر حول مقدار مبلغ التعويض الذي ينبغي أن تدفعه مصر للسودان، وافق الوفد السوداني، بناء على مُقترح من الوفد المصري، أن يكون الرئيس المصري جمال عبد الناصر هو الجهة التي يحتكم إليها الوفدان! ولقد أظهر الوفد السوداني بقبوله تولَّى الرئيس المصري جمال عبد الناصر مهمة التحكيم بين البلدين، غفلةً وسذاجةً لافتة. تعامل الوفد السوداني مع الخلاف وكأنَّ الرئيس جمال عبد الناصر جهةٌ محايدة، وليس جهةٌ صاحبة مصلحة. بعبارة أخرى، جرى وضع جمال عبد الناصر في موضع الأب الذي يحتكم إليه ولداه المتخاصمان. وهذه واحدة من أقوى التجليات لحالة الاحتلال المصري لعقول السودانيين. لقد طالب الوفد السوداني بـ 35 مليوناً من الجنيهات المصرية نظير الخسائر، في حين، أقترح الوفد المصري 10 ملايين جنيهاً مصرياً، فقط! وكما هو واضح، فإن الفرق بين المقترحين 25 مليوناً، وهو فارقٌ بالغ الضخامة. فأتى الرئيس جمال عبد الناصر الذي افترض فيه الوفد السوداني، لفرط غفلته وسذاجته، الحياد، ليقترح من جانبه، رغم الفارق الكبير جداً بين المقترحين السوداني والمصري، بأن يكون مبلغ التعويض 15 مليوناً! ورغم الفارق الضخم بين المقترحين، وافق الوفد السوداني على ما اقترحه الرئيس جمال عبد الناصر!

المال الذي وافقت مصر على دفعه كان ينبغي أن يعوّض السودان بمقدار ما فقد من أراضي شاسعة غمرتها مياه بحيرة السد. وكذلك، بمقدار ما فقد من مدن وقرى وسهل فيضي على ضفتي النيل بطول 300 كيلومتراً (150 كيلو متراً على كل ضفة). يضاف إلى ذلك، فقدان حقول ممتدة على الضفتين لزراعة الحبوب والخضر والفواكه، وما يقارب المليون نخلة مثمرة، جميعها غمرتها المياه. يضاف إلى ذلك، كان ينبغي أن تغطي التعويضات المصرية كلفة ترحيل قرابة 70 ألفاً من مواطني منطقة حلفا لمسافة 500 كيلو متر في عمق البلاد. مع بناء مساكن لهم وتشديد كل المؤسسات الخدمية من صحية وتعليمية من الصفر. إلى جانب ذلك، كان ينبغي أن يغطي مبلغ التعويضات كلفة إنشاء خزان خشم القرية لتخرج منه ترعة تروي مشروعا زراعيا ليعيش عليه هؤلاء المهجرون. وعند نهايات التنفيذ اتضح أن مبلغ التعويض المصري أقل بكثير من نصف الكلفة، الأمر الذي أضطر الحكومة السودانية أن تقوم بإكمال النقص من خزيتها. فإلى جانب الأنانية التي أبدتها الحكومة المصرية، وهي تتعنت في التفاوض في مقدار التعويضات، رغم أنها هي المنتفع الوحيد من مشروع السد العالي، وأن السودان هو المتضرر منه، كان هناك عامل أكثر أهمية في أن يحقق الظلم بالسودان. يتمثل ذلك العامل في ضعف المفاوضات السودانية وغفلته وسذاجته، التي جعلته يفرط كل هذا التفريط، بل ولا يطالب ولو بنصيب من الكهرباء التي سوف ينتجها السد، العالي. وقد كانت المديرية الشمالية في السودان، في ذلك الوقت، مظلمة من أولها إلى آخرها، ولم يكن بها آنذاك سوى مولدات صغيرة تنير أجزاء محدودة من بعض مدنها.

تدمير وإغراق الآثار السودانية

البلايا التي جلبها الغزو الحديوي للسودان لا حد لها، بل، هي بلايا تتناسل وتتطاوّل، لأنها ارتكزت على الاحتلال المصري لعقول السودانيين الذي جرى

كما ذكرنا بالتعليم والإعلام ودعوى القومية العربية والمصير المشترك وخطاب المؤسسة الدينية الرسمية ذات الطابع الأزهري. بكل هذا جرى تجريف وعي السودانيين بذاتهم، وجرى إلباسهم خوذة هوياتية زائفة جعلتهم ريشة في مهب الريح، ومطية ذلولاً للعقل العروبي الجمعي المتخيل، العابر للأقطار، الذي جعلت القومية العربية الكثيرين من المستعربين في الشمال الأفريقي والقرن الأفريقي والشرق الأوسط، في الحقبة الناصرية، يتوهمون وجوده ويؤمنون به كحقيقة راسخة.

أيضاً، من بين البلايا الكبيرة التي جلبها الغزو الخديوي في طياته إلى السودان، مجيء الطبيب الإيطالي جوسيبي فيرليني، الذي كان يعمل طبيباً في مصر في عهد محمد علي باشا، ضمن حملة الغزو الخديوية. قام هذا الطبيب في عام 1834م، مستغلاً علاقاته الشخصية مع مسؤولين خديويين في السودان، بتنظيم رحلة استكشافية مع شريكه الألباني ستيفاني إلى مدافن مروي التاريخية التي بها بقايا آثار الممالك الكوشية التي تضم 255 هرمًا. قام هذا الطبيب، الذي كان لصاً للآثار، بتفجير رؤوس بعض الأهرامات السودانية بالديناميت وقام بسرقة كنوزها. أما بحيرة السد العالي فقد أغرقت من الآثار الكوشية السودانية ما لا يقدر بثمن، كما سبق أن قلنا. لم يبدِ المفاوضون السودانيون اهتماماً كبيراً بمصير تلك الآثار، لأن التعليم المصري قد نجح في قطع العلاقة بينهم وبين التاريخ الكوشي، وهو، في تقدير، ما جعلهم يعتقدون أن هذه الآثار لا تخصهم وإنما هي آثار فرعونية؛ أي مصرية!! وقد جرى بالفعل استنقاذ قدر ضئيل من تلك الآثار بواسطة منظمة اليونسكو، قبل أن تغمرها المياه، وجرى نقلها إلى متحف السودان القومي، الذي لا يحوي، نتيجة لغفلة نخبنا السياسية وضعف ثقافتهم، من الآثار الكوشية سوى نذر يسير.

الفصل الثالث

3

مصر وثورة ديسمبر 2018

منذ أن فشلت خطة حكومة صدقي باشا، ومن بعده الرئيس جمال عبد الناصر في جعل الأحزاب الاتحادية السودانية وكيلاً لخدمة مصالح مصر في السودان، بسبب ما ظهر لهم من تلونها ومراوغاتها وضعف قدراتها على أداء تلك المهمة، رغباً عن الولاء الشديد الذي ظلت تبديه لمصر، اتجهت الأنظمة المصرية إلى خطة أخرى.

وقد تمثلت تلك الخطة في عرقلة الديمقراطية في السودان عن طريق صنع الانقلابات العسكرية، أو تقديم الدعم للتي لم تشارك في صنعها. إضافة إلى حث البلدان العربية على دعمها. ظلت الأنظمة المصرية المتعاقبة حريصة على الدوام على أن تكون الأنظمة في السودان أنظمة عسكرية. لذلك، كان أفضل الخيارات للأنظمة العسكرية المصرية المتعاقبة أن يحكم السودان جنرال متسلط يجعل سلطة القرار السوداني في يده وحده، ويكون في نفس الوقت معتمداً عليها في تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي له ويصبح خاضعاً لإرادتها. وقد ظلت الأنظمة المصرية المتعاقبة تمارس في هذا المنحى مختلف صنوف الابتزاز للجنرالات الذين تعاقبوا على حكم البلاد. حدث هذا مع الفريق إبراهيم عبود، الذي أعانها في ترحيل أهالي حلفا وإغراق الأراضي السودانية، بكل ما حوت مما لا يقدر بثمن. فقد جرى إغراق مدينة حلفا بكل تاريخها. وجرى إغراق العشرات من قراها؛ بنخيلها وزراعتها. كما جرى إغراق آثار تاريخية من التاريخ الكوشي والنوبي لا تقدر بثمن. جرى كل ذلك من أجل أن تشيد مصر السد العالي. كما حدث مع الرئيس جعفر نميري الذي بدأ قومياً عربياً وانتهى بإعلان نفسه خليفة للمسلمين في السودان في عام 1983. واستمر أيضاً نهج الهيمنة والتحكم من على بعد في فترة حكم الرئيس عمر البشير الذي بدأ عدواً لمصر حين كان هو والدكتور حسن الترابي في مركب واحد. لكن ما لبث أن أبعد

البشير الترابي عن السلطة في نهاية التسعينيات من القرن الماضي وسار كسابقيه في طريق الخنوع للإرادة المصرية.

نزعة الترابي في تصدير الثورة إلى العالم الإسلامي، وأحلامه الشاطحة بخلق قوة إسلامية مناضحة للغرب، ورطت نظامه في أخطاء فادحة. هذه الأخطاء الفادحة إلى جانب استخفافه بالرئيس عمر البشير ومحاولة جعله مجرد دمية تجلس في الواجهة، باعدت بينهما. الأمر الذي قاد إلى ما سُمي "المفاصلة" التي جرت في نهاية التسعينيات من القرن الماضي وبها جرى إبعاد الترابي من السلطة. وقد صبَّ هذا التباعد بين الحليفين والانقسام الذي نتج عنه وسط تنظيم الإخوان المسلمين، في المحصلة النهائية، في مصلحة النظام المصري. من الأخطاء الفادحة التي ارتكبها نظام الإخوان المسلمين وصبَّت في صالح مصر، محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا في عام 1995. وقد ثبت بالأدلة القاطعة أن نظام البشير في السودان هو الذي دبرها وهو ما أدخل النظام السوداني في نفق العقوبات الدولية المؤذية. وقبل أن يقوم نظام الإخوان المسلمين في السودان بمحاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك، كان قد استضاف الإرهابي أسامة بن لادن. كما شارك في تفجير السفارتين الأمريكيتين في شرق أفريقيا، كما شارك في حادثة الاعتداء بقارب على المدمرة كول على سواحل اليمن. كل هذه الأفعال التي أغضبت العالم وأزعجت الإقليم، منحت مصر فرصة ذهبية

لتنخرط في ترويض نظام الإسلامويين في السودان، عن طريق الضغوط ليصبح عجيئة طيعة في يدها. أصبحت مصر، داعمةً بالصوت العالي للعقوبات على السودان. وقد كسبت مصر من ذلك على صعيدين. الصعيد الأول: ترويض نظام الرئيس عمر البشير ووضعه تحت قبضتها. أما على الصعيد الآخر، تكبيل السودان حتى لا يصبح قوةً اقتصاديةً لها قدرات صناعية. فتحوّل السودان إلى دولة تصنع منتجاتها سوف يحرم مصر من واحد من أهم أهدافها في تكبيل نموه، وهو أن يبقى السودان مكاناً تأخذ منه مصر المواد الخام لتقوم هي بتصنيعها وإضفاء القيمة المضافة إليها، وتصديرها لصالحها. وسنقدم ما يثبت ذلك من الشواهد فيما هو مقبل من أجزاء هذا الكتاب. خلاصة القول، عبر تشديد العقوبات على نظامه وتزايد ضغوط العزلة عليه، أدرك الرئيس المخلوع عمر البشير أن مصر هي من يسمع منها المجتمعان؛ الدولي والإقليمي، فيما يتعلق بشؤون السودان. فانتقل من حالة العداء الأولى ونهج المصادمة ومحاولة الاستقلال بالقرار السياسي إلى حالة من الرضوخ والاستسلام التام.

مصر والفريق البرهان

أما السيطرة المصرية على مجريات الأمور في السودان، عبر حاكم عسكريٍّ سوداني، التي ظهرت بعد صعود الفريق عبد الفتاح البرهان إلى دست الحكم في السودان منذ 2019، فقد فاق كل ما حدث في السابق. فمنذ صعوده إلى الحكم، رئيساً لمجلس السيادة للفترة الانتقالية، وفقاً للوثيقة الدستورية، قام البرهان بإلقاء نفسه بالكلية في الحضيض المصري. ويبدو أن البرهان قد عرف بالتجربة الطويلة، كضابط قياديٍّ ضمن منظومة الحكم للرئيس عمر البشير، أن مصر تريد، على الدوام، حاكمًا عسكريًا للسودان، وأنها لا تتردد قط في دعمه إلى أقصى مدى. بعبارة أخرى، من يستسلم لإرادة مصر ويبدى كامل الاستعداد

لتنفيذ أجندتها في السودان يضمن لنفسه أطول مدة في السلطة. وهنا، تطابقت رغبة مصر مع رغبة الفريق البرهان العارمة في أن يصير "حاكماً" للسودان وفقاً لما حكاه في مقابلة تلفزيونية، حيث قال إن والده أخبره أنه رآه في رؤيا منامية وهو "حاكم للسودان".

لم يجد الفريق البرهان حرجاً في أن يحكي تلك الرؤيا للناس في أول مقابلة متلفزة له مع قناة فضائية دولية، عقب توليه رئاسة مجلس السيادة مباشرة. فعل ذلك، رغم علمه أنه رئيس مؤقت لمجلس السيادة، ليدبر ضمن المجلس فترة انتقالية محدودة وفقاً للوثيقة الدستورية. فمهمته ليست أن "يحكم" وإنما أن يمهّد الطريق لقيام انتخابات حرة ينتخب فيها الشعب من يحكمه، ثم يذهب هو إلى الثكنات كقائد للجيش لا أكثر. لكن، أثبتت الأحداث المتسلسلة عبر السنوات الست التي تلت تقلّده رئاسة مجلس السيادة، أن الفريق البرهان لم تكن له نية أصلاً لتسليم السلطة إلى الشعب رغم توقيعه على الوثيقة الدستورية. وقد تطابقت رغبته العارمة في أن يكون حاكماً مطلقاً للسودان، هذه مع رغبة تنظيم الإخوان المسلمين في العودة إلى السلطة من جديد. أيضاً، عرف البرهان أن وجود الإسلاميين في صفه في اللحظة الراهنة، على أهميته بالنسبة له، سوف يقف، في لحظة قادمة ما، حائلاً بينه وبين تحقيق حلمه بالانفراد بالسلطة. وهو يعرف أصلاً أن مصر ستقبل مرحلياً دعم الإخوان المسلمين له حتى تثبت قدماء في السلطة وأنها ستطالبه لاحقاً بالتخلص منهم. أما تنظيم الإخوان المسلمين فيبدو أنه يعرف تماماً نية الفريق البرهان في الانفراد بالسلطة ولذلك هم يتربصون به مثلما يتربص بهم هو، ومن ورائه النظام المصري. كما يعرف تنظيم الإخوان المسلمين أنهم لا طاقة لهم في الظروف الراهنة لمصارعة النظام المصري فاختراروا مصانعته وإبداء الرغبة في التعاون معه. ولا أشك أبداً أن هذا من جانبهم تكتيكٌ مرحليٌّ، وأن لهم

خطةً استراتيجية مختلفة تماماً لن يظهر إطلاقاً ما يشي بها في هذه المرحلة. باختصار شديد، أسند الفريق البرهان ظهره بالكامل إلى مصر. فقد وجد في مصر ضالته، ووجدت مصر فيه ضالتها. ومن هنا، بدأ تعاون مصر والبرهان للقضاء على الثورة السودانية، عبر مختلف التكتيكات. ووقف تنظيم الإخوان المسلمين مع البرهان بصورة مباشرة، ومع النظام المصري بطريقة غير مباشرة مع جهود إجهاض الثورة السودانية ومنع التحول المدني الديمقراطي.

تزايد التعاون الاستخباراتي

منذ أن اعتلى الفريق البرهان رئاسة مجلس السيادة، تكثفت زيارات اللواء عباس كامل، مدير المخابرات المصرية السابق، المعلنة وغير المعلنة، إلى السودان. كما تكررت زيارات الفريق عبد الفتاح البرهان، المعلنة وغير المعلنة، ومعه فريق مخابراته إلى القاهرة. لم يكن يمضي شهر أو شهران، إلا وكان عباس كامل وفريقه الاستخباراتي في الخرطوم. لقد كان التنسيق بين المخابرات المصرية والفريق البرهان وأجهزته الأمنية من أجل إجهاض الثورة، واضحاً وضوح الشمس. وقد كانت هناك محطات بارزة عكست ذلك التنسيق. ومن أغرب الأمور التي حدثت بعد الثورة، لجوء مدير جهاز المخابرات السودانية في فترة حكم البشير، صلاح قوش، إلى مصر. ف رئيس جهاز المخابرات هو حامل أسرار الدولة، لا ينبغي أن يصبح عقب تركه منصبه ضيقاً على دولة أخرى، بل، وبصفة لاجئ. خاصةً أن العلاقة بين مصر والسودان تحكمها الأطماع وتديرها مصر على أساس أمني واستخباراتي بحت.

هذا التهاون الأمني السوداني الذي خلقه نظام الفريق البشير، حدث في سابقة أخرى، لا تقل غرابة. فمدير مكاتب الرئيس المخلوع عمر البشير، طه عثمان الحسين، الذي قام البشير بطرده من منصبه، التقطته المملكة العربية السعودية

وعينته مستشاراً لديها للشؤون الإفريقية. وما حدث لصالح قوش وطه عثمان الحسين يمثل واحدة من أكبر علامات تحلل الدولة السودانية وتآكلها أمنياً من الداخل. لكن، لا غرابة، فتتظيم الإخوان المسلمين منذ أن أمسك بالسلطة في السودان في عام 1989 أعمل معاولة في بنية الدولة السودانية، وفي قوانينها وضوابطها، وأدخلها في نهج عشوائي ارتجالي للإدارة أوصل كل شيء فيها إلى حضيض الحضيض. أيضاً، لجأ إلى مصر واحد من أكبر رموز نظام البشير وهو والي البحر الأحمر السابق، محمد طاهر آيلا. أقام آيلا في مصر لمدة ثلاث سنوات عقب قيام الثورة وعاد قبل إشعال الحرب بثلاثة أسابيع. فقد عاد آيلا يوم 24 مارس 2023، وأشعل تنظيم الإخوان المسلمين الحرب في 15 أبريل 2023. ويبدو أن آيلا قد عاد ليتوج جهوده التي كان يقوم بها في القاهرة مع صلاح قوش مدير المخابرات السابق مع المخابرات المصرية التي نجحت في خنق حكومة عبد الله حمدوك، ثم إطاحتها بالانقلاب الذي جرى في 25 أكتوبر 2021.

لقد تقلد محمد طاهر آيلا ابن ولاية البحر الأحمر منصب الوالي لهذه الولاية لعشر سنوات، امتدت من 2005 إلى 2015. وقد كان على صلة وثيقة بالزعيم القبلي محمد أحمد محمد الأمين ترك، الذي كان عضواً بارزاً معه في تنظيم الإخوان المسلمين، وفي حزب التنظيم المسمى "المؤتمر الوطني". لقد عمل الثلاثي صلاح قوش ومحمد طاهر آيلا و محمد أحمد محمد الأمين ترك في تنسيق تام لخنق حكومة حمدوك تمهيداً لإطاحتها. وقد جرى اختيار موانئ منطقة بورتسودان والطريق البري الرابط بينها وبين عمق البلاد أداة لهذا الخنق. يُضاف إلى ذلك جرى اختيار هذه المنطقة لما يتفر فيها من تبعية قبلية عمياء من جانب أفراد قبيلة للزعيم محمد أحمد محمد الأمين ترك. فقد جرى توظيف هؤلاء تحت غطاء مختلف الدعاوى التضليلية لإغلاق الميناء والطريق البري. فتوقف الصادر والوارد

وحدثت أزمة في السلع أربكت حكومة عبد الله حمدوك وأظهرتها أمام الشعب بالضعف. وبالفعل، أحدث إغلاق الميناء والطريق البري أزمة في دقيق القمح وفي نقل البضائع بين الميناء وبقية البلاد، كما ضاعف أسعار السلع، بصورة كبيرة جداً. وبعد أن اكتمل الخنق وتآزمت الأوضاع المعيشية وجرى إظهار حكومة حمدوك بمظهر الحكومة العاجزة، وإظهار ضعفها عبر حملات إعلامية ضخمة استخدمت التضليل والكذب لبلبله الرأي العام، نفذ الفريق البرهان انقلابه على الوثيقة الدستورية، وأطاح بحكومة عبد الله حمدوك في 25 أكتوبر 2021.

لقد كان واضحاً لمن يتابعون تصاعد تضيق الخناق على الثورة، وعلى حكومة عبد الله حمدوك، آنذاك، أن مطبخاً للتآمر على الثورة السودانية ظل يقوم بمهمته من القاهرة، بالتنسيق مع الفرق البرهان، وقد ضم هذا المطبخ في مصر كلا من صلاح قوش ومحمد طاهر آيلا. ومن أقوى الأدلة على صنع عسكر مجلس السيادة بقيادة الفريق البرهان أنهم في الوقت الذي كانوا يصوبون فيه الذخيرة الحية على المتظاهرين السلميين من شباب الثورة في الخرطوم، تركوا الناظر ترك يغلق الطريق البري الرابط بين الميناء وبقية أجزاء البلاد ولم يرسلوا إلى هناك أي قوة لايقاف ذلك التعدي بالغ الخطورة على البلاد. أما مصر، فسأتطرق لاحقاً للكيفية التي استفادت بها من إغلاق ميناء بورتسودان.

مصر ومجزرة فض الاعتصام

كان أول تحدي للبرهان ولمصر، الاعتصام الضخم الذي أقامه الثوار على مدى أربعة أشهر أمام مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم. ورغم تصريحات القادة العسكريين بأن الاعتصام لن يجري فضه، شرعت القوى الأمنية في شيطنة الاعتصام بإدخال المخدرات والمتعاطين إليه عبر عناصرها. كما أدخلت فتيات وشبان مكلفين بالقيام بأفعال مخلة بالآداب وتصويرها ونشرها

لنستخدمها غرف الثورة المضادة الإلكترونية في تشويه صور الاعتصام والمعتصمين أمام الرأي العام. وبعد واحدة من زيارات البرهان إلى القاهرة وعودته إلى الخرطوم حدثت مجزرة فض اعتصام القيادة العامة في 3 يونيو 2019. وقد كانت استنساخاً لتجربة مجزرة فض اعتصام رابعة العدوية في القاهرة بواسطة قوات الأمن المصرية.

لم يقض فض الاعتصام على جذوة الثورة كما كان منتظراً منه. وظهرت الثورة أكثر قوةً وزخماً في التظاهرات التي ملأت شوارع الخرطوم، في 30 يونيو 2019. وكان ذلك بعد أربعة أسابيع فقط من مجزرة القيادة العامة. أحنى البرهان وعسكريوه رأسهم، مؤقتاً، لتلك العاصفة. وتوصل الحوار بين قوى الحرية والتغيير إلى إنتاج الوثيقة الدستورية التي بموجبها تشكل مجلس السيادة وتشكلت الحكومة الانتقالية التي ترأسها الدكتور عبد الله حمدوك. لكن التكتيكات للقضاء على الثورة، لم تتوقف قط. فقد تضافرت جهود الفريق البرهان، والعسكريين في مجلس السيادة، وحزب الإخوان المسلمين، "المؤتمر الوطني"، الذي ظل حله ممسكاً بكل مفاصل الحكم، في وضع العراقيين أمام حكومة حمدوك. وكان الهدف من ذلك، أن يفقد الشعب الثقة في كفاءتها، وينتهي الرأي العام لإطاحتها.

تجفيف السوق وخلق الضوائق

كان أول ما بدأ به الفريق البرهان وقوى النظام القديم في هذا المخطط، هو تجفيف السوق من السلع الضرورية. فشرعوا في خلق الاختناقات في الوقود؛ من بنزين وجازولين وغاز طهي. كما خلقوا، أيضاً، أزمة في دقيق الخبز، بل وفي إمدادات الكهرباء والمياه. إلى جانب ذلك، أشعلت الأجهزة الأمنية اضطرابات عرقية دامية في عدد من مدن السودان. كما عمدوا إلى خلق سيولة أمنية غير

مسبوقه في العاصمة. وأصبحت ما تسمى عصابات "النيقرز" التي يشرف عليها جهاز الأمن، تنهب الناس في الشوارع، في وضح النهار، تحت التهديد بالسواطير والمدّي، مع تقاعسٍ مُتعمّدٍ من قِبَل قوات الشرطة عن التدخل.

ميناء العين السخنة بدلاً عن بورتسودان

منذ نوفمبر 2020 أخذت المشاكل المفتعلة تحيط بميناء بورتسودان. وقد كان من الممكن حل تلك الإشكالات لولا أنها قد تُركت عمداً لتتفاقم ويجرى، من ثم، توظيفها سياسياً. أحدثت مشاكل الميناء تدمراً كبيراً في أوساط المصدرين والمتوردين. وبدأت تظهر اقتراحات بالتحويل إلى ميناء مصوع على البحر الأحمر في دولة إريتريا. وهو ميناء يبعد حوالي 500 كيلو متر من وسط السودان. وقيل في تبرير التحويل إليه أنه ميناء تعمل به 9 رافعات حديثة، في حين أن ميناء بورتسودان تعمل به 6 رافعات وهي إلى جانب قلتها كثيرة الأعطال. في نفس تلك الفترة، أعلنت جمهورية مصر العربية أنها قد رحبت بطلبات تلقتها من شركات سودانية لفتح الموانئ المصرية لعمليات الاستيراد وتصدير المنتجات السودانية.⁽¹⁾ ومن الغريب، أن تتلقى مصر الطلبات من الشركات السودانية لاستخدام ميناء العين السخنة الذي يبعد من الخرطوم في وسط السودان أكثر من 1600 كيلومتراً، ويبعد من مدينة نيالا في دارفور أكثر من 2500 كيلومتراً. ولا يكون الاختيار لميناء مصوع الذي يبعد 500 كيلو متر من مدينة القضارف في شرق السودان، وحوالي 1700 كيلومتراً من نيالا في دارفور. كما أوردت صحيفة "العربي الجديد"، أن وزارة المالية المصرية قالت إنه تم التوافق مع الجانب السوداني على الإجراءات اللوجستية اللازمة لاستخدام الموانئ المصرية.

(1) راجع صحيفة "الراكونية"، على الرابط: <https://shorturl.at/gw9ih>.

خاصة مينائي العين السخنة والسويس، في تصدير المنتجات السودانية واستيراد احتياجات السودان من العالم⁽¹⁾.

الشاهد، عندما قام الزعيم القبلي محمد أحمد محمد الأمين ترك بإغلاق الميناء والطريق البري الرابط بين الميناء وبقية البلاد في سبتمبر 2021، تحولت حركة الصادر والوارد إلى ميناء العين السخنة والسويس في مصر. وهو أمر صب في مصلحة مصر التي أصبحت المنفذ البحري الوحيد لحركة الصادر والوارد السودانية. ولا بد من التنبيه هنا إلى أن للأنظمة المصرية المتعاقبة خططاً مرسومة منذ عقود طويلة، ترمي إلى إلحاق السودان بها بطريقة ناعمة. ترمي هذه الخطط إلى جعل جنوب مصر بالتعاون مع النظام العسكري الشمولي الذي ترتضيه لحكم السودان منطقة صناعية لاستقبال المواد الخام السودانية لتقوم مصر بتصنيعها وإضفاء القيمة المضافة عليها لتزيد بها صادراتها وترفع بها خزيتها بالعملات الصعبة. إلى جانب ذلك عمل كل ما يمكن عمله لخنق ميناء بورتسودان ولتصبح الموانئ المصرية البديل الوحيد المتاح لمرور الصادرات والواردات السودانية.

خلق الحاضنة الشعبية للضرار

الجهود العديدة التي جرى بذلها في محاولات القضاء على ثورة ديسمبر، صاحبها جهد آخر، وهو خلق حاضنة شعبية للضرار، ليقول عسكريو مجلس السيادة، وقوى النظام القديم، ومن ورائهم جميعاً النظام المصري، إن هناك قوى مدنية أخرى داعمة للثورة. وأن قوى الحرية والتغيير، المجلس المركزي التي كان يُشار إليها اختصاراً عند بداية الثورة بـ(قحت)، لا تمثل الشعب السوداني وأنها ليست هي الجسم الوحيد الممثل للثورة. وما أن اكتملت فكرة هذه الحاضنة

(1) راجع: صحيفة "العربي الجديد"، على الرابط: <https://shorturl.at/pNwK5>.

الشعبية الضرار، منحها الفريق البرهان وعسكره مبنى قاعة الصداقة في الخرطوم ليعقدوا فيها لقاءهم وليقيموا فيها المؤتمر الصحفي الذي أعلنوا فيه ولادتها. وكان من اللافت جداً، حضور السفير المصري في الخرطوم حسام عيسى، وقنصل عام جمهورية مصر العربية، المستشار أحمد عدلي تدشين هذه الحاضنة الضرار في قاعة الصداقة في الخرطوم في أوائل نوفمبر 2022⁽¹⁾. وأبرز القوى التي ضمتها هذه الحاضنة التي وقف النظام المصري وراءها هي حركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، وحركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوى، والحزب الاتحادي الأصـل بقيادة جعفر الميرغني. وتضم الحاضنة قوى أخرى أقل وزناً. هذه الحاضنة المزيفة هي نفسها التي دبر لها عسكر المجلس السيادي فرصة الاعتصام أمام القصر الجمهوري وقدم لها كل التسهيلات لتنادي بالانقلاب الذي جرى في 25 أكتوبر 2021. وفي الوقت الذي كانت فيه قوى الأمن تقمع مسيرات المتظاهرين من شباب الثورة بعنف مفرط، وتمنعهم من الوصول إلى القصر الجمهوري، تركت هؤلاء يقيمون اعتصامهم لمدة أسبوع، أمام القصر الجمهوري، تحت حماية قوى الأمن. وكما ذكرنا فقد كان ذلك الاعتصام متزامناً مع إغلاق الزعيم القبلي محمد الأمين ترك ميناء بورتسودان والطريق البري الرابط بينه وبين بقية البلاد. ولم تمر أيام بعد مناداة تلك الحاضنة الضرار بالانقلاب، حتى نفذ الفريق البرهان الانقلاب على حكومة حمدوك، في 25 أكتوبر 2021، وأودع رئيس الوزراء عبد الله حمدوك الحبس المنزلي وأودع قيادات الحرية والتغيير (المجلس المركزي)، السجن. وقد كانت مطالبة تلك الحاضنة الضرار للفريق البرهان للقيام بالإنقلاب، مسرحية أعدها أصلاً عسكر المجلس. وكانت استنساخاً، بصيغة أخرى، لما فعله السيسي مع حكومة مرسى حين قال للشعب المصري: أخرجوا إلى الشوارع وأمنحوني

(1) راجع موقع "الشروق"، على الرابط: <https://shorturl.at/2i8N6>.

تفويضاً. وبالفعل خرج قطاعٌ من الشعب المصري المنقسم على نفسه بشدة، آنذاك، ومنحه التفويض، فأطاح بحكومة الرئيس محمد مرسي المنتخبة وأودعه السجن، إلى أن مات فيه. ثم ما لبث أن بطش بالإخوان المسلمين بطشاً لم يحدث لهم، ولا في فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر.

انفرد البرهان بالسلطة بانقلابه على الشرعية، لكنه فشل في تشكيل حكومة. فقام بإطلاق سراح الدكتور عبد الله حمدوك الذي رجع ليرأس الوزارة لفترة قصيرة جداً، ما لبث بعدها أن استقال. قال حمدوك في أول ظهور له عقب إخراجه من الحبس المنزلي، أنه قَبِلَ العودة بغرض حقن الدماء. وقد قام بالفعل بإبعاد اثنين من قادة الشرطة، هما عز الدين الشيخ وخالد مهدي بسبب تقاعسهما في إلقاء القبض على الذين يمارسون قنص المتظاهرين بالبنادق في الشوارع. لكن رغم ذلك، استمر قنص المتظاهرين، فلم يجد حمدوك في نهاية الأمر بداً من أن يستقيل. وهكذا طُويت صفحة الفترة الانتقالية التي نصت عليها الوثيقة الدستورية.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن عسكر مجلس السيادة قد كانوا يسابقون بمؤامراتهم الزمن وهم يتآمرون على نفس الفترة الانتقالية. فالوثيقة الدستورية قسمت الفترة الانتقالية إلى قسمين: قسم يرأس فيه العسكريون مجلس السيادة. وقد أصر العسكر على رئاسة مجلس السيادة في هذا القسم الأول. وأثبتت التجربة أنهم أصرروا على أن يترأسوا مجلس السيادة في القسم الأول من الفترة الانتقالية، لكي يتمكنوا من هلهلة حكومة عبد الله حمدوك وإضعافها وعزلها عن جمهورها، ومن ثم، الانقلاب عليها، قبل أن يأتي موعد رئاسة المدنيين لمجلس السيادة. أيضاً، كانت "لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989 واسترداد الأموال العامة"، قد وقفت على فساد تنظيم الإخوان المسلمين في فترة حكمهم، خاصة

بعد أن أوشكت اللجنة على فتح ملفات بالغة الحساسية. لذلك، كان لابد من الانقلاب قبل كشف تلك الملفات. وكما جرى بذل جهد كبير في إضعاف حكومة حمدوك وخلق العراقيل لها وإظهارها بمظهر قلة الكفاءة والفعالية، كذلك جرت حملات إعلامية ضخمة لشيطنة لجنة إزالة التمكين واسترداد المال العام، بل واتهامها بتهم ملفقة بممارسة الفساد. وما أن قام البرهان بانقلابه، انخرط مباشرة في إعادة من جرى إبعادهم من رموز النظام القديم إلى مناصبهم، من جديد. كما أعاد الأموال المنهوبة، التي حجزت عليها لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989 واسترداد الأموال العامة، إلى المؤسسات والمنظمات والأفراد التابعين لنظام الرئيس عمر البشير. لقد كان النظام المصري منخرطاً وبقوة ومثابرة في وضع العراقيل مع الفريق البرهان للقضاء على الثورة وعلى قطع الطريق للتحويل الديمقراطي في السودان.

مصر ترعى الحاضنة الضرار

اجتهد النظام المصري كثيراً في دعم هذه الحاضنة الشعبية الزائفة لتشق قوى الثورة وتسيطر من خلالها على مجريات الأمور في السودان، لكي تصب، في النهاية، في خدمة مصالحها. فمصر لا تريد نظاماً ديمقراطياً في السودان لأن النظام الديمقراطي يتيح الفرصة للصحافة الحرة فرصة مساءلة المسؤولين ومحاسبتهم، خاصةً، في الأمور التي تتعلق بموارد البلاد واستخدامها، إلى جانب الرقابة على مجريات التنمية وحراسة المال العام والحرص على السيادة والكرامة الوطنية. وكل ذلك، في جملته، يسير على العكس تماماً مما تريده مصر في السودان. لذلك، عندما تحدّث حمدوك عن ضرورة أن يتجه السودان لإضفاء القيمة المضافة على منتجاته، بدلاً من تصدير المواد الخام والأنعام الحية، أوردت تقارير إعلامية، أن اللواء عباس كامل، مدير المخابرات المصرية، قال للفريق البرهان في زيارة له إلى

الخرطوم، جرت قبل الانقلاب على حكومة حمدوك بقليل: إن مصر مستاءة جداً من حمدوك، وأردف قائلاً: "حمدوك لازم يمشي"⁽¹⁾. وبالفعل "مشى حمدوك"، بأمر المخابرات المصرية. وقد أوردت صحيفة "وول ستريت جورنال" في نفس هذا السياق، أن الفريق البرهان طمأن الموفد الأميركي إلى القرن الأفريقي، **جيفري فيلتمان**، بأنه لا ينوي الاستيلاء على السلطة. لكنه ما لبث عقب لقائه بفيلتمان أن استقل الطائرة إلى مصر لإجراء محادثات سرية لضمان حصول مؤامراته على دعم مصري وإقليمي. وأضافت الصحيفة أن الفريق عبد الفتاح السيسي، الذي استولى على السلطة في انقلاب عام 2013 بدعم من السعودية والإمارات، طمأن البرهان على سلامة ما ينوي فعله. وتقول الصحيفة إنها حصلت على المعلومة من ثلاثة أشخاص كانوا مطلعين على الاجتماع. وأضافت أن البرهان اعتقل لدى عودته إلى الخرطوم، عشرات المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، فاضاً بذلك اتفاق تقاسم السلطة بين المدنيين والعسكريين الذي أخرج السودان من ثلاثة عقود من العزلة الدولية. أيضاً أقال الفريق البرهان خبير القانون الدولي ورئيس مفوضية الحدود الدكتور معاذ تنقو، السوداني الأكثر إلماً بقضية حلايب وشلاتين والمطلع على الوثائق التي تثبت أن حدود السودان الحقيقية تصل إلى منطقة أسوان. وتحوم الشكوك أن إبعاد هذا الخبير قد كان بتأثير من دولة الإمارات المتحدة والسلطات المصرية.

عقدت مصر لتلك الحاضنة الشعبية الضرار، التي تعول عليها في خدمة أهدافها في السودان، مؤتمرين داخل مصر. بل عقدت لها مؤتمراً ثالثاً رضيت قوى الحرية والتغيير (المجلس المركزي) الاشتراك فيه، رغم أن مصر هي التي أطاحت

(1) راجع صحيفة "وول ستريت جورنال" على الرابط: <https://shorturl.at/s1Yj8> . وراجع أيضاً صحيفة "العربي الجديد" على الرابط: <https://shorturl.at/4fbcH>.

مع البرهان بحكومتها. وقد تحايلت ما تسمى الحرية والتغيير (المجلس المركزي)، التي أصبحت لاحقاً جزءاً من تحالف تنسيقية (تقدم) الأكثر اتساعاً من سابقتها (قحت)، عبر الإشتراك بجسمها القديم الأصغر حجماً، وهو قوى الحرية والتغيير (المجلس المركزي) المعروفة بـ (قحت). وقد كانت تلك حيلةً مكشوفةً الغرض منها ألا يُقال أن تنسيقية (تقدم) قد جلست مع الحاضنة الضرار المصنوعة تحت الرعاية المصرية في الأرض المصرية. في حين يعلم الكل أن الحرية والتغيير (المجلس المركزي) هي القوة الوازنة في تنسيقية (تقدم) وأن البارزين من قيادات (تقدم) هم من قيادات (قحت)، وليسوا من القوى التي انضمت إليها. بعد أن أصبحت (تقدم).

إلى جانب الحاضنة الزائفة المصنوعة استقطبت مصر مجموعةً من المثقفين السودانيين، الداعمين للسياسات المصرية في السودان، ليصبحوا صوتاً إضافياً يجري استخدامه إلى جانب صوت قوى الحرية والتغيير (الكتلة الديمقراطية). ولعل السبب وراء وقوع المبعوث الأمريكي إلى السودان، توم بيريلو في قبضة المخابرات المصرية، وفشله المدوي في مهمته، إنما يعود إلى جره إلى الاستماع بكثرة إلى هؤلاء المثقفين السودانيين المقيمين في مصر، المستقطبين مصرياً. فهؤلاء يختبئون وراء شعار "حوار سوداني سوداني" وهو شعارٌ صحيح إن كان سيقود إلى إبعاد الجيش الإخواني وتنظيم الإخوان المسلمين من السلطة واسترداد ما نهبوه ومحاکمتهم على جرائمهم. ولكن هذا النهج، في حقيقته، يسير نحو إشراك البرهان وتنظيم الإخوان المسلمين في معادلة السلام القادمة. في حين أن أي إشراك لهؤلاء في أي معادلة حكم قائمة يعني بالضرورة العودة إلى المربع الأول، وهو انفرادهم بالسلطة، من جديد. وتكفي تجربة الوثيقة الدستورية التي انقلبوا عليها بعد سنتين من توقيعها. أيضاً، مما أفشل مهمة

بيريلو استماعه إلى الحاضنة المزيفة الضرار المتمثلة في الحرية والتغيير (الكتلة الديمقراطية)، وكذلك التأثير المصري الخفي على منبر جده. ومن أقوى الأدلة على أن المخابرات المصرية قد وضعت المبعوث الأمريكي في جيبها، أنه ظل يهמש تحالف (تقدم) بصورة لافتة. وهو نهجٌ وقف وراء النظام المصري وكان التبرير لاتباعه أنهم يريدون في البداية إنهاء الصراع المسلح القائم بين قوات الجيش وقوات الدعم السريع. وكأن أصل المشكلة يتمثل حصراً في هذا الصراع بين الفريقين المتقاتلين، وليس بين تنظيم الإخوان المسلمين وجيشهم والثورة وأهدافها. هذا التشخيص المٌضلل هو الذي جعل جهود المبعوث الأمريكي توم بيريلو تذهب هباء. فقد فشلت جهوده في أن يجر الإخوان المسلمين وجيشهم الناطق باسمهم إلى منطقة وسطى. فقد استخدموا مع توم بيريلو أسلوب المناورات لشراء الزمن وبناء القدرات العسكرية، ثم ما لبثوا أن أعلنوا أن خططهم هي الاستئصال التام لقوات الدعم السريع. وهكذا استطال أمد الحرب وتفاقت معاناة السودانيين واتسعت دائرة الدمار وأصبح الإصلاح في وقت قصير مستحيلاً.

تعامل بيريلو مع تنسيقية (تقدم) وكأنها غير موجودة أصلاً. وهذا هو ما كان يريده المصريون، ويريده الفريق البرهان وتنظيم الإخوان المسلمين الواقف وراءه. وهذا ما حصر الأمر في نطاق أن الصراع في السودان قائمٌ حصراً بين قوتين عسكريتين، وأنه لا وجود لشيء اسمه الثورة، ولا وجود لشيء اسمه الشعب السوداني. ومما يؤكد هذا ما قالته السيدة سناء حمد للإعلامي بقناة الجزيرة أحمد طه، حين قالت إنهم مأمورون شرعاً بموجب النص القرآني أن يجنحوا للسلم، إذا جنحت له قوات الدعم السريع. وعندما سألها أحمد طه، ما إذا كان هذا الموقف ينطبق أيضاً على تنسيقية (تقدم)، وجمت لفترة، ويبدو أنها لم تكن تتوقع ورود

هذا السؤال، ثم قالت: "إذا رضي الشعب". وهذا يعني أن تصالحهم مع قوات الدعم السريع لا تقتضي رضا الشعب، لكن تصالحهم مع تقدم يقتضي رضا الشعب. وقد شهدنا جميعاً كيف أن نبرة العداء وسط قادة الجيش وتنظيم الإخوان المسلمين تجاه (تقدم) ظلت على الدوام أقوى، بما لا يقاس، من نبرة عدائهم تجاه قوات الدعم السريع.

ودعونا نقرأ، في هذا الصدد، وجهة نظر الباحث في الشؤون الاستراتيجية، محمد عباس، حول دور مصر في إنشاء الحاضنة الشعبية الضرار ورعايتها، فيما أدلى به إلى شبكة "عين" حيث قال: تقف القاهرة وراء تنظيم مؤتمر قوى الحرية والتغيير (الكتلة الديمقراطية)، لضمان السيطرة على السودان في أي تطور سياسي قادم، بناءً على المفاوضات المتوقعة في منبر جدة. وأضاف قائلاً أيضاً: مصر قد تشارك في منبر جدة، وفي ذات الوقت تريد التحكم في مقاليد الأمور في السودان، لأن الحرب قد تسببت للقاهرة في تعقيدات اقتصادية هائلة. وعندما يتوقف الصراع المسلح، يريد النظام المصري أن يُحكم سيطرته على الأوضاع في السودان من خلال صنع تحالفات سياسية موالية للجيش السوداني⁽¹⁾.

لجوء سياسيينا إلى مصر!

في وجهة نظري أن السياسي السوداني المعارض لنظام الحكم في السودان الذي يحتل موقعاً متقدماً في حزب سياسي سوداني ما، ثم يختار مصر مكاناً للجوء، وبخاصة في مثل هذه الظروف الحالية التي يظهر فيها حرص مصر الشديد للقضاء على الثورة السودانية، واحداً من شخصين، لا ثالث لهما. فهو، إما

(1) راجع: شبكة عين على الرابط: <https://shorturl.at/BcLbS>.

يكون جاهلاً، جهلاً موبقاً، بتاريخ الهيمنة المصرية على السودان، وتآمر الأنظمة المصرية المتعاقبة على الديمقراطية في السودان، وإما أن يكون متماه تمام التماهي مع أجنحة مصر في السودان معتقداً أن فيها الخير العميم لأهل السودان. فما حدث، بالفعل، عقب اشتعال هذه الحرب أن طائفةً كبيرةً من قيادات قوى الحرية والتغيير، تنسيقية (تقدم)، اختارت أن تلجأ إلى مصر. كما لجأت إلى مصر، أيضاً، مجموعة من المثقفين البارزين غير المنظمين حزبياً المنخرطين بقوة في العمل السياسي. وقد درج هؤلاء على تقديم تحليلاتهم ونصائحهم إلى مصر من منصة حياد وطنيٍّ مزعوم، كما انخرطوا في الوساطات ومحاولات التقريب بين وجهات النظر. هؤلاء كانت القاهرة بالنسبة لهم مَحَبَّاً ومنتجعاً للاستجمام قبل حدوث الثورة. هؤلاء يسهمون في التعقيد بأكثر مما يسهمون في إيجاد حل. فهم لا يملكون قط القدرة على الخروج عن خط النظام المصري، الذي يريد حلولاً تخدم أجنحته هو في السودان، غرض النظر عن أي ضرر يقع على السودان أو على الشعب السوداني.

ظلت مصر تبتز السياسيين السودانيين منذ استقلال السودان في منتصف القرن الماضي. وقد واصلت هذا النهج، بتوسع أكبر حين لجأت إليها مختلف القوى السياسية المعارضة، عقب وصول تنظيم الإخوان المسلمين إلى السلطة في السودان في عام 1989. وقتها، لجأت ما تسمى القيادة الشرعية للجيش بقيادة اللواء عبد الرحمن سعيد والعميد عبد العزيز خالد والرائد السر العطا إلى مصر. كما لجأت الأحزاب الكبيرة وعلى رأسها الاتحاد الديمقراطي بشقيه؛ الشق الذي يقوده السيد محمد عثمان الميرغني، والآخر الذي يقوده الشريف زين العابدين الهندي. كما لجأ إلى هناك السيد الصادق المهدي وأقام لفترات متقطعة. أيضاً بسبب تضررها من إمساك الإخوان المسلمين بالسلطة في السودان وتهديدهم لأنهم

القومي، استضافت الحكومة الإريتيرية قوى المعارضة السودانية. وما من شك أن استخبارات أي دولة يلجأ إليها سياسي كبير سوف تستثمر لجوءه إليها، بصورة ما أو بقدر من المقادير، خاصة في حالة البلدان المتجاورة متشابكة الصلات والمصالح، كحال مصر والسودان وإريتريا والسودان. لكن، لا تفعل ذلك أي دولة بسفورٍ لافت وبجرأةٍ مثلما تفعل الأنظمة المصرية مع السياسيين السودانيين. والسبب في ذلك رهن الأنظمة المصرية حل مشاكلها باستتباعها للسودان وإلحاقها بها.

من نماذج الابتزاز التي مارسها النظام المصري على قيادات المعارضة السودانية المقيمة حالياً في مصر، التهديد بالحرمان من العودة إلى مصر في حالة الذهاب في مهمة خارج مصر. والمقصود من هذا هو منع المعارضة السودانية المشتتة في دول القرن الإفريقي من الاجتماع خارج مصر. فالنظام المصري يود أن تكون عينه حاضرة في كل لقاءات قوى المعارضة السودانية. كما إن أكثر ما يسوء مصر هو أن تقيم قوى المعارضة مؤتمراتها أو لقاءاتها في إثيوبيا، التي تناصبها مصر أشد العداء، أو في كينيا أو يوغندا. هذا الابتزاز لا تمارسه السلطات المصرية، بصورة ثابتة، وإنما بالسماح أحياناً، وجعله عسيراً ومحاطاً بالمحاذير، أحياناً أخرى. وقد أثمر هذا الابتزاز الذي تضمن أنماطاً مختلفة من الضغوط، في جعل تنسيقية (تقدم) تعقد واحداً من مؤتمراتها في مصر بسبب صعوبة خروج أعضائها المقيمين هناك، والمجئ إلى إثيوبيا، كما سبق أن ذكرنا. بل وصل الأمر حد أن تعقد قوى الحرية والتغيير (المجلس المركزي) وهي مكون رئيس في تنسيقية (تقدم)، لقاءً في مصر شاركت فيه الحاضنة الضرار التي أسهم النظام المصري في صنعها، وهي الحرية والتغيير (الكتلة الديمقراطية)⁽¹⁾. وقد حضر هذا اللقاء حليفا الفريق البرهان؛ جبريل إبراهيم ومني أركو مناوي، لكنهما رفضا التوقيع على البيان

(1) راجع صحيفة سودان تريبون على الرابط: <https://shorturl.at/i9ynp>

الختامي. ورغم أن ذلك الرفض يوحى باستقلال قرارهما عما تريده مصر، لكن، ربما جرى منهما ذلك بإيحاء من مصر لإفشال البيان الختامي وتكريس الانقسام وهلهلة (تقدم).

من نماذج الابتزاز المصري

في مقالاتي المتسلسلة التي نشرتها قبل خمسة عشر عاماً عن قطب حزب الأمة، السيد، عبد الرحمن علي طه، كنت قد ذكرت الزيارة التي قام بها السيد عبد الرحمن المهدي إلى مصر في النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي لمناقشة البروتوكول الذي عُرف ببروتوكول (صدقي بيفن). وقد ذكر السيد، عبد الرحمن علي طه، في كتابه "السودان للسودانيين" إن السيد عبد الرحمن المهدي أرسل برقية إلى رئيس الوزراء المصري إسماعيل صدقي، على أثر بروتوكول صدقي بيفن، يعرب فيها عن نيته زيارة مصر لمقابلة الحكومة المصرية لكي يتباحث معها حول مسألة السودان. وأخبر السيد عبد الرحمن المهدي المصريين في تلك البرقية، أنه سوف يذهب إلى إنجلترا لنفس الغرض. غير أن حكومة صدقي تجاهلت برقيته ولاذت بالصمت، ولم ترد عليه بالطرق الدبلوماسية المتبعة، التي يلجأ إليها الدبلوماسيون عادة في أحوال الرفض.

رغم ذلك، قرر السيد عبد الرحمن المهدي الذهاب إلى القاهرة من تلقاء نفسه، ونزل في أحد فنادقها. غير أن الحكومة المصرية تجاهلت حضوره تماماً، رغم أنه زعيم إحدى الطائفتين الدينتين الكبيرتين في السودان، وهو راعي حزب الأمة أحد أكبر حزبين سياسيين في السودان. لم يأت أحدٌ من المسؤولين المصريين لاستقباله أو مقابلته؛ لا إسماعيل صدقي رئيس الوزراء شخصياً، ولا أي فرد آخر من أفراد حكومته. بل، شنت عليه الصحافة المصرية في فترة وجوده في القاهرة حملة شعواء، ونعتته بشتى النعوت، وكالت له السباب والشتائم. وذهبت إحدى

هذه الصحف إلى القول: إن الإمام عبد الرحمن يجب أن يُحكم عليه بالإعدام بوصفه ثائراً متمرداً على التاج المصري⁽¹⁾. وقد أورد عبد الرحمن علي طه في نفس الكتاب، المقتطف التالي مما كتبه إحدى الصحف المصرية، حيث قالت:

أكد لنا مصدرٌ كبيرٌ جداً أن الثائر عبد الرحمن المهدي كان على وشك أن يصل إلى مصر في أوائل هذا الصيف الذي انتهى، لتقديم خضوعه للتاج المصري الذي جعله "باشا" وأضفى عليه نعمةً مما جعله يرفل في جاه عريض.... ولكن الاستعمار الإنجليزي أشار إليه بإصبعه أن يلزم مكانه فلزمه⁽²⁾.

صادف وجود السيد عبد الرحمن المهدي في زيارته تلك للقاهرة، وجود السير هيوبرت هدلستون حاكم عام السودان، الذي وصل إليها، هو الآخر، عندما كان في طريق عودته من لندن إلى الخرطوم. زار السير هدلستون السيد عبد الرحمن المهدي في الفندق في القاهرة، وأخبره أنه في حالة ذهابه إلى إنجلترا سوف يجد ترحيباً من الحكومة البريطانية. كما شكر هدلستون السيد عبد الرحمن على ما قام به من جهود أدت إلى تهدئة ثورة الجماهير في السودان، عقب إعلان المصريين اتفاقية صدقي بيفن، خاصة بعد قول إسماعيل صدقي للمصريين حال عودته من المفاوضات مع إنجلترا: "لقد أتيتكم بالسيادة على السودان"، (تكبير الخط من وضعي). وقد أكد السيد عبد الرحمن للمستتر هدلستون أن ما ذكره صدقي أثار ثائرة السودانيين، لكونه قد أعلن بصورة صريحة أن مصر لا تقر للسودانيين بحق تقرير المصير، وإنما تقر لهم فقط بالحكم الذاتي، تحت التاج المصري. وقال السيد

(1) عبد الرحمن علي طه، السودان للسودانيين، مصدر سابق، ص 39.

(2) عبد الرحمن علي طه، نفسه، ص 40.

عبد الرحمن لهدلستون: لولا تصريح المستر إتلي في مجلس العموم البريطاني، الذي قال فيه إن تصريحات إسماعيل صدقي التي أطلقها بعد عودته من مفاوضات مع إنجلترا حول مصير السودان، غير حقيقية، وأنها مُضلّة، لما أمكن تهدئة خواطر السودانيين. وواضحٌ من ثورة السودانيين على تصريحات إسماعيل صدقي أن السودانيين لم يكونوا يريدون الوحدة مع مصر تحت التاج المصري. لكن، الحكومة المصرية كانت تود أن تبتز السياسيين وزعماء الطوائف ليسيروا في قضية مصير السودان عقب خروج البريطانيين وفقاً للغبة المصرية، وضد رغبة شعبهم. والذي حدث بالفعل عند الاستقلال أن السودانيين أعلنوا استقلال بلادهم عن كلٍّ من بريطانيا ومصر، من داخل أول برلمان وطني ديمقراطي جرى تكوينه، رافضين فكرة الوحدة مع مصر.

التحقيق مع خضر حمد

ما كنا لنعرف شيئاً عن أساليب المخابرات المصرية في ابتزاز السياسيين السودانيين لولا اطلاعنا على بعض الشهادات التي دونها أو حكاها بعض السياسيين السودانيين، بأنفسهم، عن تجاربهم في مصر. فإلى جانب ما جرى من معاملة مسيئة للسيد عبد الرحمن المهدي، تعرض قطب الحزب الوطني الاتحادي خضر بشير لمحاولة ابتزازٍ غريبة. وقد حكى تلك التجربة السيد خضر حمد بنفسه في مذكراته وهي تعرضه للتحقيق من قبل النيابة المصرية، حين زار مصر عام 1955. وكان خضر حمد قد أصبح وزيراً للري في حكومة الرئيس إسماعيل الأزهري، عقب عزل الوزير ميرغني حمزة الذي سبقه. أورد هذه الحادثة، أيضاً، الدكتور سلمان محمد أحمد سلمان، وهو يناقش ملف مياه النيل وتاريخ المفاوضات بهذا الخصوص. والقصة، باختصار، أن السيد خضر حمد ذهب إلى القاهرة في الأسبوع الأخير من شهر مارس عام 1955 للتحضير للجولة الثالثة من

المفاوضات المتعلقة بمياه النيل. قال السيد خضر حمد إنه حمل معه إلى القاهرة قصيدة كتبها الشاعر السوداني المعروف، أحمد محمد صالح، تحمل عنوان "إلى نجيب في عليائه". وكان غرض خضر حمد من حمل القصيدة معه إلى القاهرة أن يجري خطّها بواسطة خطاطٍ محترف، ثم تحويلها إلى لوح معدني طباعي ليجري عمل عدد من النسخ منها لعدد من أصدقائه المعجبين بالقصيدة الذين كلفوه بهذه المهمة. ويبدو أن هذه المجموعة من الأصدقاء كانت تريد وضع القصيدة في أطرٍ (براويز)، لكي يعلقوها على جدران منازلهم. وقد كان اللواء محمد نجيب، الذي قاد ثورة يوليو المصرية، ثم ما لبث البكباشي جمال عبد الناصر أن غدر به، وأودعه الإقامة الجبرية حتى مات، قائداً مصرياً محبوباً جداً لدى السودانيين. فنجيب نشأ وترعرع في الخرطوم وكان قلبه على السودان، وكان محل ثقة كبيرة بين السودانيين.

أعطى الوزير خضر حمد القصيدة لأحد مرافقيه من المصريين للذهاب بها لعمل اللوح المعدني الطباعي الذي سيعود به إلى الخرطوم. وواضح أن ذلك المرافق كان من المخابرات المصرية، فقد أرسل المعلومة إلى الأجهزة الحكومية. ومما يؤكد ذلك أن السيد خضر حمد حين ذهب في الموعد المحدد لاستلام اللوح المعدني داهمه بعض رجال المخابرات وهو في المحل التجاري الذي كان سيعد اللوح. وقد سأل السيد خضر حمد الرجال الذين داهموا في المحل، من أنتم؟ فرد عليه أحدهم بأنهم من رجال النيابة المصرية وأن معهم واحدٌ من ضباط الجيش. ويروي خضر حمد أن ذلك الشخص أجلسه على كرسي في المحل، وبدأ يكتب فما يشبه محضر التحقيق، ويقرأ بصوت مرتفع: لقد وصل إلى علم وزير الداخلية أن الوزير السوداني خضر حمد أحضر معه قصيدةً عنوانها "علياء نجيب". وأن القصيدة تحوي مدحاً لمحمد نجيب وتعريضاً برجال الثورة. وأن وزارة الداخلية

المصرية أمرت أن يجري التحقيق معه في هذا الأمر، وأن يكون في المجموعة التي تجري التحقيق اثنان من أعضاء النيابة ورجل من الجيش.

الواضح من هذه المسرحية السمجة المرسومة أن الغرض منها هو إرباك وزير الري السوداني، وحل عزمته أمام المفاوضين المصريين، بوضعه موضع المتهم بارتكاب جريمة، عبر تلفيق تهمة تافهة كهذه له، وتعريضه للتحقيق، وهو وزير زائر. ويبدو أنهم إمعاناً منهم في إمتهان ضيفهم الرسمي وتقليل قيمته، اختاروا أن تجري هذه المسرحية السمجة في ذلك المحل العام وسط سوق القاهرة. ثم، التحقيق معه بهذه الصورة، دون أي اعتبار لمكانته، ولا للطرق التي تتعامل بها الدول مع الزوار الرسميين. فخضر حمد أحد أبرز سياسيي الحركة الوطنية في السودان، وقد زار مصر وهو في منصب وزير. لكن، بما أنه كان وزيراً للري جاء في مشاورات تمهيدية وأن المفاوضات الرسمية قد كان مقرراً لها أن تجري بعد أيام من تلك الواقعة، فقد جرى استهدافه من أجل هزيمته نفسياً وزعزعة ثقته بنفسه. فاختلقوا له تلك الحادثة في نفس اليوم الذي كان مقرراً أن يعود فيه إلى السودان واللقاء بحكومته ومن ثم العودة من جديد إلى القاهرة في وفد المفاوضات.

الغريب أن السيد خضر حمد أخبر، لدى عودته من القاهرة، السيد إسماعيل الأزهرى، رئيس الوزراء، بما جرى له في القاهرة، وطلب منه إعفائه من العودة إلى مصر في الوفد المفاوض. لكن السيد إسماعيل الأزهرى رفض طلبه وأصرَّ على أن يعود ضمن الوفد مرة ثانية! بل، ويعود رئيساً للوفد. وهكذا، رجع السيد خضر حمد إلى القاهرة يوم 4 أبريل عام 1955، أي بعد أربعة أيام فقط من مجيئه من القاهرة، ومن تاريخ تلك الحادثة. وقد دلَّ ذلك، فيما أرى، على قلة اكتراث السيد إسماعيل الأزهرى وعفويته وعدم أخذه دلالة تلك الحادثة بالجدية الكافية. فالحادثة لم تزعجه ولم ير فيها إهانةً لبلده وحكومته ومحاوله

لابتزاز وزير ذهب للتفاوض في شأن خطير بغرض كسر عزيمته عن طريق اتهامه بارتكاب جريمة والتحقيق معه في محل تجاري عام وسط القاهرة. بل، لم يفكر الأزهري حتى في رفع صوته احتجاجاً على تلك الفعلة. عموماً، عرفت الأنظمة المصرية، عبر عديد التجارب، عفوية السياسيين السودانيين الذين يمارسون السياسة، بلا كفاءة ولا تدريب، ويصلون إلى المناصب وفقاً لاعتبارات تأتي الكفاءة، في كثير من الأحيان، في مؤخرتها، وقد لا تأتي إطلاقاً. كما عرفت السلطات المصرية انكسار السياسيين السودانيين وتقزيمهم لأنفسهم أمام رصفائهم المصريين. بل، وسذاجتهم، وقابليتهم للابتزاز بشتى الطرق. فطفقت تمارس عليهم مختلف الأعياب الابتزاز، منذ أربعينيات القرن الماضي، وإلى يومنا هذا. فالمشكلة ليست حصراً في طرق تعامل المسؤولين المصريين مع السودان ومع السودانيين، وإنما هي أيضاً، وبقدر أكثر أهمية، فينا نحن السودانيين، أنفسنا.

غازي سليمان وقصة الخمر والنساء

إن أميز ما يميز المحامي والسياسي الراحل، غازي سليمان، أنه كان رجلاً صادقاً، شديد الوضوح والصراحة. وأنه ممن يقولون الحق ولو على أنفسهم. وإن كان قول الحق على النفس ليس محموداً في كل الأحوال، فبعضه يدخل، أحياناً، في باب المجاهرة المنهي عنها. ذكر غازي سليمان، وهذا موثق بالصوت والصورة في تطبيق يوتيوب، أنهم عقب الإطاحة بالرئيس جعفر نميري في ثورة أبريل 1985، كان ضمن وفد من الحكومة الانتقالية جرى إرساله إلى مصر ليطالب الحكومة المصرية بتسليم الرئيس جعفر نميري الذي أطاحت به الثورة، لكي تتم محاكمته على ما اقترَف من جرائم. وكان نميري عائداً من الولايات المتحدة الأمريكية إلى السودان عبر القاهرة حين اندلعت الثورة وجرت الإطاحة به.

فاحتجزته السلطات المصرية في القاهرة، ونصحته بعدم العودة إلى السودان، وأصبح لاجئاً هناك.

قال الأستاذ، غازي سليمان إن السلطات المصرية استقبلت وفدهم استقبالاً طيباً، وأنزلتهم في أفخم الفنادق. وفي الليلة السابقة للجلسة الرسمية لتقديم طلبهم إلى الحكومة المصرية بتسليم الرئيس جعفر نميري، جيء إليهم بالخممر والنساء. وحين ذهبوا في اليوم التالي إلى قاعة المحادثات، وجدوا شاشة كبيرة معلقة على الحائط. وما أن بدأت الجلسة، جرى عرض فيلم حوى ما قام به أعضاء الوفد في الليلة السابقة من أفعال فاضحة. وما أن انتهى عرض الفيديو، وقف أحد المسؤولين المصريين وخاطبهم قائلاً: "طلباتكم يا باشوات؟". قال غازي: "صمتنا لفترة وتلفتنا نحو بعضنا، ثم ما لبثنا أن قلنا لهم: ليست لدينا طلبات". وواصل غازي قائلاً: "انفض الاجتماع ومنحونا إقامة لبضع أيام في أفخم فنادق القاهرة قمنا أثناءها بجولات سياحية في ضيافة الحكومة المصرية". وهكذا عادوا إلى السودان بخُفٍّ حُنٍّ. وأعلنت مصر عقب ذلك أنها ترفض تسليم الرئيس المخلوع جعفر نميري لحكومة الفترة الانتقالية لأسباب قانونية وسياسية، وأن نميري مُنح حق اللجوء السياسي.

ما جرى لهذا الوفد السوداني الذي ذهب لمطالبة الحكومة المصرية بتسليم الرئيس المخلوع جعفر نميري لمحاكمته، ليس غريباً. فمن المعروف جداً أن المال والخمر والنساء من أهم وسائل أجهزة المخابرات في استخلاص الأسرار ممن تريد استخلاصها منهم. ويجري ذلك عن طريق توريط المطلوب استخلاص الأسرار منهم في علاقة غرامية مع جاسوسة من دون أن يعرف أنها جاسوسة. أو عن طريق جر المراد ابتزازه إلى فضيحة أخلاقية، يجري توثيقها بالصورة والصوت. فيصبح المستهدَف أسيراً لجهاز المخابرات فلا يعصي له أمراً. وهذه الحادثة التي

ذكرها الأستاذ غازي سليمان تقدم أقوى دليل على سذاجة ورخاوة وغفلة القيادات السياسية السودانية التي تتصدى للعمل العام وعدم جديتها واستهانتها بضوابط تمثيل بلادها. ولنا أن نتصور كم من السياسيين السودانيين قد أضحوا أسرى لجهاز المخابرات العامة المصرية عبر استخدام مثل هذه الأساليب القذرة. لكن، أيضاً، كم هم وُضْعاء أولئك المسؤولين الذين توقعهم دناءتهم في حبائل هذا النمط من الابتزاز الرخيص؟ وتمارس أجهزة المخابرات في عديد البلدان هذا النهج. وكلنا يذكر ما تعرض له المعارض الماليزي أنور إبراهيم حين جرى تسريب شريط فيديو يصور ممارسته فعلاً مثلياً فاضحاً نسب إليه. وبعد أن جرى تقديمه للمحاكمة برأته المحكمة ولكن قامت محكمة الاستئناف بنقض حكم البراءة، وأودعته السجن خمس سنوات.

مقاومة القوى العربية للديمقراطية

لم ترحب الدول العربية القريبة من السودان، كعاداتها، بالثورة السودانية التي نادى بالتحول الديمقراطي. ولا غرابة، فهي إما أنظمة ملكية وإما أنظمة عسكرية ديكتاتورية. فأنظمة دول الخليج أنظمة أخرجها سياق تاريخي خاص. هذا السياق التاريخي الخاص هو الذي قفز بها في بضعة عقود، قفزة كبيرة، من حالة أقرب إلى البداوة وأدخلها من حيث المظهر الخارجي البراق، في حقبة الحداثة. وقد لعب النفط والاقتصاد الريعي الذي ساد فيها، إلى جانب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة منذ القدم في مجتمعاتها، دوراً كبيراً في جعل الحكم الملكي النموذج الأكثر مناسبة لأوضاعها. فهي تُعدُّ اليوم، بحكم العوامل التي ذكرناها، إضافةً إلى قلة عدد السكان مع ضخامة الثروة، من أكثر المجتمعات العربية استقراراً وأمناً وثراءً على مستوى دخل الفرد، على تفاوت في ذلك بينها. غير أن محاولاتها المستمرة لتعويق التحول الديمقراطي في السودان، خوفاً على نفسها من

مطالبة شعوبها بالديمقراطية، أو خوفًا على حظها من موارد السودان الثرة التي ترى أنها في غاية الأهمية لأمنها الغذائي، فهو اتجاه غير سليم، بل ومضرباً وبالسودان.

لقد أدى التوجه الخاطئ الذي تعاطى به النظام المصري مع الثورة السودانية، في نهاية الأمر، إلى اشتعال هذه الحرب الضروس التي أحرقت الأخضر واليابس. وهي حربٌ لا تزال تنذر بحدوث ما هو أسوأ. فالنظام الديمقراطي الوليد في السودان الذي أطاح به انقلابٌ عسكريٌ بعد ستين فقط من الاستقلال، توالى بعده الانقلابات العسكرية التي ما انفكت تطيح بالديمقراطية، كلما أعادتها ثورةٌ من الثورات السودانية. وقد حدث ذلك ثلاث مرات، كان آخرها انقلاب البرهان وحربه المدمرة الجارية الآن. ولقد ظلت الأنظمة المصرية المتعاقبة والأنظمة العربية ترحب على الدوام بالانقلابات العسكرية في السودان، رغمًا عن أن أكثرية السودانيين ترى أن النظام الديمقراطي هو الأصلح للسودان، وهو الأكثر خدمةً لنموه واستقراره. وكذلك، هو الأكثر خدمةً لمصالح مصر والدول العربية الخليجية، من حيث تحقيق الاستقرار وأمن الإقليم، ومن حيث الشفافية في إدارة الفرص الاستثمارية والتعاون الاقتصادي.

لقد ظل النظام المصري نظامًا شموليًا غير أنه اكتسب بالإضافة إلى الشمولية، في عهدي أنور السادات وحسني مبارك، طبيعةً أوليغاركية غاية في البشاعة. وعمومًا، فقد تحدّر نظام الحكم في مصر من النظام الخديوي الإمبراطوري التوسعي. فعلى الرغم من أن مصر قد أعلنت جمهوريةً عقب انقلاب الضباط الأحرار في يوليو 1952، إلا أن النظرة الاستعمارية الخديوية، خاصةً تجاه السودان قد ظلت كما هي. وقد جعلت هذه الخصائص، إلى جانب فقر مصر من الموارد وضيق الأرض والتزايد المتسارع في عدد السكان، النظام المصري حريصًا على

الهيمنة على سلطة القرار في السودان. بل، جعلته لا يفكر قط في أي أسلوب آخر للتعاطي مع السودان غير أسلوب الهيمنة، واحتكار موارد السودان وحراسة نصيب مصر الضخم من مياه النيل. والسودان، كما سبق أن ذكرنا هو الفضاء الوحيد الذي يملك إمكانيات الحلول النهائية لحالة الاختناق المصرية المركبة. غير أن مصر لم تعرف قط كيف تتعامل مع ملفه بصورة سليمة. ظل همُّ مصر الأُوحد أن يتولى السلطة في السودان حاكمٌ عسكريٌّ يكون خاضعاً لإرادتها خضوعاً مطلقاً، فيخرس لها أصوات السودانيين المحبين للديمقراطية، الذين يريدون استقلاليةً كاملةً للقرار السوداني، ويريدون الخروج من حالة الاضطراب السياسي والعجز التنموي المزمن. لكن مصر ظلت ترى أن فرص نمائها واستقرارها رهينة بوجود نظامٍ عسكريٍّ في السودان، تقوم هي بحمايته نظير تمكينه لها من نهب موارد السودان. بل، ترى أن نمو السودان اقتصادياً ووجود دولة قوية مستقلة القرار فيه، معيقٌ لنموها هي. وباستخدامها الأخير للفريق البرهان وجعله مطيةً لتحقيق أهدافها في السودان تعدت مصر عتبة احتكار موارد السودان، وبلغت مرتبة اتخاذ أراضيهِ منصةً عسكريةً متقدمة تتموضع فيها الجيوش المصرية لتهديد دول حوض النيل. وقد ذكر الكاتب: خليل محمد سليمان، أن سلاح الطيران المصري الذي شارك في المناورات مع سلاح الطيران السوداني، في عام 2022، بقي مرابطاً في مطار مروي، وأن قوات إضافية قد تم دعمه بها. وأضاف خليل محمد سليمان أن هناك اتفاقاً سرياً لإبقاء مطار مروي قاعدةً عسكريةً مصرية. وأن إدارة المطار آلت إلى الجيش المصري بناءً على ذلك. وأشار خليل إلى أن الإعلام قد ركز فقط على تولي القوات المصرية إدارة برج المراقبة بواسطة موظفين مصريين، مورداً ما يؤكد أن الأمر أكبر من ذلك بناءً على ما قاله الإعلامي المصري مصطفى بكري، وهو أن الاستخبارات المصرية هي التي أصبحت تدير برج مراقبة ومدجج المطار، وصالاته بصورة كاملة. وقال خليل إن مصطفى بكري نفى أن يكون ذلك انتهاكاً لسيادة

السودان، لأن كل هذه الإجراءات تمت بموافقة و"أمر" ورضا السلطات السودانية⁽¹⁾.

السعودية ومصر والإمارات والثورة السودانية

منذ اندلاع الثورة وازدياد التدافع بين قواها وبين قوى النظام القديم وعلى رأسها المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية التي صنعها الإسلاميون ورعوها على مدى ثلاثين عاماً، تنامى انشغال بعض الدول العربية بما يجري في السودان. ومن ثم، جرى الانخراط وبسرعة شديدة في محاولات التأثير على ما يجري فيه. وقد تبدى ذلك جلياً في النشاط المحموم لسفراء الدول العربية لدى السودان؛ خاصةً مصر والسعودية والإمارات. ومن ثم، انخرطهم في العمل وسط القوى السياسية السودانية طيلة فترة الصراع بين عسكر نظام البشير وبين القوى المدنية التي سبقت التوقيع على الوثيقة الدستورية التي تولّت بموجبها حكومة الدكتور عبد الله حمدوك السلطة. كما انخرطت قيادات هذه الدول مع القيادة العسكرية في السودان، فقدمت لهم العون المالي بقصد تثبيت قبضتهم على السلطة، كما سبق أن أوردنا، ليقوموا بخنق السعي المطالب بالتحول الديمقراطي وبالحكم المدني وبخروج العسكر عن السياسة.

قامت هذه الدول بهذه الجهود لتجسير الحراك الجاري في السودان لكي يصب في خدمة مصالح كل واحدة منها، وفقاً للزاوية التي ترى منها مصالحها في السودان. وعلى الرغم من أن مجموعة مصر والسعودية والإمارات تُعد أقرب إلى التناغم، فيما بينها، من حيث النظرة المشتركة المتعلقة بالتعاطي مع قضايا الإقليم،

(1) ما حقيقة وجود الجيش المصري في مطار مروي؟، صحيفة "الصيحة"، على الرابط: <https://shorturl.at/OSkH6>

إلا أن بينها أيضاً تنافساً وصراعاً خفياً تبدى في بضع منعطفات. كما أن هناك صراعاً بين معسكر السعودية والإمارات، من جهة، ومصر ومعسكر قطر وتركيا، من الجهة الأخرى. وتدخل في معسكر قطر تركيا إيران أيضاً، رغم تضارب الأجندة المتعلقة بالسودان وبالإقليم بصورة عامة. ومن أمثلة ذلك: الصراعات في العراق وسوريا ولبنان وليبيا واليمن، وحتى قطاع غزة. غير أن للسودان أهمية خاصة لدى كل هذه الدول، من حيث الموقع الاستراتيجي على البحر الأحمر، والموارد الثرة، وفرص الاستثمار الواسعة، ووفرة المياه، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي. لكل ما تقدم، لا غرابة أن أضحت أراضي السودان ميداناً لحرب وكالة ضروس لقوى إقليمية ودولية. وقد ساعدت الرخاوة التي تتسم بها كثيرٌ من النخب السياسية السودانية، إلى جانب فسادها وقابليتها للعمالة وللارتشاء، في تكريس هذا الوضع المأساوي.

امتهان الإسلامويين للسودان

لم تهنِ السودان وتخط من قدره نخبةٌ حاكمَةٌ مثلما فعلت هذه النخبة من الإخوان المسلمين؛ من عسكريين ومدنيين. لقد لعب نظام الإخوان المسلمين طيلة فترة حكمه للسودان، التي بلغت حتى الآن 36 عاماً، على مختلف المتناقضات لإرباك الجميع. أتقن نظام الإخوان المسلمين في السودان ممارسة أساليب الابتزاز عبر مد الجسور إلى القوى الإقليمية متضاربة المصالح. فهو قد كان لفترة طويلة حليفاً لإيران التي ترى فيها المملكة العربية السعودية خطراً داهماً على أمنها. ثم ما لبث أن أصبح حليفاً للمملكة العربية السعودية، جاعلاً من الجنود السودانيين مرتزقةً يحاربون داخل اليمن وعلى الحدود السعودية اليمنية منخرطين في مواجهة عسكرية سافرة مع حليفته السابقة إيران، التي يمثلها في اليمن الحوثيون. ولقد فعل الرئيس المخلوع عمر البشير هذه الفعلة الشنعية نظير المال. وغطى ذلك بإدعاء

مضحك خرج به على الناس الناطق الرسمي باسم القوات المسلحة السودانية، العقيد، الصوارمي خالد سعد، حين قال في خطبة حماسية: إن الجنود السودانيين إنما يحاربون في السعودية حمايةً للحرمين الشريفين. وأكد أجزم أن خطبته تلك أضحكت السعوديين أنفسهم.

والآن، وللغربة، تنهمر على هذا النظام الزئبقي اللزج، في نسخته البرهانية الأكثر قبحاً وفساداً وعمالةً، الطائرات المسيّرة الإيرانية، من طراز مهاجر 4 ومهاجر 6،⁽¹⁾ كما تتدفق عليه أيضاً، مسيرات بريقدار التركية، وفقاً لما كشف عنه مصدرٌ عسكريٌّ سودانيٌّ رفيع لصحيفة "سودان تريبون"⁽²⁾، وأما دولة قطر، المعروفة بالوقوف في صف منظومة الإسلام السياسي المنتشرة في عديد الأقطار العربية، فقد تحولت إلى ملجأ لقيادات إسلامويي السودان الذين هربوا عقب الثورة. بل وأصبحت مقراً للخلية الأمنية الإعلامية المقيمة هناك التي تُكثر قناة "الجزيرة مباشر" من استضافة إعلاميها. وهي خليةٌ قام الفريق البرهان والإسلامويون بإرسالها إلى الدوحة كجزء من خطة الحرب التي أعدت قبل إشعالها بمدة. ويقتصر دور هذه الخلية على بلبلة الرأي العام السوداني والإقليمي والدولي ببث الأكاذيب وممارسة الديماغogie المستندة على المغالطات التي أشتهر بها أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين في السودان.

على الرغم من التعارض بين معسكر السعودية ومصر، مع معسكر تركيا وقطر، نجد أن مصر والسعودية تسيران مع تركيا وقطر على نفس الخط المقاوم لإرادة القوى الحية من الشعب السوداني التي تنادي بالتحول الديمقراطي وبخروج

(1) راجع مقال: أريج الحاج، Iran in Sudan: Fears of a Sudanese Popular Mobilization Forces، على موقع: "Fikra Forum"، على الرابط: <https://shorturl.at/FEHP9>.

(2) راجع الخبر: لأول مرة ... (بيرقدار) التركية تدخل المعارك لصالح الجيش السوداني، موقع صحيفة "سودان تريبون" على الرابط: <https://shorturl.at/y2R5V>.

الجيش من العمل السياسي، وأيضاً، من إدارة اقتصاد مواز لا يخضع لرقابة الدولة. وقد سبق أن قال رئيس وزراء الفترة الانتقالية عبد الله حمدوك إن الجيش السوداني يسيطر على حوالي 80% من موارد البلاد، ويديرها بعيداً عن وزارة المالية. ومن يتابع "قناة الجزيرة" المملوكة لقطر، وقناة "العربية الحدث" المملوكة للسلطات السعودية، منذ اشتعال هذه الحرب المدمرة، يرى تطابق الخط التحريري للقناتين الداعم للفريق البرهان الذي يسيطر على قراراته الإسلامويون سيطرةً تامة. وهذه واحدة من أعاجيب السياسة في منطقتنا.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فقد بدأت متخوفةً عند بداية الثورة من قيام نظام ديمقراطيٍّ في السودان، شأنها شأن كل الأنظمة الملكية العربية. ففي 1 مايو 2019، أشار وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش إلى تدخل بلاده في الأحداث الجارية في السودان، حيث قال في تغريدة على موقع تويتر إنه "يحق للدول العربية بشكل كامل دعم انتقال منظم ومستقر في السودان". غير أنه أشار إلى ضرورة أن يوازن هذا الانتقال بعناية بين التطلعات الشعبية والاستقرار المؤسسي، وهذا، بطبيعة الحال حديثٌ لا غبار عليه. لكن الوزير الإماراتي أشار في نفس السياق إشارةً سلبيةً خفيفةً إلى الحراك الجماهيري في السودان، حين قال: "لقد عانينا من الفوضى الشاملة في المنطقة، ومن المنطقي ألا تكون لنا حاجة في المزيد منها"⁽¹⁾، لكن، مع تقدم الأحداث غيرت دولة الإمارات موقفها ليصبح مقاوماً للخط الذي تسير عليه مجموعتنا تركيا وقطر، من جهة، والسعودية ومصر، من الجهة الأخرى. وهكذا أصبح السودان، بسبب فقدانه استقلالية القرار، ساحةً لتعاركٍ شرسٍ بين جميع هذه القوى.

(1) راجع: تغريدة لقرقاش تفصح التدخل الإماراتي بشؤون السودان، "الجزيرة نت" على الرابط: <https://shorturl.at/7phoq>

الاستعداد السوداني لقبول التدخلات الخارجية

لقد وضعت في مقدمة هذه المقالات مقولة مارتن لوثر كينج الشهيرة القائلة: "لن يستطيع أحد أن يركبَ على ظهرِكَ ما لم تكنُ مُنحياً". والغرض من وراء وضعها هو الإشارة إلى أن سبب الاستهانة بالسودان والتجروُّ على استباحته من قبل الآخرين، إنما يعود أولاً وأخيراً، إلى ضعف الحس الوطني وضمور الشعور بالكرامة الوطنية لدى كثيرٍ من نخبنا السياسية، بل ومن الشعب نفسه. فما أن اشتعلت الثورة وتداعت على السودان دول الجوار العربي المختلفة، كتداعي الأكلة على قصعتها، أخذت كل دولة تحاول تجميع مخرجات الثورة لصالحها. وأخذت القوى السياسية السودانية في الركض إلى تلك العواصم العربية لتقديم خدماتها. فقد أورد موقع "الجزيرة نت" أن قيادات حزبية سودانية قد زارت سرّاً دولة الإمارات العربية. وأن تلك الزيارات قد أزعجت الثوار المعتصمين حينها أمام مباني القيادة العامة للجيش في الخرطوم. ونسب موقع "الجزيرة نت" لصحيفة "الجماهير" الإلكترونية السودانية، أن مسؤوليةً حزبيةً سودانيةً كانت آخر الزائرين سرّاً إلى أبو ظبي. ونقلت الصحيفة عن مصادر لم تسمّها، أن تلك المسؤولية الحزبية الزائرة لم تُدَلِّ بأي تصريحات لدى وصولها أبو ظبي، كما لم يُعرف جدول أعمال زيارتها أو مدتها⁽¹⁾. كما ذكر موقع "الجزيرة نت" في نفس هذا التقرير أن صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية ذكرت أن خمس قوى سودانيةً معارضةً، بينها عدد من الحركات المسلحة، زارت أبو ظبي حينها لإجراء محادثات قصدت منها أبو ظبي إقناع تلك القوى بالانضمام إلى حكومة يقودها العسكريون.

(1) راجع: موسم الهجرة إلى أبو ظبي.. ماذا تفعل قيادات سودانية بالإمارات؟ على موقع "الجزيرة نت" على الرابط: <https://shorturl.at/gD8Xv>.

كما أورد موقع "الجزيرة نت" مقالاً لأحمد فضل، تحت عنوان: "دعم السعودية والإمارات لعسكر السودان.. أسئلة تحتاج إجابات"، قال فيه أن دعاة الاحتجاجات في السودان قد قابلوا الدعم السعودي الإماراتي، للمجلس العسكري الانتقالي بريبة لافتة لا تخلو من اتهامات بأن أعضاء المجلس الانتقالي، الذي يدير البلاد حالياً واقعون ضمن لعبة المحاور. (راجع أحمد فضل: دعم السعودية والإمارات لعسكر السودان.. أسئلة تحتاج إجابات على موقع الجزيرة نت على الرابط⁽¹⁾). أما صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية، فقد أوردت في 26 أبريل 2019، أن السعودية والإمارات بدأتاً تخوضان في الشأن الداخلي السوداني بدعمهما للمجلس العسكري الانتقالي بهدف عرقلة الانتقال إلى الحكم المدني. وأوضحت الصحيفة في تقرير لها من الخرطوم، أن حزمة المساعدات المالية والسلعية الجديدة من الدولتين، البالغة ثلاثة مليارات دولار، قد خففت الضغط على الوضع الاقتصادي وعلى المجلس العسكري الانتقالي. لكنها، أغضبت السودانيين المعادين لأي دعم أجنبيٍّ للحكومة العسكرية المؤقتة. وأشارت الصحيفة إلى المطالبة الشعبية بالتسليم الفوري للحكم لإدارة مدنية، قائلةً إن المساعدات من الدولتين الخليجتين قد مهدت الطريق لمعركة ثانية بين الجيش والشعب. وقد صدق ما تنبأت به الصحيفة.

أيضاً، نقلت صحيفة فاينانشيال تايمز عن سفيرة بريطانيا في الخرطوم روزاليندا مارسدن، التي سبق أن عملت ممثلاً خاصاً للاتحاد الأوروبي بالسودان وجنوب السودان بين 2010 و2013، قولها: إن أبو ظبي والرياض أوضحتا خلال الأيام القليلة الماضية أنهما تدعمان المجلس العسكري الانتقالي. وقالت الصحيفة، إن السفارة أعربت عن اعتقادها أن هذا الدعم كان مدفوعاً بصورة أساسية بالحاجة

(1) راجع: أحمد فضل: دعم السعودية والإمارات لعسكر السودان.. أسئلة تحتاج إجابات، على موقع "الجزيرة نت" على الرابط: <https://shorturl.at/9DAjR>

إلى ضمان استمرار مشاركة القوات البرية السودانية في حرب اليمن. وهو أمرٌ بادر المجلس العسكري الانتقالي في السودان بتأكيدِه بسرعة منذ البداية لكل من السعودية والإمارات. أي، أن السودان لن يسحب جنوده من اليمن. وعلقت السفارة بأن جنود السودان الذين عرّكتهم الحروب أثبتوا أهمية حيويةً للهجوم البري السعودي والإماراتي على المتمردين الحوثيين⁽¹⁾. ومما يجدر ذكره هنا أن السعودية حين نادت الدول العربية إلى الوقوف إلى صفها في حرب الوكالة التي شنتها عليها إيران من اليمن واستهدفت أمنها، اعتذرت مصر عن إرسال جنودها، في حين قبل بذلك الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير. ومشى على نفس الدرب الفريق البرهان الذي كان أصلاً منسّقاً لتفويض الجنود السودانيين إلى اليمن، قبل قيام هذه الثورة التي أطاحت بالرئيس عمر البشير.

حكامُ مرتشون

إن الثورة السودانية المتعشرة التي لا تزال فصولها تتوالى وكان آخرها هذه الحرب المدمرة، ليست سوى محاولة لوضع الحق الأبلج مكان الباطل اللّجلج. وهذا مسيرةٌ قد تطول وقد يتعرّض فيها السودان لما هو أسوأ مما هو جار الآن من فظاعات. لقد أذلّ الإسلامويون السودان والسودانيين، كما لم يفعل أحدٌ من قبل. وما الاستهانة التي تقابل بها دول الخليج ومصر الحكومات السودانية العسكرية سوى نتيجة طبيعية لما رأوه من وضاعة ونهم وقابلية للارتشاء وسط عسكرينا وسياسيينا. وكلنا يذكر ما جرى في المحاكمة التي أقيمت للرئيس المخلوع عمر البشير بعد خلعه. فقد قال المحقق في تلك القضية، إن البشير أبلغهم أنه حصل على مبلغ 25 مليون دولاراً من ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان،

(1) راجع: فايننشال تايمز: السعودية والإمارات ومصر تسعى لعرقلة الانتقال للحكم المدني بالسودان، "الجزيرة نت"، على الرابط: <https://shorturl.at/dWKbc>.

لإنفاقها في صورة "تبرعات وهدايا للفقراء". وقال المحقق أيضاً، إن "البشير ادعى أنه تلقى قبل ذلك، 35 مليون دولاراً من العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبدالعزيز. وتلقى كذلك مليون دولاراً من ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد⁽¹⁾. فأى كرامة وأي احترام يمكن أن يلقاها السودان والسودانيون ورؤساؤهم ومسؤولوهم بمثل هذه الحطة والوضاعة. رئيس يتلقى أموالاً نقديةً بالملايين تأتي بها إليه طائرة خاصة إلى مطار بلده وتكون موجهة إليه بصفته الشخصية ويذهب بها إلى بيته، ويعطي بعضها لبطانته مثال الأخ المسلم عبد الحي يوسف. وليس البشير بدعاً في هذه الحطة والوضاعة وانعدام الكرامة. فما أكثر ما تردد أن المسؤولين السودانيين ظلوا يعودون من عواصم الدول الخليجية، وبرفقتهم حقائب محشوة بملايين الدولارات. باختصار شديد هذه الثورة الشعبية التي تكالبت عليها السكاكين من كل حذب وصوب إنما جاءت لكنس هذه القذارات، ولاسترداد كرامة الوطن ووضع رجال ذوي عفة وكرامة ونزاهة على مقاعد السلطة. ولسوف يجد هذا التوجه الشريف مقاومةً شديدةً من جهات داخلية وخارجية عديدة، لكن انتصار النزاهة والشفافية حتميٌّ، طال الزمن أم قصرُ.

وجدت مصر ضالتها في البرهان

منذ الغزو المصري الخديوي للسودان في الربع الأول من القرن التاسع عشر، لم تجد مصر حاكماً سودانياً أتاح لها نهب موارد السودان كما فعل الفريق عبد الفتاح البرهان. وسنأتي لاحقاً إلى ذكر ذلك بشيء من التفصيل. وعموماً، فإن نهب موارد السودان ظل منذ العصور الغابرة هو الهم الأكبر المسيطر على العقليات المصرية الحاكمة. وقد سبق أن ذكرت كيف أن للجغرافيا وفقير مصر من الموارد

(1) راجع: في أولى جلسات محاكمته.. محقق: البشير أقر بنلقي 25 مليون دولار من ولي العهد السعودي، موقع "سي إن إن العربية"، على الرابط: <https://shorturl.at/snuJw>.

دورٌ في هذا الهوس المصري بالسودان وبموارده؛ من أراضٍ خصبة شاسعة، ومن مواردٍ طبيعية ثرة؛ نباتية وحيوانية ومعندية. يُضاف إلى ما تقدّم، أنّ السودان يمثل خطراً على حصّة مصر من مياه النيل، بسبب سعة أراضيه وصلاحياتها للزراعة، الأمر جعل مصر تحرص بشدة على التحكم في نموّه بمختلف الطرق. وكما سلف القول، فإن الفريق البرهان منذ أن اعتلى قمة السلطة، رئيساً لمجلس السيادة للفترة الانتقالية، كانت خطته ألا تكمل الفترة الانتقالية مدتها. وألا تجري انتخابات تقود إلى يتولى المدنيون زمام الحكم، وفقاً لنهج التبادل الديمقراطي السلمي للسلطة. وبالفعل، أطاح الفريق البرهان بالوثيقة الدستورية وبحكومة الفترة الانتقالية، التي ترأس وزارتها الدكتور عبد الله حمدوك، بالانقلاب عليها في 25 أكتوبر 2021. انقلب الفريق البرهان على حكومة حمدوك، بعد أن وضع في سبيلها كل العراقيل الممكنة، كما سبق أن ذكرنا. خطة البرهان، وقد أثبتتها الأحداث التي ظلت تجري منذ وصوله إلى قمة هرم السلطة وإلى اليوم، هي أن يحكم البلاد منفرداً. وهذا يجعله في مواجهة قوتين هما: قوى الثورة بمختلف فصائلها، من جهة، والإخوان المسلمون بما لهم من ضباط ملتزمين بخطر الإخوان المسلمين، داخل الجيش، وأيضاً، بما لهم من كتائب إرهابية جيدة التسليح، حسنة التدريب، من الجهة الأخرى.

لللنجاح في هذه اللعبة الخطرة المركبة، اهتم الفريق البرهان، أولاً، بالحرب على قوى الثورة. وأصبح عليه أن يلعب على التناقض بين حليفه الممثلين في الإخوان المسلمين، والنظام. فمن جهة، وافق فتون البرهان وجنونه بالسلطة ما يريده النظام المصري؛ وهو وجود جنرال على قمة السلطة في السودان يكون خاضعاً بالمطلق لإرادة النظام المصري. ومن الجهة الأخرى، يحتاج البرهان العون الدبلوماسي والعسكري الذي يقدمه له النظام المصري، لكي يبقى في السلطة. ولكي يجد

العون الدبلوماسي والعسكري المصري تعين على الفريق البرهان أن يقدم شيئاً في مقابل ذلك، وهو فتح الباب على مصراعيه للنظام المصري، ولمجموعات المصالح الخاصة المصرية الملتفة حول النظام المصري، لنهب موارد السودان؛ بلا قيد أو شرط، وبأقل الأسعار، بل وبلا مقابل أحياناً. وكذلك، الخضوع الكامل للنظام المصري فيما يتعلق برؤيته حول مياه النيل. وأيضاً، أن يصبح السودان منصةً عسكرية تمثل مخلب قطّ للنظام المصري في تسبب القلاقل والمتاعب لإثيوبيا، ولغيرها من دول حوض النيل. وقد قام البرهان بكل تلك المهام، كما أراد منه النظام المصري، منذ أن أصبح رئيساً لمجلس السيادة.

شراء السلع السودانية بالعملة المحلية

في فترة سيطرة البرهان على السلطة في السودان، شاع أن مصريين يشترون مختلف موارد السودان بالعملة السودانية المحلية⁽¹⁾. ولم نعرف أبداً أن حكومة ما في العالم رضيت أن تسمح لمشتري أجنبي أن يشتري سلع بلدها بعملةتها المحلية. بل تردّد كثيراً أن العملة التي يشتري بها المصريون الموارد السودانية عملةً سودانيةً مزيفةً تجري طباعتها في القاهرة. وقد ورد في شهادات سودانيين مقيمين في القاهرة أن هناك من عرض عليهم حزمًا كبيرةً من الأوراق النقدية السودانية، نظير مبالغ زهيدة للغاية بالجنيه المصري. خلاصة القول، إن شراء موارد السودان سواءً إن كان بعملةته المحلية، المبرّئة للذمة أو المزيفة، يعني في الحالتين أن موارد السودان تذهب إلى مصر مجاناً، أو شبه مجان. فالدول تصدر سلعها لتستجلب العملة

(1) أورد موقع "سودان تومورو"، أن قوى الحرية والتغيير التي تسعى لإيقاف استغلال مصر لموارد السودان وتتهم القاهرة بإقامة علاقات تجارية غير عادلة مع الخرطوم تتعلق بحصولها على مختلف المواد الخام؛ مثل المحاصيل الزراعية، الثروة الحيوانية والمعادن بالعملة المحلية للسودان وتزويرها حسب بعض التقارير غير الرسمية. راجع: دوافع مصر من الإنخراط في صراع السودان، موقع "سودان تومورو" على الرابط: <https://tinyurl.com/354ve98m>.

الصعبة. بل إن شراء السلع السودانية من داخل السودان بواسطة أي أجنبي تعني أن هناك سوقاً سوداء لإبدال العملة السودانية بعملة أجنبية. كما يعني هذا أن البائعين من السودانيين يعرفون كيف يهربون العملات الصعبة التي يشترونها بالمحلية إلى الخارج. أما فيما يخص ملف مياه النيل وتسبب القلاقل لإثيوبيا فقد اصطف البرهان وراء مصر اصطفاً كاملاً، بل ومنح مصر قاعدةً مروي الجوية في شمال السودان لتصبح منصةً عسكرية متقدمةً لتهديد الجارة إثيوبيا.

العلاقة الملتبسة بين البرهان والإخوان

يعرف البرهان أن نظام السيسي قد سحق حركة الإخوان المسلمين في مصر، ونكّل بها شر تنكيل. وهو يعرف أن نظام السيسي يقف ضد الإخوان المسلمين حيثما كانوا، ولكنه استثنى إخوان السودان لخدمة هدف تكتيكي مرحلي، هو مساعدة البرهان للبقاء في السلطة حتى تثبت فيها قدماءه. أيضاً، يعرف الفريق البرهان أن مصر تعرف أنه عمل ضابطاً في الجيش السوداني في خدمة الإخوان المسلمين في السودان، وذراعها المؤتمر الوطني لعقود طويلة. لذلك، نحن بحاجة لمعرفة السبب الذي جعل النظام المصري يخطر في دعمه سياسياً وعسكرياً بالطريقة التي ظهرت في هذه الحرب. ولا أجد تفسيراً لذلك سوى أن يكون الفريق البرهان قد قدّم للنظام المصري، في لقاءاته العديدة بالفريق عبد الفتاح السيسي وجهاز مخابراته، تطمينات فيما يخص حلفه مع الإسلاميين. وغالباً ما تكون أن حلفه مع الإسلاميين حلفٌ تكتيكيٌّ قصيرٌ الأمد، من أجل خدمة مرحلةٍ بعينها. فحزب المؤتمر الوطني وحاضنته حركة الإخوان المسلمين يتشاركان مع الفريق البرهان الحرص على هزيمة الثورة. لكنهما يختلفان معه في أنهما يريدان العودة إلى الحكم من جديد كتنظيم وهو أمرٌ يعرف الفريق البرهان أن مصر ودول محيط السودان لا تريده. وما من شك أن تنظيم الإخوان المسلمين يعرف تماماً ما

يفكر فيه البرهان من أجل الانفراد بالسلطة والبقاء تحت الحماية المصرية مستقطباً دعم دول الخليج التي لا تريد عودة الإخوان المسلمين للسلطة في السودان من جديد. لذلك، يتعامل تنظيم الإخوان المسلمين مع الفريق البرهان بحذر وشك كبيرين. وقد بان في مرات عديدة أن الفريق البرهان والإخوان المسلمين يتربصان ببعضهما. فلكل واحد منهما خطته الجاهزة للانقضاض على الآخر، عندما تصل الأمور نقطة مفترق الطرق. ويستخدم تنظيم الإخوان المسلمين كتائب المتطرفين مثال كتيبة البراء بن مالك، لتهديد الفريق البرهان.

أيضاً، ربما توصل النظام المصري عبر اختراقه للنخب العسكرية والأمنية والسياسية التي عملت مع نظام الرئيس المخلوع عمر البشير إلى قناعة مفادها أن قادة ما تسمى "الحركة الإسلامية في السودان"، ليسوا قادة مبدئين بقدر ما هم حارسين لمصالح تخصصهم. أي، أنهم ليسوا سوى مجموعة من الأوليغارك الغارقين في حب المال والسلطة حتى أذنيهم. وأنهم في حقيقة أمرهم براغماتيون، وليسوا مبدئين. وأن ذلك يجعل اصطحابهم في خدمة مرحلة بعينها ثم رميهم جانباً أو تطويعهم بصورة دائمة خياراً ممكناً. لكن، في تقديري، أن هذا التصور، إن وُجد، فإنه تصورٌ خاطئ. فما تسمى الحركة الإسلامية في السودان ليست بمفردها وإنما مرتبطة بمنظومة إقليمية معقدة متضاربة الأجندة تشكل تركيا وإيران وقطر. ولذلك ظلت ما تسمى الحركة الإسلامية السودانية، تلعب على عدة حبال. وقد عرفت عبر ما يزيد على الخمسة والثلاثين عاماً من التجربة، كيف تتلون وتخدع، وتنافق، وتلعب على عنصر الوقت وعلى متغيرات الأحداث وعلى تضارب أجندة دول الإقليم.

من الشواهد على العلاقة الملتبسة بين الفريق البرهان ومجموعة الإسلامويين، ما نراه بين فترة وأخرى من انتقال الأبواق الإعلامية الناطقة باسم الإخوان

المسلمين في السودان، بين الإسراف في تجنيد الفريق البرهان ووضعه في مكانة البطل القومي، وبين تحولها، في أحيان أخرى، إلى الهجوم عليه، مُلصقةً به أسوأ التهم والنعوت. فقد قال إمام مسجد جبرة في الخرطوم، المتطرف، عبد الحي يوسف، المقيم حالياً في تركيا: إن الإسلاميين لا يثقون في البرهان، وأن الفضل في الانتصارات الأخيرة للجيش، حسب زعمه، يعود إلى الإخوان المسلمين وليس إلى الجيش. وأضاف واصفاً البرهان بأنه شخصٌ: "ليس له دين، ويحمل النصيب الأوفر في التسبب في هذه الأزمة. فتقوية قوات الدعم السريع عدةٌ وعتاداً كانت تحت سمعه وبصره". وأضاف أيضاً: أن "البرهان أعجز من أن يقضي على الإسلاميين، فهم موجودون حتي في مكتبه". وينطوي هذا على أن لدى "الإسلاميين" شعوراً قوياً وربما شواهد على أن البرهان يتربص بهم. وقد حذر عبد الحي يوسف رفاقه من الإخوان المسلمين قائلاً: إن البرهان في آخر زيارة له إلى أمريكا قبل شهرين من حديثه هذا، التقى مسؤولين أمريكيين ولم يصدر بيانٌ عن تفاصيل ذلك الاجتماع. وتنطوي هذه على تهمة للبرهان بأنه ربما يخطط مع الأمريكيين للغدر بهم. وعزا عبد الحي يوسف الانتصارات التي تحققت أخيراً إلى المقاومة الشعبية وليس إلى الجيش، قائلاً: "إن الله ساق هذه الحرب من أجل أن يُعيد (للحركة الإسلامية) ألقها وقوتها"⁽¹⁾.

لم يقتصر الهجوم على الفريق عبد الفتاح البرهان على إمام مسجد جبرة، عبد الحي يوسف، وحده، وإنما شارك في الهجوم عليه، أيضاً، بل والسخرية منه، في بضع مرات، كلٌّ من الإعلامي، الطاهر حسن التوم، وديماغوغ "السوشال ميديا" الملقب بـ "الانصرافي". بل وتشير بعض حوادث المسيرات التي أسقطت قذائفها

(1) راجع: الداعية عبد الحي يوسف يهاجم البرهان بشدة ويقول إن الإسلاميين لا يثقون به، صحيفة "سودان تريون"، على الرابط: <https://shorturl.at/Em5aa>.

على بعض اللقاءات الجماهيرية التي حضرها الفريق البرهان، إلى أنها قد كانت رسائل تحذيرية له من دهاقنة ما تسمى "الحركة الإسلامية"، عبر جناحها الداعشي المتطرف المسمى "كتائب البراء". وغرض تلك الرسائل التحذيرية هو ألا يجنح البرهان قط إلى أي حلّ تفاوضيٍّ لإيقاف الحرب، يمكن أن يقصي الإخوان المسلمين وحزبهم المؤتمر الوطني من المشاركة في الحكم، وهو المطلب الرئيس لثوار ثورة ديسمبر. أو، أن يكتفي بمنحهم دوراً هامشياً في المرحلة المقبلة بناءً على ما يتوصل إليه التفاوض. فإرسال المُسيرات وإلقاءها قنابلها على اللقاءات الجماهيرية التي يحضرها البرهان تعني أن الإخوان المسلمين يستطيعون أن يصلوا بهذه المُسيرات إلى عقر دار الفريق البرهان. فالإخوان المسلمون لا يريدون حلاً تفاوضياً تفرضه القوى الدولية أو الإقليمية. فهم أصلاً لم يشعلوا الحرب إلا لكي يقضوا نهائياً على قوات الدعم السريع، وهو السبيل الوحيد في نظرهم الذي يمكنهم من العودة إلى السلطة بمفردهم. وليتفرغوا، من ثم لذبح الثوار المدنيين المطالبين بالتحول الديمقراطي. وهو، كما ذكرنا، السبب الرئيس الذي جعله يقود الأمور بالتعاون مع الفريق البرهان عبر الفترة الانتقالية، لتصل إلى نقطة إشعال الحرب الشاملة الجارية حالياً.

في 8 فبراير 2025 تحدث الفريق البرهان من عاصمة حكمه البديلة بورتسودان داعياً المؤتمر الوطني المحلول للابتعاد عن المزايدات السياسية، مخاطباً إياهم بقوله: إنه لا فرصة لهم في الحكم، مرةً ثانية، على أشلاء السودانيين في هذه المرحلة، وإلا فلن يكون هناك فرق بينهم وبين تنسيقية "قحت"، أو "تقدم". وقال إذا أراد المؤتمر الوطني أن يحكم، عليه أن يتنافس في المستقبل مع بقية القوى السياسية. فانبرى في الرد عليه وبسرعة حزب المؤتمر الوطني ببيانات مقتضبةٍ جنحت إلى اللوم والعتاب. أما إعلاميو الإخوان المسلمين والمؤتمر الوطني فقد انتقدوا ما ورد

في الخطاب بلهجة بالغة الحدة. وقد رد على خطاب الفريق البرهان بياناً منسوب إلى أحمد هارون، المطلوب للمحكمة الجنائية الدولية، توعد فيه بأنهم لن يسمحوا بمصادرة إرادتهم، عقب نهاية الحرب. وقال: "نحن حزب ضاربة جذوره في المجتمع السوداني، وما دام الحديث عن فترة انتقالية تنتهي بانتخابات، فمرحباً بصناديق الاقتراع، وحينها لكل حادث حديث"⁽¹⁾.

وأما قائد ميليشيا لواء البراء بن مالك الذي يمثل الذراع العسكري المتطرف في المؤتمر الوطني فقد قال: لا ننتظر شكراً أو تقييماً من أي شخص، ونرجو من الله أن يتقبل الجهد والجهاد، وسنظل ندافع عن كل شبر في الوطن. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفريق البرهان كان قد زار قائد لواء البراء المصباح أبو زيد طلحة، عقب هروبه مباشرة من مباني القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم التي كان محاصراً فيها لأربعة أشهر عقب اندلاع الحرب. الشاهد، فيما يتعلق بمناقضة البرهان المتكررة لنفسه أنه رجع بعد يومين من خطابه الذي حذر فيه الإسلاميين وحزبهم المؤتمر الوطني بالألا يفكروا في العودة إلى السلطة ليقول: الذين حاربوا إلى جانبنا سيكون لهم مكان في السلطة. ومعلوم أن الذين حاربوا إلى جانبه هم الإسلاميون وكتائبهم الجهادية المتطرفة.

انكشاف خضوع البرهان للمتطرفين

تناقلت عديد المواقع الإلكترونية تسريبات نشرتها كاتبة العمود بصحيفة الجريدة، صباح محمد الحسن، ذكرت فيها أن اجتماعاً عاصفاً جمع الأمين العام لما تسمى "الحركة الإسلامية"، علي كرتي، وقائد الجيش، الفريق عبد الفتاح

(1) راجع: اتهامات البرهان لـ «حزب البشير» تثير ردود فعل واسعة ومتباينة .. أغضبت الإسلاميين... واعتبرها آخرون «مناورة» موجهة للخارج، صحيفة «الشرق الأوسط»، على الرابط:

<https://tinyurl.com/5tjmrza>.

البرهان. تقول التسريبات أن علي كرتي هدد الفريق البرهان في ذلك الاجتماع بأنه، في حال انصياع الفريق البرهان للضغوط الدولية والإقليمية، سوف يكشف عن الكثير من الوثائق السرية المفصلة المتعلقة بالحرب الحالية وبانقلاب أكتوبر 2021، وبعملية فض الاعتصام. وذكرت الصحفية أن مصادر سياسية خارجية رفيعة كشفت عن ورقة جديدة على طاولة الحل للأزمة السودانية. وأن تلك الورقة وضعها تحالفٌ دوليٌّ ضمَّ دول الوسطة بالتعاون مع دول إقليمية، من بينها دولٌ حليفةٌ للمؤسسة العسكرية. وذكرت أن تلك الورقة تتضمن خطةً عاجلةً، قد لا يتجاوز مدى وضعها موضع التنفيذ شهراً. وتهدف الخطة للقضاء على ما أسمته "المد الإسلامي الإخواني بالسودان" واقتلعه من جذوره، عبر عدة آليات قالت إنها متاحة. وتقول الصحفية أن تلك المصادر رجَّحت أن قناعة تلك الدول جاءت لسببين: أولهما أن قائد الجيش السوداني أخلَّ باتفاق سبقت موافقته عليه. وهو السماح له بإعادة السيطرة على مباني القيادة العامة، على أن يؤكد الفريق البرهان عقب انسحاب قوات الدعم السريع منها، أنه سوف يذهب إلى المفاوضات⁽¹⁾.

أيضاً، أضافت الصحفية قائلةً: إن تلك المصادر ذكرت أن البرهان كان في نيته تنفيذ الاتفاق. حيث لَمَحَ إلى ذلك في خطابه الأخير في مباني القيادة العامة، في حين صرح به بوضوح أكثر، نائبه مالك عقار. إلا أن القيادات الإسلامية حاصرت البرهان ومنعته من تنفيذ الخطوة. وبعد الاجتماع وعدول البرهان عن رأيه خرج قائد كتيبة البراء ليعلم ألا تفاوض مطلقاً مع قوات الدعم السريع. الأمر الذي كشف لتلك الدول أن قادة الكتائب الإسلامية هم الذين يقررون بدلاً عن الفريق

(1) راجع: صباح محمد الحسن، اقتلاع، موقع "أخبار السودان"، على الرابط: <https://rb.gy/pswipc>

البرهان، وأثبتوا عملياً أنهم الطرف الأقوى. وتخلص الصحفية إلى القول إن إزاحة البرهان الذي أصبح عقبةً، ضرورةٌ ينبغي أن تسبق التفاوض المنتظر. وتقول الكاتبة: إن الذي دفع تلك الدول لقرار اقتلاع الإسلاميين، إضافةً إلى ما تقدم، ووفقاً لتلك المصادر، هو الجرائم الأخيرة التي قامت بها كتائب البراء بن مالك ومليشيا درع السودان. وزعمت الكاتبة إن تلك الجرائم قد نسفت الدعم الدولي المؤسسة العسكرية السودانية، وباعدت بينها وبين الدول التي فضلت الوقوف إلى جانبها، باعتبارها تمثل الجهة الرسمية بالبلاد. خاصةً أن الفريق البرهان والمؤسسة العسكرية وقفوا متفرجين وعاجزين. ولم يفعلوا شيئاً أمام الجرائم الوحشية التي ارتكبتها تلك الكتائب والمليشيات باسم الجيش⁽¹⁾.

التلون الإخواني

لقد أجبرت الضغوط الشديدة التي واجهها نظام الترابي / البشير في السودان، منذ بداية التسعينيات، على التلون وعلى اكتساب مهارات للبقاء جعلته يمسك بالسلطة، حتى الآن، لستة وثلاثين عاماً. هذه الحقيقة ينبغي، في تقديري المتواضع، أن تكون حاضرةً في ذهن القوى الدولية والإقليمية المنخرطة في محاولة إيجاد نهاية للحرب البشعة الجارية الآن في السودان. كما ينبغي أن تكون حاضرةً في ذهن النظام المصري، الذي اتخذ من بقايا النظام الإخواني في السودان حليفاً له. وما من شك أن الأطماع التاريخية في السودان أعمت النظام المصري من أن يرى بوضوح كاف خطورة بقايا هذا النظام الإخواني السوداني المتسم بالتلون والمكر والغدر. ولا أدري إلى أي مدى سوف تصطبغ القوى الدولية والإقليمية في تقديراتها هذه الطبيعة المراوغة الماكرة لهذا النظام الإخواني الكليبتوقراطي، وإلى

(1) نفس المصدر السابق.

مدى سيتذكر النظام المصري الذي يحاول حالياً احتكار ملف الأزمة السودانية، تجاربه المربرة مع نظام الترابي/ البشير. فهل يا ترى نسي النظام المصري الصراعات الدموية بين الدولة المصرية وتنظيم الإخوان المسلمين وتفرعاته، منذ اغتيال بطرس غالي باشا، وأحمد ماهر باشا، وأحمد الخازندار، ومحمود فهمي النقراشي، ومحمد حسين الذهبي، ويوسف السباعي، وأنور السادات، ورفعت المحجوب، وفرج فودة، ومحاولة اغتيال الروائي نجيب محفوظ؟ هذا، إلى جانب الاعتداءات المتكررة على الكنائس المسيحية، والعديد من محاولات الاغتيال الفاشلة، إضافة إلى العديد مما جرى من هجمات قاتلة على أوتوبيسات السياح الأجانب.

لقد استضاف نظام الترابي/ البشير، في فترة التسعينيات من القرن الماضي، عتاة الإرهابيين الدوليين من عيار أسامة بن لادن والثعلب كارلوس. كما قام بمحاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. إلى جانب ذلك، فتح النظام الباب للمتطرفين الإسلاميين من جميع أنحاء العالم، لدخول السودان، ومنحهم جوازات سفر سودانية. كما كان له دورٌ في التفجير الأول في برج التجارة الدولية في نيويورك، وفي تفجيرات السفارات الأمريكية في شرق أفريقيا، وفي حادثة تفجير المدمرة كول على سواحل اليمن. ومنذ بداية التسعينيات، ناصب هذا النظام الإخواني دول الخليج العربية العداء وفتح أبوابه الإعلامية ضدها ودعا إلى الإطاحة بها. وحين غزا صدام حسين الكويت وقف مع الغازي المعتدي، فجرى تصنيفه حينها ضمن ما سُميت "دول الضد". كما جرَّ نظام الإخوان المسلمين في السودان إيران إلى السودان وإلى مياه البحر الأحمر مسبباً خللاً أمنياً فادحاً في البحر الأحمر.

ما قام به نظام الإخوان المسلمين في السودان من تهديد للسلام العالمي أوقعه تحت طائلة العقوبات الدولية. وهي عقوباتٌ أسهمت مصر في تمديدها لأسباب

تخصها. لكن، على الرغم من العقوبات المشددة التي جرى توقيعها عليه منتصف التسعينيات، تمكن النظام الإخواني في السودان من إرخاء القبضة الاقتصادية الخانقة عليه، بالاتجاه إلى كندا، حيث دخلت شركة تاليسمان الكندية إلى السودان وشرعت في عمليات استخراج البترول في السودان. لكن الشركة الكندية، سرعان ما باعت أسهمها إلى أحد فروع شركة أويل آند ناتشورال قاس كوربوريشن الهندية، مقابل 720 مليون دولاراً أمريكياً. ويبدو أن ذلك حدث نتيجة لضغوط من الحكومة الكندية، التي رأت أن عائدات النفط في السودان تذهب لإزكاء الحرب⁽¹⁾. عقب ذلك، دخلت، كلٌّ من الصين وماليزيا في صناعة البترول السودانية لينجح النظام الإخواني، رغم المقاطعات، في استخراج البترول، الذي طالما تعثر استخراجه. في نهاية عقد التسعينيات أطاح عمر البشير بالدكتور حسن الترابي صاحب فكرة الانقلاب الذي أتى بالبشير إلى السلطة. غير أن النظام الإخواني لم يغيّر جلده، إذ استمر في حربه الدينية الجهادية في جنوب السودان. بل، وأضاف إليها حرباً أخرى في دارفور اتسمت بالتطهير العرقي والإبادة الجماعية. كما قوى النظام صلته بإيران بل وأصبح وسيطاً لإرسال الأسلحة الإيرانية إلى منظمة حماس في غزة عبر بدو صحراء سيناء، الأمر الذي جرَّ إسرائيل إلى تنفيذ غارتين جويتين داخل السودان.

الشاهد في كل ما تقدم أن نظام الإخوان المسلمين نظام يركز على أيديولوجيا إسلاموية عابرة للأقطار، تقوم على وهم مفاده أن الإسلام سيسود العالم. ولكي يسود الإسلام العالم لابد من مناطق الغرب بمختلف الطرق. وبالفعل كما سبق أن ذكرنا أن هذا النظام انخرط مع الحركات الإرهابية في تنفيذ عدد من

(1) راجع: راجع: Oil, politics and human rights: A look back at Talisman، على موقع قناة "CBC" على الرابط: <https://shorturl.at/r8kmR>.

الهجمات. لكنه، مع ذلك، هو نظام متلونٌ ومتقلبٌ له حاسة بقاء ومهارات بقاء عالية للغاية. لقد أتقن نظام الإخوان المسلمين في السودان، وهي التجربة الأولى للإخوان المسلمين في العالم في إدارة قطر لثلاثة عقود ونصف؛ عبر هذه التجربة الطويلة اتقن فن اللعب على عديد الحبال في وقت واحد وبمهارة عالية. فهو يهاجم ويتراجع، ويظهر التطرف أحياناً، قولاً وعملاً، ويتظاهر بالاعتدال أحياناً أخرى. يعرف هذا النظام كيف ينشئ الأحلاف مع أطراف متناقضة المصالح مثلما فعل، ولا يزال يفعل، مع السعودية وإيران. هذه المهارات هي التي ضمنت له البقاء في السلطة حتى الآن على مدى ستة وثلاثين عاماً. ولا زلت أعتقد أن نظام الإخوان المسلمين يخطط للبقاء في السلطة في السودان مدى الدهر.

التعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية

من أمثلة تقلبات هذا النظام الأخطبوطي تعاونه مع وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA)، فتحت وطأة الضغوط الدولية والعقوبات الاقتصادية التي أرهقته اتجه النظام الإخواني إلى خطب ود الغرب، عارضاً استعداداته لتقديم ملفات الإرهابيين الذين سبق أن استقطبهم وتعاون معهم إلى وكالة الاستخبارات الأمريكية. فأرسلت الوكالة طائرة خاصةً أقلت مدير الاستخبارات السودانية، صلاح قوش، وذهبت به إلى واشنطن وهو محمل بملفات الإرهابيين الذين تعامل معهم نظامه. وقد كانت تلك محاولةً من النظام للخروج من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، ومن ثم، رفع العقوبات عنه. قدم صلاح قوش ما طُلب منه في خيانة قبيحة لجميع من سبق أن استقطبهم واستخدمهم من الإرهابيين. غير أن المخابرات الأمريكية استحلبت منه كل ما تريد، ولم يحصل منها على شيء نظير ما قدمه لها. وقد كشف موقع ويكيليكس عن محضر لقاء جرى بين وفد من أعضاء لجنة العلاقات الخارجية واللجنة الفرعية لأفريقيا في مجلس الشيوخ الأمريكي، وبين

رئيس جهاز الأمن والمخابرات السوداني السابق صلاح عبد الله قوش. وقد أشارت إلى ذلك اللقاء البرقية رقم 69809 KHARTOUM، المرسلة من السفارة الأميركية في الخرطوم لرئاستها في واشنطن بتاريخ 2009/5/28م. فقد ذكرت تلك البرقية أن صلاح قوش أعرب عن خيبة أمله لدى لقائه بالسنتور الجمهوري من ولاية جورجيا، جوني آزياكسون، والسنتور الجمهوري من ولاية تينسي، بوب كريكر. وبحسب البرقية، قال صلاح قوش إن سبب خيبة أمله أنه تعاون مع وكالة المخابرات الأميركية (CIA)، طيلة التسع سنوات الماضية. وأن ذلك التعاون لم يثمر في رفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وأردف قائلاً: "خلال التسع سنوات الماضية نجحنا في إنقاذ حياة أعداد كبيرة من الأمريكيين في الإقليم وفي الشرق الأوسط، بسبب تعاوننا مع وكالة المخابرات الأميركية". وأكد قوش للوفد الأمريكي أن عليهم أن يدركوا أن السودان يدفع "ثمنًا باهظًا"، بسبب تعاونه مع المخابرات الأميركية في مكافحة الإرهاب. وأنه شخصيًا يدفع ثمنًا لذلك التعاون. وقال إن أعضاء الحزب الحاكم، الذي ينتمي إليه "المؤتمر الوطني" قد أصبحوا ينعته بعميل أمريكا. أما الإخوان المسلمون المتشددون من رفاقه فينعته بـ "الكافر" جراء تعاونه مع الأمريكيين. ووصف قوش، وفقًا لتلك البرقية، السياسة الأميركية بقصر النظر، وأنها متأثرة بأجندة مجموعات الضغط مثال، "إنقاذ دارفور"⁽¹⁾. لاحقًا، تعرض صلاح قوش إلى سوء المعاملة من جانب أمريكا، رغم تعاونه مع وكالة المخابرات الأميركية. فقد بلغ تجاهل أمريكا لما قدمه لها صلاح قوش درجة أن وقَّعت عليه في أغسطس 2019، حظرًا يمنع من دخول الولايات المتحدة الأميركية⁽²⁾. وفي عام 2024، وقعت الولايات المتحدة عقوبات

(1) راجع: موقع "ويكيليكس"، على الرابط: <https://shorturl.at/Y96R7>.

(2) راجع: أميركا تفرض عقوبات على صلاح قوش ومحمد عطا وطه الحسين، صحيفة "سودان تريبون"، على الرابط: <https://shorturl.at/kHcGa>.

جديدة على صلاح قوش وعلى اثنين من رصفائه من رجال المخابرات السودانية، وهما: محمد عطا المولى، وطه عثمان الحسين. تضمنت تلك العقوبات حجز ممتلكاتهم في الولايات المتحدة الأمريكية ومنع الأمريكيين من التعاون معهم مالياً، وكذلك، منعهم من دخول الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

الفريق، صلاح قوش المطلع بدقة على تعاون النظام الإخواني السوداني مع الجماعات الإرهابية الذي ذهب إلى أمريكا، كما ذكرنا، لكي يقدم لها المعلومات عنهم، نظير أن ترفع أمريكا العقوبات عن النظام، هو الآن، كما سبق أن ذكرنا، ضيفٌ على مصر وجهاز مخابراتها. وكما سبق أن أشرنا، أيضاً، أن هذا واحداً من أبلغ الأدلة على هزال الدولة السودانية وعلى حالة الضعة والهوان التي أوصلها إليها تنظيم الإخوان المسلمين. فقد أصبح لجوء رئيس جهاز المخابرات إلى دولة جارة لها مطامع في الهيمنة على السودان كمصر وعلى موارده، أمراً لا يرفع حاجب الدهشة. لقد استخدمت المخابرات المصرية الفريق صلاح قوش في كل المؤامرات التي أدت إلى انقلاب 25 أكتوبر 2021، الذي قوض الفترة الانتقالية وأطاح بحكومة عبد الله حمدوك، وقفل الطريق أمام التحول الديمقراطي. كما استخدمت كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة الفريق طه عثمان الحسين، في مرحلة ما، لنفس الغرض.

طرد الإيرانيين خيانة إخوانية أخرى

قبل ثلاثة أعوام فقط من سقوط نظام المشير عمر البشير، خرج وزير الخارجية السوداني إبراهيم غندور، بصورة مفاجئة، على قناة الجزيرة ليؤكد أن السودان قد

(1) راجع: لخرقه حقوق الإنسان... أميركا تحظر دخول رئيس المخابرات السوداني السابق، موقع قناة "الحرّة" على الرابط: <https://tinyurl.com/yxb5jn5b>.

قطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران على خلفية التدخلات الإيرانية في المنطقة على أسس طائفية، وبسبب اعتداءاتها على سفارة وقنصلية السعودية في طهران. وفي وقت سابق لهذا التصريح، كانت وكالة الأنباء السعودية قد أوردت أن مدير عام مكاتب الرئيس السوداني عمر البشير، الفريق طه عثمان الحسين، أبلغ هاتفياً، وبصورة شخصية، ولي العهد السعودي الأمير، محمد بن سلمان أن الخرطوم قررت طرد السفير الإيراني، ومعه كامل البعثة الدبلوماسية. وأنها قامت إلى جانب ذلك باستدعاء السفير السوداني من إيران. وأكد طه لولي العهد السعودي إدانة السودان لتدخلات طهران في المنطقة، وإهمالها حماية السفارة والقنصلية السعوديتين في إيران. كما أعرب عن وقوف السودان مع السعودية في مواجهة الإرهاب وتنفيذ كافة الإجراءات الرادعة له، ونسبت "الجزيرة نت" ذلك الخبر إلى وكالة الأنباء السعودية⁽¹⁾. وقد جرى بالفعل قطع العلاقات مع إيران وطرد السفير وإغلاق المراكز الثقافية الإيرانية في السودان، بعد فترة طويلة من التعاون. وقد كان النظام السوداني قد سمح بالمد الشيوعي والتغلغل داخل السودان. فنشأت الحسينيات والمراكز الثقافية الإيرانية، وانتشرت المطبوعات الشيعية، وغير ذلك مما تفعله إيران عادةً في نشر نسختها من الإسلام السياسي في مختلف الدول. وقد تبع طرد الإيرانيين انخراط النظام السوداني بالجنود في ما سميت "معركة الحزم"، التي شنها التحالف الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية على الحوثيين في اليمن. الأمر الذي جعل النظام السوداني منخرطاً من الناحية العملية في مواجهة عسكرية مع إيران ممثلةً في الحوثيين؛ حلفائها والمؤتمرين بأمرها في اليمن.

لكن، في أثناء هذه الحرب الدائرة الآن، أعاد النظام الإخواني السوداني، الذي

(1) راجع: السودان يقطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران، موقع "الجزيرة نت"، على الرابط:

<https://shorturl.at/jyxQT>

يجلس على رأسه حالياً الفريق عبد الفتاح البرهان محل الرئيس المخلوع عمر البشير، العلاقات الدبلوماسية مع إيران، مرة أخرى. فقبلت إيران بذلك رغم الطرد المهين الذي تلقته من الإخوان المسلمين في السودان في السابق. ويبدو أن أنظمة الإسلام السياسي سواء كانت شيعية أو سنية تحمل سمات متشابهة وهي التركيز على تحقيق الهدف غض النظر عن الوسيلة أو الكلفة من حيث الإهانة أو المس بالكرامة. عادت إيران وأخذت الأسلحة الإيرانية تتدفق على الفريق البرهان وتنظيم الإخوان المسلمين، وعلى رأسها الطائرات المسيّرة⁽¹⁾. الشاهد أن كل هذه التقلّبات تجعل المرء يتساءل: من أين تأتي الثقة في هذا النظام لدى من يتحالفون معه؟ وعلى رأس هؤلاء في الوقت الراهن النظام المصري. لقد أعلنت مصر أنها خسرت 7 مليارات دولار بسبب اعتداءات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، الأمر الذي خفض حركة النقل عبر قناة السويس. وقد أصبح ميناء بورتسودان في فترة ما مزاراً للسفن الإيرانية، وهو أمرٌ يهدّد أمن كلٍّ من مصر والسعودية.

تعلم مصر أن نظام الإخوان المسلمين في السودان، سواءً في فترة حكم الرئيس المخلوع عمر البشير، أو الفترة المضطربة المظلمة التي يحرك خيوطها الآن الفريق عبد الفتاح البرهان، لا ينفك يدور في الفلك الإيراني. فهو لا يتعد عن إيران إلا ليعود إليها. ومن الواضح أن قلب نظام الإخوان المسلمين في السودان على إيران أكثر منه على أي جهة أخرى. بل عندما يأتي نظام الإخوان المسلمين بالإيرانيين إلى السودان، إنما يتزبد ذلك كلاً من المملكة العربية السعودية ومصر. بعبارة أخرى، إن لم تقبلوني على علاتي فسوف آتي لكم بإيران إلى البحر

(1) راجع: هل تحول المسيرات الإيرانية مسار الحرب في السودان؟ موقع "سكاي نيوز عربية" على الرابط: <https://tinyurl.com/3aynrmm5>.

الأحمر. وتدل على هذا النهج الابتزازي أيضاً، مغازلات كلٍّ من الرئيس المخلوع عمر البشير والفريق عبد الفتاح البرهان، المتمثلة في عروضهما لروسيا لبناء قاعدة في البحر الأحمر. وقد قال سفير السودان لدى موسكو في ديسمبر 2024، إن بلاده لم ترفض استضافة قاعدة عسكرية بحرية روسية، مشدداً على متانة العلاقات بين الجانبين. وأوضح أن التقارير حول رفض حكومته اتفاقاً مع موسكو بشأن بناء قاعدة عسكرية بحرية غير صحيحة⁽¹⁾. وبعد حوالي شهرين، أي في فبراير 2025، أكد وزير الخارجية السوداني، علي يوسف الشريف ما ذكره سفير السودان لدى موسكو حيث قال إن الخرطوم وموسكو توصلتا إلى اتفاق بشأن إنشاء قاعدة بحرية روسية في السودان⁽²⁾. وعموماً تناقضت تصريحات وزير الخارجية السوداني في هذه الفترة، وهو ما يدل على اضطراب السياسة الخارجية السودانية بسبب عدم وضوح الرؤية وابتخاذ المناورات الابتزازية نهجاً لرسمها.

رغم كل ما سبق ذكره، راهنت مصر على الفريق عبد الفتاح البرهان، فقط لأنها وجدت فيه من الخضوع والانبطاح ما لم تجده في حاكم عسكريٍّ سودانيٍّ قبله، متجاهلةً كل مخاطر الاعتماد على شخص طبيعته الأصلية المكر والغدر وتقلب المواقف وتناقضاتها. فالرجل قد عاش لعقود ضمن بنية نظام طبعه التقلب والمكر والغدر فانطبع بطابعه، ولن يكون له من ذلك فكاكٌ أبداً. فالحكومة السعودية لا تنفك تتعرض للدغات هذا النظام الإخواني في السودان، ومع ذلك بقيت في جانب الحفاظ عليه. ومن الغريب أن قناة "العربية الحدث" التي تمولها

(1) راجع: سفير السودان لدى موسكو: لم نرفض استضافة قاعدة عسكرية روسية، موقع "الجزيرة نت"، على الرابط: <https://shorturl.at/AnOxO>.

(2) راجع: أول قاعدة بحرية روسية في إفريقيا.. هل يحل السودان مكان سوريا؟ موقع قناة "العربية"، على الرابط: <https://shorturl.at/sSpnr>.

السعودية يسيطر على مكتبها في الخرطوم المنتمون إلى حزب الرئيس المخلوع عمر البشير، المؤتمر الوطني، التي ما انفكت توظف تقاريرها غير المهنية المرسلة إلى القناة لخدمة أجندة النظام الإخواني في السودان. ومن الواضح أن هذه التقارير تسير مع الخط التحريري لهاتين القناتين، إذ أنها لا تجد استغراباً أو مساءلةً من رئاسة القناة. بل، يبدو أكثر أنها تجد منها المباركة والتشجيع. باختصار شديد، هذا النظام الذي ترأسه الرئيس المخلوع عمر البشير لثلاثين عاماً وورثه منه الفريق عبد الفتاح البرهان نظامٌ ذئبيٌّ ثعبانيٌّ لا تتغير طبيعته أبداً، ولسوف يقوم بلدغ حليفه، طال الزمن أم قصر. ولسوف يلدغ الفريق البرهان كلياً من مصر والسعودية، إن هما سارتا معه على هذه الصورة الجارية معه اليوم. باختصار شديد، من تلوث بدنس فكر الإخوان المسلمين، في أي مرحلة من مراحل حياته، لن يستطيع تطهير نفسه حتى تواريه ظلمة القبر.

تقسيم السودان في صالح مصر

منذ أن قبلت حكومة الرئيس المخلوع عمر البشير بانفصال الجنوب، بعد خمسة عشر سنة من الحرب مع حركة العقيد جون قرنق، طرح القيادي الإسلامي، ووزير المالية السابق عبد الرحيم حمدي في عام 2005، فكرة تقسيم السودان. وهي الخطة التي أخذ السودانيون يشيرون إليها بـ "مثلث حمدي". أحس تنظيم الإخوان المسلمين في السودان وحزبه الحاكم "المؤتمر الوطني" أن عدداً من أقاليم البلاد تقف بطبيعتها الثقافية عاملاً معيقاً لإنشاء "دولة إسلامية" يمكن أن تهيمن فيها الثقافة العربية الإسلامية وحدها. فالاختلافات العرقية والدينية والثقافية في هذه الأقاليم من البلاد يجعلها، غير مستقرة بالقدر الذي يمكنهم من إقامة النموذج "الإسلامي" الذي يودونه. لذلك، جاءت فكرة "مثلث حمدي" التي طرحها وزير المالية الأسبق، عبد الرحيم حمدي في عام 2005، في ورقة قدمها في

مؤتمر "الهوية والحكم اللامركزي"، الذي نظمته "المؤتمر الوطني"، حزب الإخوان المسلمين الحاكم.

اقترح حمدي في تلك الورقة أن يجري تركيز التنمية والاستثمار في المنطقة التي وصفها بـ "المثلث" الذي يضم الخرطوم وشمال كردفان ومنطقة الوسط النيلي والولايات النيلية الشمالية باعتبارها الأكثر استقراراً؛ اقتصادياً واجتماعياً. وقد أثار هذا الطرح جدلاً واسعاً وعدّه كثيرون تهميشاً لمناطق شاسعة من البلاد كدارفور وجنوب كردفان، وجنوب النيل الأزرق، وكذلك دولة جنوب السودان الحالية قبل انفصالها في عام 2011. يرى حمدي، أن هذه الأجزاء لا تصلح للاستثمار ويصعب مع وجودها جزءاً من دولتهم المرجوة، حدوث أي تنمية مستدامة، لكونها تتسبب في دوام القلاقل وعدم الاستقرار. وقد نفى حمدي في لقاء صحفي ما نسب إليه من أنه يسعى لتفكيك السودان. لكن ما جرى في الواقع العملي منذ انفصال الجنوب، وما يجري الآن لا يزال يؤكد أن تقليص السودان من أجل استقرار دولة الإخوان المسلمين في الوسط والشمال النيلي بحجة تجانس سكانها، خيارٌ بقي مطروحاً على الدوام، وتشير كثيرٌ من المؤشرات على أن فكرته لا تزال حية.

ربط فكرة "المثلث" الذي اقترن باسمه بالقوة التصويتية لهذه المناطق، وإن الاستثمار فيها يعين حزب الإخوان المسلمين، "المؤتمر الوطني" على كسب أصوات الناخبين وإبقاء في السلطة. رغم أن حزب المؤتمر الوطني لم يجر انتخابات نزيهة قط. وهو الذي يفوز بالانتخابات في كل الأحوال. الشاهد، رغم ربط حمدي فكرته بكسب الانتخابات، إلا أن فكرة تهميش الأقاليم الأخرى كانت منطوية في تسبباته. فقد قال "إن الجسم الجيوسياسي في المنطقة الشمالية التي أشار إليها التي أطلق عليها اختصاراً "محور دنقلا - سنار - كردفان"، أكثر

تجانساً. وأن هذه المنطقة هي الوعاء الحامل من الناحية العملية لفكرة السودان العربي الإسلامي. فهي التي ورثت هذا التصور من الممالك الإسلامية القديمة، قبل مئات السنين. ولهذا يسهل، في نظر حمدي تشكيل تحالف سياسي عربي إسلامي فيها يستوعبها مجتمعة. وأضاف حمدي أن هذا الجزء هو الجزء الذي حمل السودان على ظهره منذ العهد التركي الاستعماري وعهد الاستقلال، وظل يصرف على بقية الأقاليم، حتى قبل وجود النفط. ولهذا فإنه حتى إذا لم تنفصل عنه تلك الأقاليم سياسياً، وأصبحت تسحب الكثير من موارده اقتصادياً فستبقى لديه في الحالتين؛ حالة الانفصال سياسياً وحالة استنزاف موارده، إمكانية الاستمرار كدولة فاعلة. فحتى لو ابتعدت دارفور، رغم إمكانية خلق علاقات اقتصادية أكثر معها، وحتى لو انفصلت أو ابتعدت سياسياً فستكون في الشمال والوسط دولة أكثر تماسكاً ومكتفية ذاتياً. ويبدو هنا، وبجلاء شديد الاستعداد للتخلي عن الأقاليم القصية بما فيها دارفور، على وفرة مواردها. وقد عبر الرئيس المخلوع عمر البشير عن هذا المفهوم حين ذكر أن جنوب السودان عبء على بقية السودان، وأن اقتصاد السودان سوف يصبح أكثر عافية اقتصادياً عقب انفصاله. وعقب الانفصال ذهب ثلثا نفط السودان لدولة جنوب السودان، وظهر عملياً خطأ هذا التصور. فقد تدهور الاقتصاد وتراجعت قيمة الجنيه السوداني في سنوات البشير الثمان التي أعقبت انفصال الجنوب بصورة خرافية.

تلبّست هذه النزعة الزاهدة في الاحتفاظ بأقاليم السودان القصية المختلفة عرقياً، أو دينياً، أو لغوياً وثقافياً، بناءً على أوهام وخيالات فطيرة، أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين في السودان، منذ أن كانوا طلاباً في الثانويات. وتمثل هذه النزعة في إمكان إقامة "دولة إسلامية/ عربية"، الأمر الذي يصب بالضرورة في خدمة مصر وطمعها القديم الجديد في إلحاق أقاليم الوسط والشمال النيلي

السودانية بها. فمشروع استتباع السودان وإلحاقه بالدولة المصرية بدأ منذ فترة الاستعمار الخديوي (1821-1885)، واستمر في فترة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري (1898-1956). وكانت الأداتان اللتان استخدمتهما مصر لتحقيق هذا الهدف هو تثبيت عروبة السودان في أذهان السودانيين، ثم إدخال المؤسسة الفقهية الرسمية التي تعمل ذراعاً للحاكم وتربي الجمهور العريض على طاعته.

هذا التصور الإخواني المتمثل في تقليص السودان سوف يجعل السودان أضعف من أن يحمي نفسه أمام منازعة القوى المسلحة في الأطراف له في السيطرة على مركز السلطة. ولسوف لن يجد أمامه، في لحظة ما، سوى أن يرمي في الحضيض المصري، طلباً للحماية. ومصر قد كانت، ولا تزال، ولن تنفك، في أكمل الاستعداد لتقايض الأنظمة السودانية الضعيفة، الحماية بالخضوع الكامل لها. وقبول الاستتباع والإلحاق بها، إلى درجة فقدان القرار المستقل نهائياً. وقد قدمت لنا هذه الحرب الجارية الآن ملامح واضحة لبداية هذه المرحلة التي سوف تتقاطع فيها المصالح المتضاربة للقوى السودانية العديدة الحاملة للسلح، مع الجيش القومي الذي لم يعد هناك. فقد أظهرت تجربة هذه الحرب ضعفه وهوانه. فهو جيشٌ حوله تنظيم الإخوان المسلمين إلى مليشيا متهاكة. بل، وقام بحراسته بمليشيا تنظيمية كونها من المتطرفين المهووسين دينياً، أطلق عليها اسم: "كتائب الظل". وهي كتائب تملك تسليح نوعياً كما أنها جيدة التدريب. مهمتها حماية نظام الإخوان المسلمين من الجيش ذاته الذي أدلجوه فأصبح جيشاً للتنظيم وليس جيشاً للبلاد. تقوم هذه الكتائب بمراقبته وإخافته تحسباً من أن يكون فيه بعضٌ من الضباط ممن يمكن أن تحدّثهم أنفسهم بالانقلاب على النظام القائم.

استدعاء الاستعمار Colonization by Invitation

لقد خرجت إلى العلن، عقب هذه الحرب، دعواتٌ لبعض النخب السياسية والتجارية السودانية، وهي تنادي، بلا موارد، بضم شمال السودان إلى مصر. وقد ارتفعت هذه الأصوات عقب الهزائم الكثيرة المتلاحقة التي تلقاها الجيش في العام الأول من حربه التي أشعلها على قوات الدعم السريع. وهذا دليلٌ واضح على إن ضعف السودان الشمالي، سواء حدث بعوامل خارجية أو داخلية، يجعله يلجأ تلقائياً إلى حضن مصر طلباً للحماية. ويبدو أن تنظيم الإخوان المسلمين السوداني قد أخذ يخطب ود النظام المصري منذ سنوات طويلة. والسبب وراء ذلك، كما سبق أن ذكرنا، إيقان نظام الإخوان المسلمين الحاكم في السودان أن مصر هي مفتاحه الوحيد لإزالة العقوبات عنه وإعادة دمجها في المجتمع الدولي.

من النماذج الصريحة الواضحة للدعوات المفتوحة التي يقدمها تنظيم الإخوان المسلمين السوداني للنظام المصري ليقوم بما يشبه إعادة استعمار السودان، لكن، بطريقة ناعمة ما صدر عن وزير خارجية الرئيس المخلوع عمر البشير، علي كرتي. فقد دعا علي كرتي المصريين إلى الهجرة والاستيطان في السودان لاستغلال الأراضي الواسعة في السودان وكسب الرزق مع إخوانهم السودانيين. وقد جرى ذلك في لقاء أثناء زيارة له للقاهرة أجرته معه جهة إعلامية مصرية. ويبدو أن تلك الزيارة اشتملت على لقاءات مع الحكومة المصرية بخصوص العلاقات الثنائية والتعاون بين البلدين. في ذلك اللقاء، استهل المذيع المصري حديثه بمقدمة قصيرة نورد منها قوله: هناك مرحلة جديدة وتوجهات اقتصادية، وهناك أفكار منها مسألة التكامل **وشغل الحيز الفراغي الموجود في شمال السودان، وعمل توليفة جديدة لشعب "سومصري" أي سوداني مصري**، (تكبير الفنط والخط تحت الجملة السابقة من وضع المؤلف). ثم تقدم المذيع بهذا السؤال: كيف كانت أهم الموضوعات

وأوجه التعاون؟ وكان ملخص رد الوزير السوداني علي كرتي على المذيع بمثال قال إنه يضربه دائماً في هذا الخصوص، وقال إنه قد سمعه أيضاً من الرئيس عمر البشير وهو: أن هناك 1000 كيلومتر على النيل في السودان من الخرطوم إلى وادي حلفا يعيش فيها مليون ونصف شخص. وهناك 1000 كيلو متر في مصر، من أسوان إلى الإسكندرية يعيش فيها 90 مليون شخص. وعلق علي كرتي بعد أن ذكر هذه الحقيقة بقوله: هذا لا يُعقل! ثم أردف قائلاً: لماذا لا يستفيد إخواننا المصريون من هذه المساحات الواسعة والاستثمار وطلب العيش مع إخوانهم السودانيين وفتح أبواب الرزق المختلفة⁽¹⁾. ولابد من التذكير هنا أن تلك الزيارة التي قام بها علي كرتي إلى القاهرة قد جرت في فترة حكم الإخوان المسلمين لمصر في فترة حكم الرئيس الراحل محمد مرسي. ويبدو أن تقديم الدعوة للمصريين للقدوم والاستيطان في السودان كان ضمن مشروع الإسلام السياسي الدولي العابر للأقطار. في تلك الفترة أصبحت مصر كما السودان تحت حكم الإخوان المسلمين.

الحديث الذي أدلى به الوزير علي كرتي ودعا فيه المصريين للقدوم والاستيطان في السودان جرى في عام 2013. وقد سبقه بعامين، تصريح للرئيس المخلوع عمر البشير فيه نفس الدعوة للمصريين للاستيطان في السودان. فقد أوردت صحيفة "الراكوبة" الإلكترونية في عام 2011، نقلاً عن صحيفة "المصري اليوم" المصرية خبراً مفاده أن الدكتور أيمن فريد أبو حديد، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي المصري، قرر تشكيل وفدين من خبراء وزارة الزراعة لزيارة السودان لمعاينة مساحة مليون و250 ألف فدان في ولاية نهر النيل لتحديد مدي ملاءمتها لزراعة

(1) راجع: كرتي علي لسان البشير: يدعو المصريون للاستيطان في الولاية الشمالية، على تطبيق "يوتيوب"، على الرابط: <https://tinyurl.com/2nfrwrar>.

محاصيل غذائية تحتاجها مصر. وأوردت الصحيفة في نفس الخبر، أن مصادر حكومية رفيعة المستوى أكدت أن الرئيس السوداني عمر البشير رحب بتوطين 10 ملايين مواطن مصري في بلاده⁽¹⁾. (تكبير الفنط ووضع الخط تحت الجملة من وضع المؤلف). يتضح مما تقدم أن الاتجاه لفتح الحدود الشمالية للسودان للهجرة المصرية من أجل الاستيطان في السودان وتملك الأراضي قد بدأ منذ حوالي 13 عاماً، عقب الإطاحة بالرئيس حسني مبارك وتزايد التكهّنات إن تنظيم الإخوان المسلمين المصري هو الذي سيكسب الانتخابات ويصعد إلى السلطة. وهو ما حدث بالفعل في يونيو 2012.

دعوات جديدة لإلحاق السودان بمصر

عقب قيام هذه الحرب قال الخبير الوطني في فترة حكم الرئيس المخلوع عمر البشير ربيع عبد العاطي إنهم اتفقوا على فصل إقليم دارفور والنيل الأزرق وجبال النوبة. وضم ولاية نهر النيل والشمالية والجزيرة والنيل الأبيض لدولة مصر تحت اسم "دولة وادي النيل"، تحت رعاية مصر⁽²⁾. (تكبير الفنط والخط أسفل الجملة من وضع المؤلف). كما ظهرت مجموعة وصفت نفسها بأنها "رجال أعمال سودانيين" دعت هي الأخرى لدمج السودان في مصر. وهناك الكثير من هذا النوع من الأحاديث التي بدأت تظهر بتزايد ملحوظ في الآونة الأخيرة. وأفضل طريقة لمصر لإكمال هيمنتها على السودان، فيما أحسب، فهي تلك التي تأتي عبر مطالبة

(1) راجع: المصري اليوم: البشير رحب بتوطين 10 ملايين مواطن مصري في بلاده... وقد رسمي يبدأ السبت معاينة مليون و250 ألف فدان بالسودان لبدء زراعتها، صحيفة **الراكوبة**، على الرابط: <https://shorturl.at/GVuhD>.

(2) راجع: ربيع عبد العاطي لـ الإذاعة المصرية: اتفقنا على فصل دارفور والنيل الأزرق وجبال النوبة وضم بقية السودان لمصر، صحيفة **"الراكوبة"** الإلكترونية، على الرابط: <https://shorturl.at/Csy0W>.

السودانيين أنفسهم بالانضمام إليها. فهذه هي أفضل صيغة وأقلها كلفةً لتحقيق الهدف النهائي للماراثون المصري الطويل الساعي إلى استعادة السودان ووضعه، من جديد، تحت كامل الهيمنة المصرية، مثلما حدث في الحقبة الخديوية، (1821-1885). فالنظام الإخواني الذي حكم السودان حتى الآن 36 عاماً أصبح أفراداً، بعد أن تبددت أحلامهم في قيام "دولة إسلامية" نموذجية، وبعد حملت عليهم أطراف البلاد السلاح وفقدوا السيطرة عليها انحصرت همهم في التمسك بالسلطة من أجل حماية ثرواتهم ومن شهوة الحكم والوجاهة الاجتماعية التي تمنحها السلطة للحاكم. وأفضل الطرق للحفاظ على السلطة، ومن ثم على الثروات هو دمج النظام الأوليغاركي السوداني، في النظام الأوليغاركي المصري، الذي جثوا على ركبهم وقبلوا قدميه لكي يسند ظهرهم نظير فتح كل الأبواب له لشطف موارد السودان، بل قبوله وصياً عليهم وشفيعاً لهم في المحافل العربية والدولية.

خلاصة القول، لن يتقدم السودان خطوةً واحدةً إلى الأمام، ما لم نعرف نحن السودانيين الكيفية التي نُبطل بها هذا الدور المصري المدمر بالوعي به، وبالوقوف ضده بقوة. إلى جانب ذلك، أن نعي خطر هذا التنظيم الذي تحوّل من أيديولوجية دينية منغلقة متجذّرة في سياق تاريخي بعيد، لا علاقة لها بهذا العصر، إلى مجرد عصابة جعلت من الدولة السودانية مزرعة خاصة بهم وحدهم لسرقة الثروات بمليارات الدولارات. أيضاً، لن تنهض مصر، نهضة حقيقية مستدامة، تليق بتاريخها القديم السابق لعصور الظلام والامتهان الأجنبي التي عاشتها، ما لم تعرف الطريقة الأمثل لخلق علاقة صحيحة منتجة مع السودان.

جعل الإخوان المسلمون نظامهم الذي أتقن فن البقاء يتحدث بعدد من الألسن. فعقب اتفاقية نيفاشا التي وقعها نظامهم مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق، كان الاتجاه هو العمل لجعل سنوات الفترة الانتقالية

التي تشاركت فيها الحركة الشعبية السلطة مع المؤتمر الوطني، خادمة لخيار الوحدة في الاستفتاء المقرر له أن يجري في نهايتها. لكن، ظلت صحيفة الانتباهة التي يملكها خال الرئيس البشير وعضو المؤتمر الوطني الطيب مصطفى تعمل وبشدة على إثارة نبرة نعرات الكراهية العرقية والدينية، وظلت تعمل بمثابة تحسد عليها في الدعوة لفصل الجنوب. وبالفعل، جرى الاستفتاء لتقرير مصير جنوب السودان، في نهاية فترة شراكة الحكم بين الطرفين، في عام 2011، اختار الجنوبيون بنسبة بلغت 99%، الانفصال عن جمهورية السودان. وقام الطيب مصطفى صاحب صحيفة "الانتباهة" بذبح ثور أسود احتفاءً بانفصال الجنوب. وأعقب ذلك الرئيس المخلوع عمر البشير بالقول: إن حقبة تطبيق الشريعة الإسلامية "المدغمسة"، أي الملتبسة وغير الواضحة والصريحة قد ولّت، وأن الفرصة قد حانت لحكومته لتطبيق الشريعة الإسلامية الصريحة. الشاهد أن تلون خطاب الإخوان المسلمين وحديثهم المتكرر عن أنهم إنما يدافعون عن وحدة البلاد وعن كرامة أهلها ليس سوى غطاء لذرائعية فجّة تدور حول أجندة حفنة من الأوليغارك المتسلطين من كبار الإخوان المسلمين، الذين لا يعينهم وطن ولا شعب ولا كرامة. وكل ما يعينهم هو ما يخدم أجندتهم الشخصية التي يلبسونها لباساً ليس لباسها.

ما وراء أكمة البحر والنهر

والآن، ونحن في هذه الحرب الضروس التي علا فيها خطاب الكراهية بصورة غير مسبوقة، علّت، وبصورة لافتة الدعوة لما تسمى "دولة البحر والنهر" وهي دعوة قائمة أساساً على أن المجموعات السكانية في الوسط والشمال النيلي مجموعات متجانسة. وينبغي عليها أن تتخلى عن هذه الدولة المليئة بخليط الأعراق والسحن والألوان والأديان واللغات، لتُنشئ دولة العرب، "أبناء العمومة"، كما يصفهم داعيها عبد الرحمن عيسى، في النطاق المحصور بين نهر

النيل والبحر الأحمر. ويعني ذلك التخلي التام عن بقية إقاليم السودان الطرفية. وهذا لسانٌ من الألسنة التي تفرعت أصلاً من لسان الإخوان المسلمين، ولا يختلف كثيراً عن لسان المرحوم الطيب مصطفى ولسان ربيع عبد العاطي. هذه ألسنة إخوان مسلمين أصبح يجمعها شيء واحد بعد فشل المشروع الإسلامي الذي أضاع 36 عاماً من أعمار السودانيين ومن عمر دولة الاستقلال السودانية، وأحالتها في نهايته إطفاف بهذه الحرب الأخيرة إلى ركابٍ من الانقراض والرماد، وجعل أهلها هائمين على وجوههم في فجاج الأرض. هذا الشيء الواحد هو رهنها بقاءها في السلطة والاحتفاظ بثرواتها، بل وزيادتها، بإلحاق السودان بمصر، مثلما كان حاله في العصر الخديوي في القرن التاسع عشر.

الطبقة الطفيلية اللاتونية

الإخوان المسلمون ليسوا السودانيين الوحيدين المستعدين لبيع بلدهم نظير حفظ أوضاعهم الاجتماعية؛ من أملاك وثروات ووجاهة، وغير ذلك. فنخب الإخوان المسلمين التي تحكمت في مصائر البلاد والعباد في العقود الثلاثة والنصف الماضية، ورثوا طبائع الطبقة النيلية التي ظلت ممسكةً بمفاصل السلطة والثروة في السودان، منذ قرون. هذه الطبقة إما كانت هي الحاكمة بالفعل، كما في السلطنة الزرقاء، أو ملتصقةً بالحاكم الأجنبي في فترة الاستعمار الخديوي للسودان، أو بالحاكم المحلي في كل عهود الحكم الوطني منذ الاستقلال، وإلى الآن. ما يفرق بين الإخوان المسلمين وبين تلك الطبقة التاريخية أنهم اتخذوا الإسلام مركباً يضلّلون به عامة الجمهور ناحلين منه خطاباً ظلامياً تجهيلاً يوظفونه أداةً لشلّ العقول من أجل توطيد سلطانهم، وجني الثروات الطائلة، وتحقيق الوجاهة الاجتماعية والرفاه لأنفسهم. لقد تبناوا النسخة السلطوية القمعية التي صنعت الإمبراطوريات في الماضي فنزعوا إلى التحكم المطلق في السلطة، وإلى

البطش الشديد بالمعارضين النزهاء، وتشويه سمعتهم باتهامهم بالباطل برقة الدين وبالعمالة للغرب، وغير ذلك من قبيح النعوت المنفّرة.

وكما سبق أن ذكرت، فإن طبقة رجال الدين السودانيين التي خلقها الاستعمار الخديوي لتوطيد سلطانه على السودان في القرن التاسع عشر، وقفت ضد الثور المهدية عندما اشتعلت ضد الاستعمار الخديوي البشع. فحين ضيّقت الثورة المهدية الخناق على الاستعمار الخديوي، قام الحكمдар عبد القادر باشا بتكليف عدد من رجال الدين الذين جعلهم الحكم الخديوي في السودان ذراعاً له. كلف الحكمдар عبد القادر باشا كلاً من المفتي شاعر الغزي، وهو عالم شريعة موفد من قبل الخديوية في مصر، ومحمد خوجلي قاضي عموم السودان، والسيد أحمد الأزهرى، وهؤلاء سودانيان بتأليف رسالة في تكذيب دعاوى المهدي. وألا يكتبوها كمجموعة وإنما يكتب كل واحد منهم رسالة على حده. فكتب كل واحد منهم ما طلبه الحكمдар، وركّزوا في رسالاتهم على ضرورة طاعة ولي الأمر وعدم الخروج عليه. كما أوضحوا أنه لا ضرورة لظهور مهدي في ذلك الوقت، لأن الأرض لم تُملأ ظلماً وجوراً، **وأن الجميع يرتعون في بحبوحة الأمن والسلم تحت رعاية الأفندي الخديوي، والناظر والحكمдар عبد القادر حلمي⁽¹⁾** (تكبير الفنت ووضع الخط أسفل الجملة من وضع المؤلف).

لم تأبه طبقة رجال الدين هذه قط بالبلد وشعبه وإنما اصطفت بكليتها مع الحاكم الأجنبي المستعمر ووظفت نفسها للدفاع عنه. فهو الذي قربها منه ومنحها الأراضي والثروات والقرب من دوائر الحكم.

(1) محمد إبراهيم أبو سليم، تاريخ الخرطوم، بيروت: دار الجيل (1999)، ص 230.

ربطت هذه الدائرة من رجال الدين ومن طبقة التجار نفسها مع المستعمر الخديوي وأصبحت جزءاً من بنية الحكم القائم إلى أن اقتلعتها الثورة المهدية. لكن الثورة المهدية ما لبثت في نهايات سنواتها أن أعادت إنتاج نفس هذه الطبقة، لكن على صورة جديدة. أثرت الطبقة المهدوية نفسها برغد العيش واضطهدت أهل الوسط والشمال بزعم أنهم متشككين لم يؤمنوا بالدعوة المهدية بصدق وإخلاص. وذهبت هذه الطبقة الجديدة إلى التنكيل بالشعب بكل من عارضها، بل وحتى الذين وقفوا منها موقفاً سلبياً. أعدمت هذه الطبقة الحاكمة المهدوية زعماء قبيلة الكبابيش، وقبيلة البطاحين، وقبيلة الرزيقات، وقبيلة الجعلين، وقبيلة الضباينة، وقبيلة رفاعة، كما اضطهدت وضيق الخناق على زعماء قبيلة الشكرية، وقبيلة الشايقية.

مما يستحق التأمل والدراسة في تطور البنيات السياسية والاجتماعية السودانية، أن من جرى اضطهادهم من قبل قبائل الوسط والشمال لم يحملوا السلاح ضد الحكم المهدوي. فهذه القبائل لم تتحد ضد الحكم المهدوي وإنما بقيت متشرذمة، الأمر الذي مكّنه من البطش بهم واحدة تلو الأخرى. وحين شتد البطش وتزعزع الأمن واستشرى السلب والنهب اتجهت بعض هذه القبائل للاستعانة بالأجنبي. لم تقاوم هذه النخب النيلية تسلط الخليفة عبد الله، باستثناء المقاومة القصيرة التي قام بها عبد الله ود سعد في ديار الجعلين، وأنزلت بالقبيلة نكبة كبيرة، وإنما اتجهت إلى التخابر مع حملة الفتح التي كان يجري إعدادها في مصر لاستعادة السودان. يمثل هذا الفعل حيزت هذه الطبقة لنفسها مقاعد في منظومة الحكم الجديد القادم. فالمهم هو الحفاظ على الأملاك والامتيازات، ولا يهم إن كان الحاكم مستعمرًا أجنبيًا أو حاكمًا وطنيًا. هذه الطبقة التي أتقنت عبر القرون فن التقرب من الحاكم أيًا كان والحفاظ على مكاسبها الخاصة بها لا تزال تمارس ذات

الدور الذي ظلت تمارسه منذ نشوء السلطنة الزرقاء في بدايات القرن السادس عشر الميلادي. ولا تزال سلالة من تحدرُوا من هذه الطبقة التي ربطت نفسها بالحاكم، أيًا كان نوعه، تسيير على درب أسلافها. تتكون هذه الطبقة من رجال دين؛ من علماء الشريعة الذين لا يقفون ضد حاكم قط؛ أجنبيًا كان أو وطنيًا، وأيضًا العديد من شيوخ الطرق الصوفية. هذه الفئة العريضة من طبقة التجار وأصحاب الأملاك ومختلف الصناعات هي التي لا تبالي الآن، من أجل حفظ أملاكها وأموالها وفرصها في تنمية ثروتها، أن يجري إلحاق السودان بمصر وتذويبه فيها. ويبدو، كما يقال، إن التاريخ يعيد نفسه.

تمددت هذه الطبقة الطفيلية الملتصقة بنظام الحكم، أيًا كان، خاصةً في فترة حكم الإخوان المسلمين الأخيرة (1989-2025)، فضمت إلى ناديها كثيرًا من الأكاديميين، والمثقفين، والإعلاميين، ونجوم المجتمع من مختلف حقول الفنون والرياضة، وغير ذلك. ودعونا ننظر الآن إلى الاصطفافات في هذه الحرب الجارية الآن، وسنرى بوضوح شديد أين وضع أنفسهم هؤلاء طيلة الفترة المظلمة التي حكم فيها الإخوان المسلمين السودان، ولا يزالون، وأين حددوا مواقعهم في حلبة الصراع. هذه الطبقة المصابة بهذا الداء التاريخي العضال، نقلت داءها إلى خارجها فأصاب قطاعًا عريضًا من الناس؛ من متعلمين وغير متعلمين، ممن يقعون خارج دائرتها، وليس لهم نصيب بأي قدر في امتيازاتها. وما أصابتهم به هو داء السلبية، فأصبحوا يؤثرون الوقوف على السياج والإكتفاء بالصمت والفرجة، والقبول بما يسفر عنه العراك أيًا كانت نتائجه. هؤلاء لا يقدمون على أي مخاطرة ولا يقتربون قط من ساحة العراك، حرصًا على السلامة؛ سواءً أكانت سلامةً جسديةً، أو سلامةً معنوية. ويمثل هؤلاء الآن الغالبية العظمى من الشعب السوداني، للأسف الشديد.

فزاعة تقسيم السودان لتبرير السلبية

الإيثار للسلامة يتخذ صوراً مختلفة، ويتخذ أصحابه لتبريره ذرائع مختلفة. وعلى سبيل المثال، فإننا نجد أن قوى الثورة، وأعني هنا تحالف "صمود" وهو الشق المتبقي من تحالف "تقدم" قد عارضوا مجموعة تأسيس التي تشكلت في نيروبي، ودعت إلى تشكيل حكومة في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، والحركات المسلحة الأخرى. نأت هذه المجموعة بنفسها من تحالف نيروبي وميثاقه التأسيسي ودستوره بحجة أن ذلك سيقود إلى تقسيم السودان. هذا في حين لو قرأ هؤلاء مجمل ما ظل يجري داخل بنية الإخوان المسلمين، لتبدت لهم الحقائق التالية:

1. فكر تنظيم الإخوان المسلمين في مثلث حمدي منذ عام 2005.
2. في عام 2011 قبل تنظيم الإخوان المسلمين فصل جنوب السودان بعد أن خطط له، كما احتفل باكتماله.
3. أعلن البشير في عام 2011 استعداداه لمنح 10 ملايين مصري فرصة الاستيطان في السودان، وزراعة 250000 فدان.
4. دعا وزير خارجية نظام الإخوان المسلمين، عل كرتي، في عام 2013، إلى استيطان المصريين في الإقليم الشمالي قليل السكان.
5. ارتفعت أثناء هذه الحرب أصوات دعاة "دولة البحر والنهر" المنادين بالتخلص من الأقاليم التي يغلب فيها ذوو الأصول الزنجرية.
6. ارتفعت أصوات النخب التجارية والصناعية داعية إلى دمج أقاليم السودان الشمالية في مصر. وقد جهر بهذه الدعوى "الخبير الوطني" لتنظيم الإخوان المسلمين، ربيع عبد العاطي.

7. منذ صعوده إلى رئاسة مجلس السيادة الانتقالي فتح الفريق البرهان البلاد للنظام المصري لنهب خيرات السودان، مقابل أن تقدم له مصر السند العسكري والدبلوماسي وتسوق استمراره في السلطة لدى دول الخليج لكونه سوف يقفل الطريق على التحول الديمقراطي الذي تخشاه هذه الدول، إضافة إلى منح هذه الدول ما تريد من أراضي السودان التي ظلت على الدوام تتطلع لحيازتها.

إن المرء ليعجب حقًا كيف فات على هؤلاء الذين يجلسون في قمة منصة تحقيق أهداف ثورة ديسمبر 2018، أن خطة تقسيم السودان كانت معدة منذ عقود لدى تنظيم الإخوان المسلمين الحاكم. وأن تنفيذ هذه الخطة كخطة بديلة في حالة فقدان القدرة على السيطرة على كل البلاد، سيجري تفعيله في الظرف الذي يحتم من منظورهم ذلك التفعيل. بل وضح الآن أن هذه الخطة قد تعدت مجرد التخلي عن أقاليم السودان، خارج نطاق النهر والبحر، ووصلت إلى درجة الجهر بضرورة دمج ما تبقى من الدولة السودانية في الدولة المصرية. وقد أوردنا في الشواهد الأولية على ذلك ما يكفي، وسوف نورد شواهد إضافية موثقة على ذلك في الفصول التالية. عمومًا، لو سارت الأمور على هذا المنوال، فإن شمال السودان وربما وسطه سيسقط، من تلقاء نفسه، في الفك المصري المتلهف لابتلاعه منذ فجر التاريخ، كما تسقط الثمرة الناضجة على الأرض.

الفصل الرابع

4

موارد السودان المنهوبة

من العوامل التي هيأت الفرص لكي تصبح موارد السودان الخام نهباً للجيش ولمنتسبي الحركة الإسلامية، وما يحيط بهم ممن يوالونهم من التجار، إنشاؤهم الدولة الموازية، التي استقلت بنفسها عن الدولة الأم في السودان. هذه الدولة الموازية أصبحت تعيش في داخل الدولة، كما تعيش الدودة الشريطية في أمعاء الإنسان.

فهي التي امتصت غذاء الدولة السودانية حتى أيستها. وكما سبق أن أشرنا، خلق تنظيم الإخوان المسلمين لنفسه، منذ أن أطاح بالحكم الديمقراطي في السودان في عام 1989، دولةً موازيةً، تدير اقتصاداً موازياً يتحرك خارج الأطر المؤسسية المعروفة لأي دولة. فأصبحت هناك دولةٌ خاصة بتنظيم الإخوان المسلمين فاحشة الثراء، غارقةٌ في الفساد حتى أذنيها، وهناك الدولة الأم التي تعيش حالةً من الفقر المدقع ومن انهيار مضطرد للخدمات؛ كالكهرباء والمياه والاتصال والأمن والتعليم والصحة والنظافة العامة، وغير ذلك. أهل الدولة الموازية هم التنظيم الحاكم والقوى الأمنية المتمثلة في الجيش وجهاز الأمن بكل أفرعه، والشرطة، والمليشيات الخاصة بالتنظيم. إضافةً إلى أصحاب المصالح من الرأسماليين الطفيليين الذين يتحلّقون حول كل نظامٍ للحكم، أيًا كان، كما سلفت الإشارة. وقد أشار وزير المالية الأسبق الراحل، إبراهيم منعم منصور، الاقتصادي المرموق، الذي شغل منصب وزير المالية في فترة حكم الرئيس جعفر نميري، إلى سيطرة الجيش وقوى الأمن على الاقتصاد في رسالةٍ حديثةٍ بعث بها في عام 2021 إلى كلٍّ من الفريق عبد الفتاح البرهان ونائبه آنذاك، الفريق محمد حمدان دقلو. وأحب أن أقتطف منها هاتين الفقرتين:

وكما هو معلوم فإن القوات المسلحة على مختلف العهود
لم تقم بـ (غزو) دولة أو الحصول على (غنائم) منها حتى

تكون لديها ممتلكات خاصة بها. وليس من أغراضها، كما أعلم، العمل في الزراعة أو الصناعة أو التجارة حتى يكون لها - رأس مال تستثمره في شراء المحاصيل واللحوم وتصديرها⁽¹⁾.

وفي هذا إشارة واضحة أن الشركات التي تديرها القوى الأمنية جاء رأس مالها من جيب الشعب، ورغم ذلك فإن إدراتها تجري بعيداً عن عين الشعب الممثلة في وزارة المالية. فهذه الأموال محجوبة تماماً عن أن تعمل لتخفف عن الشعب صعوبة الحياة المعيشية. ويمضي إبراهيم منعم منصور ليؤكد أن المؤسسات المالية العالمية تعرف تمام المعرفة أن قوى الأمن؛ من جيش وجهاز مخابرات وشرطة وغيرها هي التي تنهب أموال الشعب وتفقر الدولة. وقد أورد في هذا الصدد هذه الفقرة:

عندما ذهب دكتور إبراهيم البدوي فور تعيينه لتحسس دور المجتمع الدولي والمانحين لدعم السودان كان صندوق النقد الدولي - كممثل للمجتمع المالي الدولي - صريحاً معه. وأعطاه (روشتة) هي تقريرٌ يقول: إن الأموال التي

(1) راجع: إبراهيم منعم منصور، لا نكتم الشهادة، موقع "سودانيز أونلاين"، على الرابط: <https://shorturl.at/xzPrv>

تمتلكها الشركات الأمنية تغطي ما ينتظره السودان من
المانحين. لذلك يجب أيلولة شركات الأجهزة الأمنية إلى
وزارة المالية⁽¹⁾.

وقد حاول الدكتور إبراهيم البدوي ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك إعادة
أموال الدولة الموازية إلى وزارة المالية، لكن هذه المحاولة فشلت. فلجأوا
للخيار الثاني الذي أعطته لهم المؤسسات الدولية وهو رفع الدعم، فانبرى
لذلك اليساريون قائلين كعادتهم إن رفع الدعم خط أحمر، وإن روشتة البنك
الدولي مرفوضة تماماً. وعموماً، فإن محاولة إدماج الدولة الموازية في الدولة
الأم هي التي أيقظت شيطان هذه القوى المكونة من مجمل القوى الأمنية ومن
الشیطان الأكبر المتمثل في أثرياء الإخوان المسلمين. الأمر الذي انتهى إلى
الإطاحة بالفترة الانتقالية برمتها، ثم ما لبث أن قاد الأمور في وجهة إشعال
هذه الحرب المدمرة الجارية الآن. فالغرض كان منذ البداية قتل الثورة، لكي
يعود من أنشأوا الدولة الموازية إلى السلطة منفردين. ويتم، من ثم، إغلاق
الباب نهائياً على إصلاح بنية الدولة وعلى قيام أي ثورة تطالب بالحرية
والسلام والعدالة.

منذ تدبيره الانقلاب على النظام الديمقراطي في السودان، في عام 1989، شرع
الدكتور حسن الترابي في تمكين أتباعه من كل مفاصل الدولة. وأتبع ذلك بتحويل
الأملك العامة للدولة إلى أملك لتنظيمه الحاكم والمنظومة الحكم القائمة. وبعد
إبعاده الترابي في عام 1999، ركز الرئيس المخلوع عمر البشير، على حماية نفسه
بالجيش والأجهزة الأمنية لكي يأمن على نفسه من أي انقلاب تقوم به المجموعة
التي ذهبت مع الدكتور حسن الترابي. تطورت الأمور منذ نهاية العشرية الأولى

(1) نفس المصدر السابق.

لنظام البشير ليصبح الجيش والأجهزة الأمنية، بمرور السنوات، دولةً كاملةً مستقلةً، تدير اقتصاداً ضخماً موازياً، يجري خارج إطار الدولة الأم وأجهزتها التي تقع عليها مهمة رقابة المال العام. وهي دولة تكسب مليارات الدولارات لكنها لا تصرف إلا على نفسها، فقط. وكما ذكر رئيس وزراء الفترة الانتقالية، عبد الله حمدوك، الذي أطاح الفريق البرهان حكومته في 25 أكتوبر 2021، إن حوالي 80% من شركات القوات المسلحة والقوات النظامية تعمل خارج ولاية وزارة المالية على المال العام.

في عام 1993 أنشأ النظام الإخواني في السودان ما تسمى منظومة الصناعات الدفاعية، التي ضُمَّت، ضمن ما ضُمَّت، مجمع اليرموك للصناعات العسكرية، ومجمع جياذ الصناعي الضخم في منطقة الباكير جنوبي الخرطوم. كما ضُمَّت مجمع ساريا الصناعي في العاصمة الخرطوم، الذي جرى إنشاؤه في عام 1997. وكغيرها من الجيوش العربية التي سيطرت على مختلف البلدان، اتجهت القوات المسلحة السودانية إلى السيطرة على الاقتصاد ووضعه تحت قبضتها، بل، وقامت بإدارته خارج إطار الدولة. تعدت أنشطة الجيش الصناعات الدفاعية وأخذت تنشيء العديد من الشركات التجارية التي انخرطت في مختلف الأنشطة الاقتصادية. وقد أوردت صحيفة الراكوبة في 8 سبتمبر 2011، أن موسى كرامة المدير الأسبق لشركة الصمغ العربي، الذي كان جزءاً من المنظومة الحاكمة، قال: إن بنية الإقتصاد السوداني قد جرى إخراجها عن مسارها، لتصب في صالح الموالين للحكومة من جيش وشرطة وقوى أمنية. فهؤلاء هم من جعلهم النظام يهيمنون على الشركات شبه الخاصة. وذكر كرامة، أيضاً، أن النظام يمنح ما أسماه "الشركات الرمادية"، العقود بصورة غير شفافة. وقال إن 413 شركة شبه حكومية تسيطر على الاقتصاد السوداني. وأن هذه الشركات ترفض الخضوع

للتدقيق والمراجعة⁽¹⁾. كما أورد الصادق على حسن المحامي الذي تجمعه صلة قرابة بموسى كرامة، في تقرير له نشرته صحيفة الديمقراطية في أول يونيو 2021، أن موسى كرامة قال له: لديّ وصية أريدك أن تنقلها لجماعتكم في الحكومة (يقصد حكومة الفترة الانتقالية): هنالك أشياء بالضرورة أن يسمعوها متعلقة بالذهب والتعدين وحصائل الصادر والشركات والأفراد الذين ينهبون ثروات البلاد. وكذلك، التهريب الذي لا يزال مستمراً من خلال شبكة متكاملة تضم نظاميين يعملون بموائى السودان الجوية والبحرية والبرية، وشبكات خارجية. إلى جانب ذلك هناك قضايا الصمغ العربي والتهريب المستمر واختلال ميزان الصادر والوارد بسبب السياسات الخاطئة⁽²⁾.

عبر البرهان استباح مصر موارد السودان

ورث البرهان هذه البنية الاقتصادية المختلة من نظام سلفه الرئيس المخلوع عمر البشير، فقام بحراستها بل وبالتوسع فيها وتقويتها. سيطر الجيش وجهاز الأمن على تجارة السلع الضرورية. وإلى جانب سهولة جني المال من التجارة في السلع الضرورية الأكثر استهلاكاً، فإن السيطرة على هذا المجال كان لها منذ فترة حكم الرئيس عمر البشير، هدفٌ آخر، وهو استخدامها في خنق أي نظام يعقب نظامهم؛ سواءً إن جاء بثورة شعبية أو بانقلاب عسكري. وهذا ما حدث بالفعل لحكومة الفترة الانتقالية التي قادها الدكتور عبد الله حمدوك. فقد خلقت قوى النظام القديم لحكومة حمدوك ضوابط معيشية بالغة الشدة، كما سبق أن ذكرنا.

(1) راجع: أقرّ بعض ما جاء فيه ونفى مقابلته لأي مسؤول أميركي.. كرامة: ما أورده (وكيليس) عني نقل من ندوات عامة، صحيفة "الراكوبة"، على الرابط: <https://shorturl.at/gDGsQ>.

(2) راجع: د. موسى كرامة... وصية لحمدوك، صحيفة الديمقراطية، على الرابط: <https://shorturl.at/QzL7t>.

وهذه الشركات بالإضافة إلى سيطرتها على السلع الضرورية؛ كدقيق الخبز والوقود، فإنها تسيطر أيضاً على وسائل نقل وتوزيع هذه السلع. وعلى سبيل المثال فيما يتعلق باحتكار شركات الجيش تصدير اللحوم، أوردت صحيفة الراكوبة الإلكترونية في 14 مارس 2021، أن وزير التجارة والتموين في الفترة الانتقالية، على جدو، أعلن عن إبرام اتفاق مع نظيره المصري على فتح تصدير الماشية للشركات السودانية دون احتكار لأي جهة. شريطة أن تقوم الشركات المصدرة بتحويل العائد للدولة من الصادر إلى بنك السودان، مشيراً إلى إيقاف الشركات التي لا تلتزم بتحويل عائدات الصادر⁽¹⁾. ويدل هذا على أن عوائد الصادر في الفترة السابقة التي كانت فيها شركات الجيش تحتكر تصدير الماشية إلى مصر، لم تكن تعود إلى الخزينة العامة. وقد كانت شركة الاتجاهات المتعددة، التي تتبع للجيش، هي التي تحتكر تصدير الماشية الحية واللحوم إلى مصر، وفق اتفاق خاص، قبل الإطاحة بالرئيس عمر البشير. وواضح أن ما تضمنه حديث وزير التجارة والتموين في حكومة حمدوك التي أطاح بها الجيش بقيادة الفريق عبد الفتاح البرهان، أنه عمد إلى تنبيه الجانب المصري إلى أن شركات الجيش لم تكن تدفع عوائد الصادر لوزارة المالية، وإنما كانت تحتفظ بكل ما تحصل عليه من التصدير إلى مصر، لنفسها.

سوريون يهربون الفحم السوداني

لقد سبق أن ذكرت أن درجة الاستباحة التي جرت لموارد السودان، منذ أن صعد الفريق البرهان إلى قمة السلطة، لم تحدث منذ أن ظهر السودان إلى الوجود. والسبب في ذلك أن البرهان قاىض مصر أن تحمي استثماره في السلطة

(1) راجع: وزير التجارة السوداني يعلن عن اتفاق مع مصر بشأن تصدير الماشية، موقع "الشروق" على الرابط: <https://shorturl.at/0YwgX>.

نظير فتح الباب لها لنهب موارد السودان. وهو لم يكن مبتدراً لفاجعة نهب موارد السودان التي وصلت حدّاً لا يُصدق. فقد تفاقمت هذه الظاهرة بصورة بشعة عقب اغتصاب تنظيم الإخوان المسلمين للسلطة وإنشائهم عبر ما أسموه "التمكين" الدولة الموازية. ورث البرهان نهج استباحة موارد البلاد وإخفاءها عن عيون الشعب وتحويل عوائدها للجيوب الخاصة من سلفه الرئيس المخلوع عمر البشير. وهو أمر شهد به عليهم زعيمهم وعرابهم الذي سطا لهم على السلطة وسلمها لهم، ثم أبعدوه، الدكتور حسن الترابي⁽¹⁾. لكن الفريق البرهان زاد كثيراً جداً في استباحة موارد البلاد على ما ورثه من الرئيس المخلوع عمر البشير. وعلى سبيل المثال، جرى الكشف عن أن الفحم المستخرج من حطب الطلح السوداني، المعروف بجودته العالية، يجري إنتاجه وتهريبه بواسطة رجال أعمال سوريين. وغالباً ما يكون هؤلاء السوريون من جماعة الإخوان المسلمين السورية الذين أتاح لهم نظام عمر البشير فرص الاستيطان في السودان، وقام بمنحهم جوازات سفر سودانية بلا استيفاء للشروط القانونية. بل كشفت لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989 أن شقيق الرئيس البشير كان يبيع جوازات السفر السوداني لمن يطلبها من العرب والأفارقة⁽²⁾. هذا التصدير غير القانوني للفحم السوداني جرى الكشف عنه في الفترة الانتقالية التي ترأس وزارتها عبد الله حمدوك. فقد أوردت صحيفة الجريدة في 2019/9/17 أن رئيس الهيئة الفرعية لعمال رئاسة الهيئة النقابية القومية للغابات معتصم محمد، كشف عن تورط رجال أعمال سوريين في تهريب فحم الطلح الذي تمّ إيقاف تصديره بطرق غير قانونية بقرار رسمي

(1) راجع: مقابلة قناة الجزيرة في برنامج "شاهد على العصر، التي أجراها، أحمد منصور، مع الدكتور حسن الترابي، تطبيق "يوتيوب"، على الرابط: <https://shorturl.at/dQ6WX>.

(2) راجع: السودان: السلطات توجه اتهام لشقيق البشير ببيع جوازات سفر لأجانب، صحيفة **التغيير**، على الرابط: <https://shorturl.at/CwUYM>.

منذ العام 2013. لكن، رغم ذلك، ظهر أن هناك سورين لا يزالون يعملون في تصديره إلى الخارج. وقال إن تلك المخالفات أدت إلى فقدان البلاد 17 مليار دولار من عائدات الفحم بسبب تصديره بهذه الطرق غير القانونية، وأن هذا النشاط تسبب في زيادة كبيرة في معدلات التصحر⁽¹⁾.

مصر تصدر الفحم السوداني!

يمكن أن يستورد بلدٌ ما موادَّ أوليةً من بلد آخر ثم يُضفي عليها من خلال التصنيع قيمة مضافةً ويقوم بتصديرها. لكن سلعة كالفحم هي في الأصل سلعة جاهزة للتصدير، ويمكن لبلد المنشأ وهو السودان، أن يقوم بتغليفها وتصديرها مباشرةً، والحصول في مقابلها على عملات صعبة، بدلًا عن بيعها للمصريين بالجنينة السوداني، لتقوم مصر بتصديرها وتكسب من وراءها عملة حرة. لدهشتي، أثناء بحثي في شبكة الإنترنت عثرت على موقع هيئة تنمية الصادرات المصرية الذي يُرمز إليه بالإنجليزية بـ EDA. ورد في هذا الموقع أن شركة مرجان للفحم النباتي تملك مصانع وشركات لإنتاج وتصدير فحم الطلح السوداني من السودان إلى كافة الدول العربية والأوروبية. وأن في وسع هذه الشركة التوصل إلى أي ميناء حول العالم. وتقول الشركة في الترويج لبضاعته هذه: "فحم الطلح السوداني معروف بجودته العالية ومنافسته لجميع أنواع الفحم النباتي حول العالم"⁽²⁾. (تكبير الفنت ووض الخط تحت الجملتين السابقتين من وضع المؤلف).

أيضاً، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أوردت صحيفة التغيير الإلكترونية في 11

(1) راجع: الجريدة: تورط سورين في تهريب فحم الطلح، موقع "أخبار السودان"، على الرابط: <https://shorturl.at/Jj2Y5>.

(2) راجع: فحم طلح سوداني، "موقع هيئة تنمية الصادرات المصرية EDA"، على الرابط: <https://shorturl.at/cpOCq>.

مارس 2023، أن هناك تزايداً في عمليات التهريب للسلع السودانية لمصر، خاصةً عقب افتتاح معبر أرقين. وأن كميات من الذهب السوداني المُهرَّب يجري ضبطها في المعبر من قبل الجانبين المصري والسوداني. كما أوردت أن أعداد الماشية التي تصدر يوجد بينها إناث بأعداد قليلة، ويبدو أن السبب في ذلك أن الإناث يجري تهريبهن عبر البر بالطرق البديلة، وتقوم به عصابات متخصصة تضم سودانيين ومصريين. كما أوردت الصحيفة أن كميات من السمسم يجري تصديرها بطريقة رسمية وأن عدد الشاحنات التي تذهب يومياً إلى مصر، وعلى متنها أبقار حوالي (11) شاحنة في اليوم، وتحمل الشاحنة حوالي (150) رأساً. وقد ذكر عضو القوى الثورية المسماة "تروس الشمال" التي كانت تحجز الشاحنات المصرية الخارجة من السودان، عبد الوهاب سعيد للصحيفة: إنهم اكتشفوا كميات من الشاحنات تحمل إناث الإبل والضأن والأبقار إلى جانب لحوم ذبيح وأطنان من اللحوم المجمدة ليست عليها أختام أو ديباجات. وقال إن هذا الأمر يفتح الباب للمصريين لتغيير اسم بلد المنشأ والإنتاج. أيضاً أوردت صحيفة التغيير الإلكترونية في 19 يناير 2022، أن مدير إدارة الهندسة الزراعية بمشروع الجزيرة، المهندس محمد عبد الله الجدع، وصف ما يحدث في قطاع القطن بالفوضى، وكشف عن تهريب القطن ببذوره دون حلج، إلى خارج السودان بواسطة أجانب. هذا النهب الواسع لثروات السودان ليس وقفاً على هذه السلع التي ذكرناها، فهذه مجرد نماذج. فهناك سلعٌ سودانيةٌ كثيرةٌ عُرف السودان بإنتاجها يجري تهريبها بكميات ضخمة، كالصمغ العربي، وبذور التبليدي "القونقوليس"، والكركي، وحب البطيخ، والفول السوداني وغيرها⁽¹⁾.

(1) راجع: شكاوى من تهريب الأجانب لأقطان السودان «خام» وخسائر بملايين الدولارات، "صحيفة التغيير الإلكترونية"، على الرابط: <https://shorturl.at/QwYQm>.

مصر تصدر زيت السمسم السوداني

أما بخصوص الزيوت والكر كدى وبعض السلع السودانية الأخرى، فقد أكد رئيس شعبة مصدري الحبوب الزيتية، محمد عباس، وجود فساد وعملٍ ممنهجٍ يجري في صادر الحبوب الزيتية. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الفول السوداني والحبوب الزيتية الأخرى. وشنَّ هجوماً عنيفاً على بنك السودان المركزي وجهاتٍ أخرى، لم يسمها، قائلاً إنها تعمل على عرقلة صادر الحبوب الزيتية عن طريق منع الدفع المقدم باعتبارها تحويلات غير حقيقية. وأوضح أنهم ظلوا يشكون لمدة عامين من الفوضى والتلاعب في صادر الحبوب الزيتية عبر "فورمة" (دي أي)، وعدّها تهريباً مقنناً. وأوضح عباس أن وزارة التجارة تصدر سنوياً إلى مصر 135 ألف طن سمسم بما قيمته 140 مليون دولار، عدّها تهريباً مقنناً. وأشار إلى أن مصر تأخذ سنوياً كركدي وسممكة وسمسمًا بما قيمته أكثر من 300 مليون دولار. وأوضح أنهم طالبوا مراراً باعتماد قرار الدفع المقدم، إلا أنه قوبل بالرفض. وشدد على ضرورة اعتماد الدفع المقدم خاصة مع دول الجوار⁽¹⁾.

وقد نقلت نفس هذا الخبر صحيفة الراكوبة الإلكترونية ونسبت إلى محمد عباس قوله: إن ما بين 40 إلى 50 عربة شاحنة تخرج إلى مصر يومياً. وشدد على ضرورة اعتماد الدفع المقدم خاصةً مع دول الجوار، ونوه إلى أن السودان يفقد سنوياً من 200 إلى 250 مليون دولار تذهب إلى مصر، الأمر الذي عده تخريباً للاقتصاد السوداني. وأضاف أن الحكومة لا تقبل الدفع المقدم لأنها هذا هو ما تريده. وأضاف أن مصر تصدر إلى الخارج سنوياً 100 طن من زيت السمسم المجلوبه حبوبه من السودان. كما أشار إلى تصدير آلاف الأطنان من السمسم في

(1) راجع: غرفة الزيوت: فقدان (250) مليون دولار سنوياً بسبب تهريب الحبوب، صحيفة "مدايك"، على الرابط: <https://shorturl.at/LJvP1>.

العام السابق إلى الصين ومصر، من غير غربة⁽¹⁾.

مصر على وشك الإطباق على السودان

من يتابع مواقع التواصل الاجتماعي هذه الأيام لابد أن يلحظ انشغالاً مصرياً يبلغ حد الهوس بالسودان. في هذه المواقع تجد من يحتفلون بالغناء السوداني الذي لم تستسغه ذائقتهم في يوم من الأيام. كما تجد إشادات بأخلاق السودانيين وكرمهم واهتماماً بالعادات الاجتماعية السودانية، وغير هذا من الجهالات المصرية التملُّقية الاسترضائية التغفيلية الفجة. وهذا أمرٌ نبه إليه الأستاذ محمود محمد طه المصريين قبل أكثر من ثمانين عاماً، حين خاطب في عام 1952 قائد الانقلاب على النظام الملكي في مصر اللواء محمد نجيب بهذه العبارة: "إن السودانيين قومٌ يؤذيهم أن يطمع طامعٌ فيما يحمون، كما يؤذيهم أن يبالغ في العطف عليهم العاطفون". ولا يأخذني شكٌ أبداً أن بعض ما غصّت به وسائط التواصل الاجتماعي المصرية مؤخراً، يجري وفقاً لحملات منظمة يقف وراءها جهاز المخابرات المصري، الذي شعر أن لحظة الإطباق على السودان، من جديد قد أزفت. ومن يُرد أن يعرف كيف تخطط مصر للإطباق النهائي على السودان، في فترة وجود البرهان في السلطة، ولماذا هي حريصة كل الحرص على وجوده فيها، عليه مشاهدة الفيديو الذي أعده وبثه الصحفي المصري محمد عاصي، الذي يصف نفسه بأنه "صحفي اقتصاد". وقد قام السودانيون بنشر هذا الفيديو بكثافة على مواقع التواصل الاجتماعي. وإلى جانب ذلك، هناك سياسيون واقتصاديون يتحدثون عن ضرورة الذهاب إلى السودان وشراء الأراضي فيه واستخدام مياهه لصالح مصر، ومن أمثلة ذلك د. محمود عمارة. وسوف أقوم بعرض لمحتوى ما

(1) راجع: شعبة الحبوب الزيتية: السودان يفقد (250) مليون دولار سنوياً تذهب إلى مصر، صحيفة "الراكوبة"، على الرابط: <https://shorturl.at/2fR6l>.

بته محمد أبو عاصم، فما ورد على لسانه يحتاج إلى تسليط الضوء. فأخطار الهيمنة المصرية وفقاً لما احتواه هذا الفيديو من إشارات، سوف تتعدى السودان لتصل إلى كل الجوار الجنوبي لمصر؛ القريب منه والبعيد في هجمة واسعة على موارد الدول الأفريقية، يمكن أن نصفها بأنها توسعٌ خديويٌّ ناعمٌ جديدٌ.

التَّعَمُّيَّةُ على ما تحصل عليه مصر من السودان

للأنظمة المصرية المتعاقبة نهجٌ ثابتٌ في التَّعَمُّيَّةِ على ما تحصل عليه من السودان. وربما دخل هذا في باب "يكاد المريب أن يقول خذوني". ومن أمثلة التعميمات المصرية على ما يجيئها من السودان، ما ورد في تقريرٍ لمركز البحوث الزراعية المصري، الذي يُرمز إليه بـ ARC وموقعه على شبكة الإنترنت <https://shorturl.at/IRUHq>. ذكر أحد تقارير هذا الموقع أن قيمة الواردات المصرية من اللحوم الحمراء من أستراليا، والدنمارك، وألمانيا، والصومال، وأمريكا تصل إلى حوالي 94.6% من إجمالي الواردات المصرية من اللحوم ومشتقاتها الصالحة للأكل خلال متوسط الفترة 2018-2022. وأرجو أن يلاحظ القارئ أن اسم السودان لم يرد هنا على الإطلاق، رغم أنه البلد الذي تذهب منه اللحوم الحية والمذبوحة إلى مصر بالشاحنات يومياً. فتقديم الإحصائية بهذه الصورة يخفي دور السودان كلياً في مد مصر باللحوم. لكن دعونا، في المقابل، نقرأ ما أورده موقع "العربية بيزنيس" في 22 يناير 2025، حيث قال: إن وزارة الزراعة الأمريكية تتوقع في تقرير حديث لها أن تتراجع واردات "القاهرة" من الماشية الحية بنحو 44% خلال العام الجاري. وأن هذا يحدث على خلفية استمرار أزمة الحرب الدائرة في السودان، وهو البلد الأكبر توريداً للحوم الحية إلى مصر⁽¹⁾. (الخط

(1) راجع: واردات مصر من اللحوم الحية تتراجع إلى أدنى مستوى على الإطلاق .. بلغت 40 مليون دولاراً في 2024، موقع "العربية بيزنيس"، على الرابط: <https://tinyurl.com/t55mux4k>.

تحت الجملة من وضع المؤلف). واللحوم الحية التي تذهب إلى مصر هي اللحوم التي تقوم مصر بتصديرها إلى بقية أجزاء العالم بسبب ارتفاع الطلب عليها لجودتها العالية، وفقاً لشهادة وزير التجارة المصري، المهندس، أحمد سمير صالح. فقد قال هذا الوزير أن منتجات مصر من اللحوم قد حازت على المستوى الأول عالمياً لأنها تعتمد على الثروة الحيوانية السودانية، التي تُعدُّ عالمياً من أفضل وأجود المنتج في العالم، لأنها تعتمد بنسبة مائة في المائة على المرعى الطبيعي، ما أكسبها إقبالاً عالمياً على المستوى الأول. أما بخصوص المنتجات المصرية من الجلود، فقد قال: إننا نفخر بهذا القطاع الحيوي الذي، أيضاً، بفضل الله، تصدر المرتبة الأولى عالمياً لجودة المواشي السودانية وخلوها من الأمراض⁽¹⁾. (تكبير الفنت والخط تحت الجملة من وضع المؤلف).

مصر تُصدّر السمسم!

يقول موقع استاتيسستا Statista الإحصائي: أصبح السودان اعتباراً من عام 2021، المنتج الرئيسي لبذور السمسم في أفريقيا. أنتج السودان من بذور السمسم ما يزيد عن 11.19 مليون طن متري. وتلي السودان في ذلك تنزانيا ونيجيريا بكمية إنتاج بلغت 700 ألف طن متري⁽²⁾. ولنلاحظ هنا الفرق بين السودان وبين ثاني أكبر المنتجين في إفريقيا، وهما نيجيريا وتنزانيا اللتان تنتجان أقل من مليون طن متري، في حين ينتج السودان أكثر من 11 مليون طن متري. أما مصر فقد جاءت القطر رقم 15 في إنتاج السمسم في إفريقيا، بإنتاج لا يتعدى 45 طناً في السنة، في حين أن إنتاج السودان من السمسم يتعدى 11 مليون طن. ومع ذلك

(1) راجع: د. عبداللطيف محمد سعيد يكتب: ما رأي السودان في هذا التصريح؟ موقع "النورس" على الرابط: <https://shorturl.at/IFX9q>.

(2) راجع موقع Statista على الرابط: <https://shorturl.at/zoHMT>.

تصدر مصر السمسم إلى العالم. ويقول موقع تنمية الصادرات المصرية EDA، إن شركة ليجند انترناشونال Legend International Company تستطيع تصدير 100.000 طن من السمسم شهرياً لمن يطلبها⁽¹⁾. ويعني هذا أن هذه الشركة تستطيع توفير أكثر من مليون طن من السمسم سنوياً للمستوردين. فكيف يحدث هذا وإنتاج مصر من السمسم لا يتعدى 45 ألف طن في العام؟ ما أورده هذا الموقع عن قدرة مصر على تصدير السمسم يقدم أقوى الأدلة على نهب مصر للمنتجات السودانية. كما يقدم أقوى الأدلة على بشاعة منظومة الفساد المؤسسي التي أقامها تنظيم الإخوان المسلمين في السودان التي سمحت بهذا النهب الضخم الذي جرى في فترتي حكم الرئيس المخلوع عمر البشير، والفريق عبد الفتاح البرهان. بل، إن الفريق البرهان في طريقه إلى رهن السودان بكل ما فيه للنظام المصري.

المعروف أن إنتاج السمسم يكثر في المنطقة المدارية، وأكثر منتجه في العالم هي دول ميانمار والصين والهند والسودان وتنزانيا ونيجريا وإثيوبيا. يقول موقع تنمية الصادرات المصرية EDA، الذي أشرنا إليه سابقاً، أن شركة أخرى اسمها "ميزا فودز" Meza Foods المصرية، تصدر بذور السمسم الذهبي ذات الجودة العالية من مصر إلى الأسواق الخارجية بأسعار تنافسية، وأن في وسعها توفير 100 طن في اليوم. ففي حين يتحدث موقع تنمية الصادرات المصرية عن هذه المقادير الضخمة التي تقوم هذه الشركة المصرية وحدها بتصديرها إلى الخارج من حبوب السمسم، نجد أن موقع الشروق قد أورد في الأربعاء 3 مايو 2023، ما يفيد بأن مصر غير مكنتية أصلاً من محصول السمسم، ذاكرةً أنها تستورده بكميات كبيرة. ويقول الموقع في ذلك، إن واردات مصر من السمسم ارتفعت بنسبة 70.3%.

(1) راجع: موقع "هيئة تنمية الصادرات المصرية"، على الرابط: <https://shorturl.at/S5BA1>.

لتسجل 9.5 مليون دولاراً خلال شهر فبراير 2023، مقابل 5.6 مليون دولار خلال نفس شهر فبراير من العام السابق 2022.⁽¹⁾ ولابد من الملاحظة هنا أن زيادة الاستيراد قد حدثت بعد عامين من الانقلاب الذي نفذته الفريق البرهان على حكومة الثورة التي ترأس وزارتها عبد الله حمدوك. وغالباً ما يكون التراجع في واردات السمسم في عام 2022، قد كان نتيجة لإغلاق ثوار المديرية الشمالية الطريق الرابط بين السودان ومصر.

تقول كاتبة التقرير، أميرة عاصي، إنها استندت على بيانات وردت في نشرة التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر. وإن واردات مصر من السمسم قد تراجعت خلال الـ 9 أشهر الأولى من عام 2022، خلال الفترة وهي: (يناير - سبتمبر)، لتبلغ 52.7 مليون دولار، مقابل 64.8 مليون دولار عن نفس الفترة من العام الماضي 2021. أهم ما جاء فيما أوردته الكاتبة أن المساحات المزروعة في مصر من السمسم تتراوح بين 40-60 ألف فدان سنوياً⁽²⁾. فهذه المساحة المزروعة بالسمسم في مصر لا تساوي 5% من المساحة المزروعة بالسمسم في السودان. وعموماً فإن ما أقامه الثوار من حواجز على الطريق الرابط بين السودان ومصر في الولاية الشمالية، وما قاموا به من تفتيش للشاحنات المصرية التي تدخل إلى أعمال السودان كشفت أنواعاً مختلفة من المنتجات السودانية التي يجري تهريبها إلى مصر. وقد حدث أن وجدوا سبائك ذهب داخل عبوات الحبوب. وتؤكد مختلف التقارير أن معظم الذهب السوداني الذي يجري إرساله إلى الخارج يذهب عن طريق التهريب. وقد أوردت شبكة "سي إن إن" الأمريكية أن ما يجري تهريبه من إنتاج الذهب السوداني يصل

(1) راجع: 0.37% زيادة في فاتورة واردات مصر من السمسم خلال فبراير 2023، موقع "بوابة الشروق" على الرابط: <https://tinyurl.com/mrpckwad>.

(2) نفس المصدر السابق.

إلى 90% من كمية الذهب المنتجة⁽¹⁾.

مصر تُصدّر الصمغ العربي!

أورد موقع World Integrated Trade Solution، إن مصر تُصدّر صمغاً عربياً بما يصل إلى مليار ونصف المليار دولاراً سنوياً⁽²⁾. هذا في حين أن أشجار الهشاب وغيرها من الأشجار من فصيلة أكاشيا التي تنتج الصمغ لا تنبت إلا في الحزام الإفريقي الواقع في المنطقة المدارية في نطاق السافانا الفقيرة. فمن أين لمصر كميات الصمغ التي تصدرها بمليار ونصف من الدولارات سنوياً؟ وقد أورد طارق الشيخ الأمين، الذي كان أميناً عاماً لمجلس الصمغ العربي، حتى مايو/ أيار 2022، أن نصيب السودان من تجارة الأصماغ الطبيعية في العالم يتراوح بين 8% و10% على الرغم من أنه ينتج 80% من الإنتاج العالمي. وهذه واحدة من غرائب الفساد في السودان ومن فتح حدود البلاد للتهريب. وأضاف قائلاً: إننا في السودان نخسر 90% من القيمة المضافة، فعائد الصادر في أحسن أحواله لا يتعدى 120 مليون دولاراً، في الوقت الذي يتضاعف فيه سعر المنتج بالسوق العالمي خمس مرات. وبطبيعة الحال ليست مصر هي الدولة الوحيدة التي تصدر المنتجات السودانية، فعدد من دول الجوار يجري تهريب المنتجات السودانية إليها. وهذا ما يشير إلى الخلل البنيوي القاتل الذي أحدثته نظام الإخوان المسلمين الكليبتوقراطي في بنية الدولة السودانية. وهذا هو الذي جعل السودان فريسة سهلة تتلمّظ لها شفاة جميع الدول المحيطة بها؛ قويّها وضعيفها.

(1) راجع: Russia is plundering gold in Sudan to boost Putin's war effort in Ukraine،

موقع "CNN"، على الرابط: <https://tinyurl.com/aavbvx3s>.

(2) راجع: Egypt, Arab Rep. Natural Gum Arabic exports by country in 2023، موقع

World Integrated Trade Solution، على الرابط: <https://shorturl.at/dJ51f>.

أيضاً، يدخل في أسباب هذا الانهيار المريع للدولة السودانية وفقدانها السيطرة على مواردها، ما يقوم به أصحاب المصالح من الرأسماليين وكبار التجار الذين عُرِفوا بانتهاج أسهل السبل لتحقيق الربح. ومن ضمن السبل السهلة لتحقيق الأرباح تصدير الخام بالطرق الرسمية التي تتضمن فساداً وتلاعباً بالضوابط، من جانب المسؤولين، وعن طريق التهريب المباشر إلى دول الجوار. فالفساد المؤسسي غير المسبوق الذي أصبح السمة الرئيسية للأداء الحكومي في السودان بفعل النظام اللصوصي الإخواني، هو السبب وراء هذا الهدر الضخم للموارد.

من المهم القول، بعد إيراد تلك الإحصاءات الموجزة التي تشير بوضوح لا لبس فيه، أن مصر تصدر منتجاتنا، الإشارة إلى أن مصر لا تفعل شيئاً فيما يخص تصدير منتجاتنا. فكل ما تفعله مصر في جعل منتجاتنا قابلة للتصدير إلى الخارج تستطيع الدولة السودانية فعله، وبسهولة شديدة، لولا أن المسؤولين الفاسدين والطبقة المحيطة بهم لا تريد ذلك. فمصر فقط تضيف على المنتجات السودانية ما تسمى "القيمة المضافة"، التي قد لا تتعدى مجرد الغسل أو التبريد للفواكه واللحوم. إضافةً إلى التغليف الجيد وتقديم العينات المعدة إعداداً جيداً التي تنال الموافقة من المستوردين، ثم القدرة على الترويج والتسويق. إلى جانب ذلك، توفير وسائل النقل الجوي والبحري المعدة لمثل هذه الأغراض. ثم يأتي دور المواني الكفؤة، وكل تلك أمورٌ مقدورٌ عليها، بل هي من أوجب واجبات الدولة، لو كانت الدولة في يد حكامٍ وطنيين أوفياء لوطنهم وشعبهم، وليست في قبضة لصوص يدمرون منشآت بلادهم ويضعفون قدراتها، ليحشوا حساباتهم الشخصية في البنوك الأجنبية بالدولارات. وقد سبق أن نظم البرهان والنظام المصري وتنظيم الإخوان المسلمين ممثلاً في الناظر محمد الأمين ترك، مؤامرة إغلاق ميناء بورتسودان والطريق البري الرابط بينه وبين بقية البلاد لهلهلة حكومة

حمدوك وخنقها، ما جعل مصر تفتح موانئها لحركة التصدير والاستيراد السودانية. وقد كسبت مصر من ذلك مالياً وسياسياً.

مصر تعترف بنهب موارد السودان!

قبل 25 يوماً من انقلاب الفريق عبد الفتاح البرهان على حكومة رئيس وزراء الفترة الانتقالية، د. عبد الله حمدوك، كتب د. عبد اللطيف محمد سعيد مقالاً في موقع "النورس نيوز"، سبق أن أشرنا إليه. أورد فيه جزءاً من كلمة لوزير التجارة والصناعة المصري، الباشمهندس، أحمد سمير صالح جاء فيها: بعون الله تشهد مصر نهضة صناعية وتجارية مطرده أهلها لكسب ثقة الأسواق الأوروبية والغربية والعربية، وحتى دول الجوار الأفريقي، إذ أنها انتهجت سياسية الدولة الاستراتيجية للصناعات التحويلية. فبحمد الله قفز مستوى عدد المصانع في مصر من 320 مصنع في 2016م الي 1200 مصنعاً في عام 2022م. ويشكل هذا التطور نهضةً غير مسبوقة على المستوى العربي والأفريقي، بل على مستوى العالم. وكان ذلك بفضل هذا التطور في كل الصناعات التحويلية من صمغ عربي، وسمسم، وكركدي، وسمكه، وفول سوداني، وقمح، ودخن، وماريق، وطابت، وقدم الحمام، وغيره من المنتجات الزراعية⁽¹⁾. الشاهد هنا، أن كل هذه المنتجات التي ذكرها الوزير المصري منتجاتٌ سودانية. (تكبير الخط ووضعه الخط تحت الجملة من عمل المؤلف).

أما على مستوى صناعة المعادن، فيقول وزير التجارة المصري إن الكثير من المعادن السودانية النادرة كالذهب والنحاس والكروم والحديد وغيره ترفد

(1) راجع: د. عبداللطيف محمد سعيد، مصدر سابق، موقع "النورس" على الرابط: <https://shorturl.at/IFX9q>

مصانعهم. وبواصل قائلاً: "بذلك نخلص إلى تضاعف مستوى العقودات مع الشركات العالمية، حيث تجاوز الستين مليار دولار، لذلك، نحن مهتمون جداً بمسألة استقرار الأوضاع السياسية في السودان⁽¹⁾. وأضاف الوزير المصري أنهم يدعمون الاتفاق الإطاري والتحول المدني الكامل للسلطة، لتستقر الأوضاع، ويستمر تدفق المنتجات السودانية الممتازة. غير أن الذي حدث فعلاً أن مصر لم تدعم الاتفاق الإطاري، وإنما عملت بكل مل تملك على نفسه ليتحقق ما قاله الوزير وهو أن: "يستمر تدفق المنتجات السودانية الممتازة". أما بخصوص ما تصدره مصر إلى السودان فلم يجد شيئاً يقوله سوى السراميك والأسمنت والأدوية ولعب أطفال⁽²⁾.

للمرء أن يتساءل: أليس من اللافت أن يزداد عدد المصانع في مصر من 320 مصنعاً في عام 2016، إلى 1200 مصنعاً في عام 2022؟ أي، بعد 6 سنوات فقط! فمن الواضح من حديث الوزير، أن سبب هذه الزيادة الضخمة في عدد المصانع قد حدثت لاستقبال المواد الخام السودانية التي يتباهى الوزير المصري بجودتها وكأنها من إنتاج بلده، هو وجود الفريق عبد الفتاح البرهان على رأس السلطة في السودان. فهو الذي أتاح هذه الفرصة الكبيرة للنظام المصري لكي ينهب موارد السودان على هذا النحو العجيب. ويشير هذا أيضاً، إلى سيطرة العسكر على الاقتصاد في السودان، وإدارته بمعزل عن رقابة الدولة، في هذه الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023. فالتدفق الخرافي للمواد الخام السودانية إلى مصر ازدادت معدلاته في السنتين الأخيرتين من حكم الرئيس المخلوع عمر البشير، (2016-2018). غير أنه تواصل بضخامة أكبر في السنوات الخمس التي تلت ذلك، ابتداءً

(1) نفس المصدر السابق.

(2) نفس المصدر السابق.

من ديسمبر 2018 وإلى عام 2023. وقد كان نتيجةً لسيطرة العسكر على مقاليد الأمور في السودان، عقب الإطاحة بالرئيس عمر البشير.

لقد عمل الفريق عبد الفتاح البرهان، والتنظيم الإخواني على عرقلة كل محاولات الإصلاح التي حاولت حكومة د عبد الله حمدوك القيام بها، ومنها تقييد تصدير الخام. فالفريق البرهان قام عقب الانقلاب على حكومة حمدوك في أكتوبر 2021 بوضع يده على شركات المؤسسة العسكرية السودانية، التي أصبحت الأنبوب الذي تشفط عبره مصر موارد السودان الاقتصادية الخام. لتقوم مصر نيابةً عن السودان بوضع القيمة المضافة عليها ومن ثم تصديرها. ويجري هذا عبر اتفاق بين المؤسستين العسكريتين في كل من السودان ومصر، اللتان تعملان باستقلال تام عن الدولة الأم في كلا البلدين.

مرةً أخرى، وجد النظام المصري الحالي في الفريق البرهان أئموذج الحاكم العسكري الذي ظلت تبحث عنه مصر منذ استقلال السودان. لذلك انخرطت بكل الوسائل لهندسة الأحوال السياسية السودانية الداخلية، بما يُبقي البرهان على قمة السلطة في السودان، ولأطول فترة ممكنة. أسهمت مصر، وبقوة، عبر جهاز مخابراتها وسيطرتها على رئيس جهاز المخابرات السوداني السابق صلاح قوش، المقيم في مصر، وعبر اختراقها لجهاز الاستخبارات العسكرية السودانية، في تعطيل ثورة ديسمبر 2018 من بلوغ أهدافها. وقد أعانها في ذلك، أيضاً، ما أبداه الفريق عبد الفتاح البرهان من استعداد لا محدود لخدمة أجندتها في السودان، نظير دعمها له؛ سياسياً، ودبلوماسياً، وعسكرياً. بسبب كل ذلك، أسهمت مصر بفكرة فض اعتصام القيادة العامة، ليكون على نسق فض اعتصام ميدان رابعة العدوية في مصر، وأن تجري فيه ممارسةً لأقصى درجات الوحشية، بما يحدث صدمة هائلة، ينتج عنها خضوع واستكانة شعبية تامة. وكذلك عبر

تشكيل الحاضنة الشعبية الضرار، من بقايا النظام القديم ومن الكارهين للثورة، وعبر إغلاق الموانئ والطرق السريعة لخنق حكومة عبد الله حمدوك، تمهيداً للانقلاب عليها. ولا يزال النظام المصري منخرطاً، حتى هذه اللحظة، عبر أذرعه العديدة من السودانيين الذي وضعهم في خدمته في محاولة هندسة الأمور في السودان، والذهاب بعامل الحرب نحو حلٍّ يبقّي على الفريق البرهان مسيطراً على الأمور في السودان تحت مظلة ما يسمى "الحوار السوداني السوداني" الذي سوف تقوم به دائرة ديكرورية من السياسيين المعروفين بالارتشاء من سدة النظام القديم، ومن بعض المثقفين الموالين لمصر، إضافةً إلى أصحاب المصالح التجارية من رجال المال والأعمال السودانيين. كل هذا الجهد السياسي المصري المفضوح غرضه تقديم السند السياسي للفريق البرهان، والزعم أن بقاءه في السلطة خيارٌ شعبيٌّ محض.

مصر تصدّر نيابةً عن السودان

واضح من حديث وزير التجارة والصناعة المصري، أحمد سمير صالح، الذي سبق أن أوردناه، أن مصر تعلن على الملأ أنها تصدر المنتجات السودانية نيابةً عنه، بل وتباهي أمام العالم بجودتها. وهذا يجعل المرء في حيرة من أمره. فكيف يسمح بلدٌ مستقلٌّ كالسودان بإرسال مواده الخام؛ كالصمغ واللحوم والذرة والسمسم والكركيدي والقونقوليس والقرض وغيرها إلى مصر، لا ليستهلكها المصريون كمشتريين، مثلهم مثل غيرهم من الدول، وإنما لتقوم الدولة المصرية أو الشركات المصرية بإضفاء القيمة المضافة عليها، التي قد لا تتعدى التنظيف والتغليف كما سبق أن ذكرنا، ثم إرسالها إلى الخارج بوصفها منتجاتاً مصرية؟ هل يصعب على السودان أن يبرّد لحومه أو يحولها إلى صمغٍ أخرى أو أن يغلف سمسمه أو صمغه أو زهرة الكركدي التي ينتجها

بوفرة، وغير ذلك من السلع، ثم يرسلها إلى الخارج كمنتجات سودانية؟ أوليس من مسؤولية الدولة أن تسعى بكل السبل إلى إضفاء القيمة المضافة على منتجاتها الأولية لزيادة قيمتها، ومن ثم جني عوائد دولارية منها تسهم في تحسين اقتصاد البلاد وأحوال العباد؟ أكثر من ذلك، وكما سبق أن ذكرنا، أن مصر؛ سواءً كانت الدولة المصرية أو التجار المصريين يشترون المنتجات السودانية بالعملة المحلية من داخل السودان، بل وبعملة سودانية يقول البعض إن تزييفها يجري داخل مصر نفسها. فالشاحنات المصرية يُسمح لها بأن تدخل في العمق السوداني وتشتري مباشرةً من المنتجين فتشحن ما اشترته ثم ترسله مباشرةً إلى مصر. في حين أن الشاحنات السودانية لا يُسمح لها بعبور الحدود المصرية. أليس هذا، في حد ذاته هيمنةً وامتethانٌ واستضعافٌ يدل على مدى مذلةً وانعدام كرامةٍ من يحكموننا؟

لقد رضخ نظام الفريق البرهان للنظام الحاكم في مصر بصورة لا أظنها قد حدثت قط بين أي بلدين جارين. بل، يمكن القول، وبكل تأكيد إن الفريق البرهان ومعه قطاعٌ من دهاقنة النظام الإخواني اللصوصي يبيعون الآن السودان لمصر، راضخين للمشروع المصري الكبير لاستلحاق السودان الذي يجري إعداداه الآن بموافقة البرهان وطاقمه. وسوف نرى ذلك عندما نناقش لاحقاً فيديو الصحفي الاقتصادي المصري، محمد أبو عاصم الذي جرى تبادله بكثافة لافته في منصات التواصل الاجتماعي السودانية مؤخراً. لتعرف كيف تخطط مصر حالياً للإطباق بصورة نهائيةً على السودان.

تذهب المنتجات السودانية إلى مصر عن طريقين: الطريق الأول عبر العلاقة بين شركات الجيش السوداني والجيش المصري. وقد أوردت صحيفة "سودان تريبيون" أن الجيش السوداني الذي يحكم البلاد حالياً يسيطر على قطاع تصدير

الحيوانات الحية، إضافة إلى المذبوحة من مسلخ يمتلكه في العاصمة الخرطوم، وأن عوائد هذه المسالخ تصل إلى مليارين من الدولارات في العام⁽¹⁾. ولا بد من التنبيه هنا إلى أن ما تجنيه شركات الجيش السوداني من عملات حرة، نظير ما تقوم بتصديره إلى مصر، لا يدخل في حسابات الدولة السودانية، وإنما يذهب إلى الدولة الموازية التي يسيطر عليها الجيش والنظام الإخواني اللصوصي. وقد تفاقم ذلك واتسعت دوائره، بصورة غير مسبقة، بعد أن وصل الفريق عبد الفتاح البرهان إلى السلطة.

أيضاً يذهب جزء كبير من موارد السودان عن طريق المصدرين القدامى الذين سُمح لهم النظام الإخواني، منذ فترة حكم الرئيس عمر البشير، بمواصلة أعمالهم التجارية نظير التماهي السياسي مع النظام الحاكم. فطبقة رجال المال والأعمال التي اتسعت أعمالها وترسخت في الفترة الاستعمارية استطاعت، رغم تقلبات الأحوال السياسية في السودان في فترة ما بعد الاستقلال، أن تبقى على مصالحها مع مختلف الأنظمة العسكرية. وقد أتى نظام الإنقاذ بخطة محكمة للهيمنة السياسية والاقتصادية الكاملة، لم يسبقه عليها لا نظام الفريق إبراهيم عبود ولا نظام المشير جعفر نميري. فنظام الإنقاذ ما أن وصل إلى السلطة في عام 1989 حتى شرع في فرض ما يُسمى "التمكين"، وهو السيطرة الكاملة بواسطة التنظيم الحاكم على كل مفاصل الدولة. بدأ التمكين بتسريح غالبية العاملين في الخدمة المدنية ووضع أعضاء التنظيم الحاكم في أماكنهم، على قاعدة "الولاء قبل الكفاءة". ثم تمددت إجراءات التمكين لتشمل السيطرة على كامل اقتصاد الدولة بواسطة أعضاء التنظيم الإخواني. بهذا أصبحت أنشطة التصدير والاستيراد، وغيرها من

(1) راجع: السودان يُنشيء مسالخ حديثة تصل عوائدها للملياري دولار في العام، صحيفة "سودان تريبون" على الرابط: <https://shorturl.at/2I6Lf>.

الأنشطة الاقتصادية، في يد التنظيم الحاكم. ولا مجال للآخرين أن يبقوا في هذه الدائرة إلا عن طريق إثبات ولائهم الكامل للممسكين بالسلطة والثروة من أهل التنظيم الإخواني الحاكم.

أما الطريق الآخر الذي تذهب به مواد السودان الأولية إلى مصر فهو طريق التهريب. والأرجح عندي أن ما يذهب إلى مصر من موارد السودان الاقتصادية عن طريق التهريب المباشر، أو عن طريق دفع الرشى لموظفي الجمارك على الحدود، أكبر بكثير مما يجري عبر الطرق الرسمية. وبما أن نظام الحكم في السودان نظاماً لصوصيًّا سيطر عليه الفساد المؤسسي، فإن بعض العاملين من كبار الضباط في الجيش والشرطة وكبار المسؤولين في الدولة منخرطون بمختلف الصور في أنشطة التهريب المباشر، وفي أنشطة التهريب الأخرى التي تجري عبر شبكات الفساد. وما من شك أن قمة السلطة ممثلة في البرهان وحلفائه يغضون الطرف عن أنشطة التهريب لسببين؛ أولهما: الزبائنية التي تربط بين مركز السلطة وقادة القوى الأمنية التي تحرس النظام. أما السبب الآخر: فهو عدم اكتراث الفريق البرهان بسيادة السودان وبموارده وهو يسعى لتلقي الدعم والحماية المصرية واستدامة إمساكه بالسلطة.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن الفريق البرهان قد سار على طريق مطروق مشى عليه قبله الرئيس عمر البشير وتنظيمه الإخواني. ويتمثل ذلك النهج في نهب موارد البلاد وإيداعها الجيوب الخاصة في حسابات واستثمارات ضخمة خارج السودان. وهذا هو ديدن الكثير من الأنظمة الديكتاتورية العسكرية الكليتيوقراطية. وقاد ساد هذا النهج حتى الآن لفترة بلغت 36 عاماً. وعلى سبيل المثال، فإن البترول الذي ظل يُستخرج عبر عقد من الزمان قبل انفصال الجنوب، لم يعرف السودانيون إلى اليوم مقدار ما جرى تصديره منه، على وجه الدقة. كما

أن عائداته لم تدخل خزانة الدولة، ولم يشعر السودانيون بأي أثر بارز له على حياتهم. كما أن الذهب ظل يُستخرج بكميات كبيرة لما يقارب العشرين عاماً حتى الآن، ولم ير له السودانيون، أيضاً، أثراً على حياتهم.

الفترة التي سيطر فيها على مقاليد الأمور كلٌّ من الرئيس المخلوع عمر البشير وخلفه الفريق البرهان، الذي عمل تحت إمرته، وقاد انقلاب 25 أكتوبر 2021، على الوثيقة الدستورية وخارطة طريق التحول الديمقراطي، هما الفترة التي حدث فيها هذا الانفجار الكبير في إنشاء مصانع الصناعات التحويلية، في مصر الذي سبق أن أوردنا فيه شهادة الوزير المصري. وواضحٌ جداً أن هذا الانفجار الضخم في أعداد المصانع في مصر قد كان نتيجة مباشرة لتفاقم معدلات الفساد في السودان، بل وللعمالة الصريحة من جانب البشير والبرهان لمصر. لقد أصبح السودان يسير في هذه الفترة المظلمة ليصبح مستعمرةً مصرية. وهذا يحدث الآن بطريقة خفيةٍ بالغة النعومة. في هذه الفترة، جعلت مصر من نفسها وكيلاً شبه حصرياً لتصدير منتجات السودان باسمها. وكما رأينا، كيف لم يجد وزير التجارة المصري أي حرج في أن يسرف في مدح المنتجات السودانية ويتباهى بها أمام العالم وكأنها من منتجات بلده! وكل المنتجات التي عددها الوزير المصري لا تنتج منها مصر شيئاً، باستثناء قليلٍ من الكركدى والسمن والذهب، التي لا تقارن كمياتها قط بما ينتجه السودان منها. وتعج شبكة الإنترنت بالإحصاءات الدولية التي تؤكد الكميات القليلة مما تنتجه مصر من هذه السلع.

مصر تصدر الذهب السوداني

أورد موقع Trends in Africa أن صادرات مصر من الذهب إلى دولة الإمارات العربية المتحدة قد ارتفعت في الفترة من يناير إلى نوفمبر 2021، بنسبة 103%، بقيمة بلغت 1.7 ملياراً من الدولارات. أما بالنسبة لسويسرا، فقد زادت

صادرات مصر من الذهب بنسبة بلغت 193%، بقيمة بلغت 1 مليار دولاراً خلال نفس الفترة. وهي الفترة الممتدة من يناير إلى نوفمبر 2024. ويقول الموقع إن أغلب هذا الذهب الذي تصدره مصر ذهبٌ سوداني. ويجري إرساله إلى مصر بواسطة شركة مصرية سودانية نشأت في صورة شراكة بين جهاز المخابرات العامة المصري ومنظومة الصناعات الدفاعية السودانية، التي صدرت ضدها عقوباتٌ أمريكية⁽¹⁾. ولابد من التذكير هنا بما سبق أن قلناه وهو أن مصر كانت تصوّت في المحافل الدولية على تمديد فرض العقوبات على السودان، وقد اتضح لاحقاً أنها تفعل ذلك لكي تصبح هي المستحوذ لمنتجاته بكونها المنفذ الوحيد المتاح لصادراته.

الوزير جبريل وتهريب الذهب

من أقوى الأدلة على شفط موارد السودان لمصلحة مصر ما ورد على لسان وزير المالية السوداني جبريل إبراهيم الذي قال لوكالة (رويترز): إن السودان أنتج 64 طنّاً من الذهب في عام 2024، غير أن القدر الذي جرى تصديره رسمياً كان 31 طنّاً فقط. ويعني ذلك أن أكثر من نصف الإنتاج من الذهب قد خرج من البلاد عبر طرق غير رسمية. فتصوروا وزيراً للمالية في دولة يتسرّب من بين يديه أكثر من نصف إنتاج بلاده من الذهب، ولا يجد حرجاً في قول ذلك للصحافة العالمية، ثم لا يذكر ما قام به هو من تحقيق حول أسباب هذا التسريب الضخم، ولا ما هي خطته لإيقاف هذا الهدر العجيب لموارد البلاد. تحدث الوزير جبريل إبراهيم في هذا الأمر وكأنه يتحدث عن بلاد أخرى، وكأنه ليس وزير مالية السودان! بل، ظهر السيد، جبريل إبراهيم في فيديو وهو يرتدي زياً عسكرياً، مع الكدمول الدارفوري، ليحكي أنه كان في دولةٍ جارةٍ وإن مسؤوليها ذكروا له إنهم حصلوا

(1) راجع: موقع Trends in Africa، على الرابط: <https://shorturl.at/VWmH9>.

في عام 2024 عن طريق التهريب وحده على 48 طنًا من ذهب السودان. ولن تكون هذه الدولة، من وجهة نظري، سوى الجارة مصر. وقد جَبَنَ الوزير جبريل حتى عن ذكرها، رغم أن مسؤوليها قالوا له ذلك بجرأة بلغت درجة الوقاحة أمام عينيه. وقد عكس هذا في نظري مبلغ استهانتهم به وبقدر البلاد التي يمثلها. ثم، حتى بعد أن جاء ليحكى لشعبه هذه المعلومة في مقابلة مبثوثة، لم يستطع أن يذكر اسم تلك الدولة، وقال مرة أخرى "دولة جارة"! فهل هذه قياداتٌ يَرجى منها أن تحفظ أي قدر من الكرامة لبلادها ولشعبها؟ لكن، لا عجب فقد شاهد جبريل إبراهيم حرص رئيسه البرهان على تقديم فروض الولاء والطاعة للنظام المصري. وقد لخص الفريق البرهان ولاءه المطلق للنظام المصري يوم أن قدم التحية العسكرية للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، لدى استقباله له في القاهرة، رغم أن الأخير استقبله بالزي المدني، كرئيس مدنيٍّ "منتخب" للشعب المصري، وليس كقائد لانقلاب عسكري. لكنها الرغبة في الانبطاح التي تعمي صاحبها وتجعل جلده أكثر سماكة من جلد التمساح.

بئر معطلة وقصر مشيد

يمثل الفريق البرهان في نظري نمطًا بالغ الغرابة من أنماط الخراب النفسي وانعدام الحس الديني لدى البشر. وهو أمرٌ من فرط وضوحه وصمه به عبد الحفي يوسف الذي لا يختلف عنه في شيء. فإلى جانب جنونه بالسلطة أظهر الفريق البرهان لهفًا استثنائيًا على جني الثروات الطائلة. وهو أمرٌ عُرِفَ به معظم قيادات العصابة الإخوانية التي حكمت السودان عبر الستة وثلاثين عامًا الماضية. لكن الفريق البرهان فاقها كثيرًا في هذا المنحى. فقد رشح في الأيام الأخيرة أنه راكم في السنوات الخمس الأخيرة ثروةً بلغت 5 مليارات دولار. هذا مع أنه قد أُتِيَ به ليشارك في إدارة فترة انتقالية قصيرة يُسلم بعدها البلاد إلى أهلها. لكنه اختار بدلًا

عن ذلك أن يخون الأمانة، ويستقوى على شعبه بالقوة العسكرية. أكثر من ذلك قام بنهب المال العام وذهب به دون أدنى ذرة من حياء إلى تركيا ليبنى لنفسه فيها قصرًا بملايين الدولارات. وهو حدثٌ كشف عنه سفير سوداني سابق في تركيا كان شاهداً على إجراءات الشراء⁽¹⁾. فعل البرهان هذا في حين أن أكثر من نصف الشعب السوداني يعيش تحت خط الفقر. وفي حين يُعدُّ السودان من أبأس الدول في البنيات التحتية وفي جميع الخدمات التي تقدمها الدول لشعوبها. والأدهى والأمر، أن البرهان اشترى قصره هذا حين كان يعد العدة للحرب التي تسببت في تهجير 13 مليون سوداني من بيوتهم! وقد أرسل أسرته لتعيش في هذا القصر بعيدةً عن مخاطر الحرب.

مصر تُصنّع القطن السوداني

في 16 أبريل 2009، أصدر أمين أباطة، وزير الزراعة المصري، قراراً باستيراد 3000 طن قطن من السودان لصالح شركة الدلتا الزراعية. وتقول صحيفة اليوم السابع المصرية، التي أوردت الخبر أن ذلك قد جاء نتيجة لما ظل يعانيه المزارعون في مصر بسبب عدم قدرتهم على تسويق محصول القطن لثلاثة أعوام متتالية، بسبب انخفاض سعره. وهو ما دفع المزارعين المصريين في المحافظات المصرية إلى الإقلاع عن زراعة القطن. وبالتالي، انخفضت المساحات المزروعة قطنًا خلال ذلك الموسم إلى 300 ألف فدان، مقارنة بالعام السابق الذي كانت المساحة فيه تزيد عن 650 ألف فدان⁽²⁾. وفي 2017/08/24 أعطى الدكتور عبد المنعم البنا، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي المصري،

(1) راجع: صباح محمد الحسن، قصر البرهان، صحيفة "التحرير" على الرابط: <https://shorturl.at/mlyIW>.

(2) راجع: سيد محفوظ، مصر تلجأ لاستيراد القطن من السودان، صحيفة "اليوم السابع" على الرابط:

<https://rb.gy/tzmwyf>

الموافقة على سفر لجنة من الإدارة المركزية للحجر الزراعي المصري إلى السودان بغرض الإشراف على فحص وتبخير 6500 طن من القطن السوداني، وذلك لحساب إحدى الشركات. وشدد القرار على الالتزام الكامل بجميع إجراءات الفحص التي تتم عند وصول الشحنة إلى مصر، وذلك طبقاً للقوانين والتشريعات الحجرية المنظمة في هذا الشأن⁽¹⁾.

وفي 1 أبريل 2022 كشفت الحكومة المصرية، أن أهم المجموعات السلعية التي استوردتها مصر من السودان قد كانت حيوانات حية بقيمة 193.2 مليون دولاراً. حبوب بقيمة 70.8 مليون دولاراً، وقطن بقيمة 43.6 مليون دولاراً، ولحوم بقيمة 24.2 مليون دولاراً⁽²⁾. ولا بد من الملاحظة هنا أن هذه الأرقام لا تشمل التهريب الذي يجري عبره شفت القدر الأكبر من الموارد السودانية بواسطة مصر. وأعني هنا التهريب الذي يجري بعلم سلطات الجمارك في المنافذ الحدودية والآخر، وهو الأكبر، الذي يجري عبر الحدود في المناطق الصحراوية. ويبلغ طول الحدود المشتركة بين مصر والسودان حوالي 1270 كيلو متراً.

متلازمة الربح السهل

تقع مسؤولية نهب الموارد السودانية في المقام الأول على عاتق التنظيم الإخواني السوداني الذي صنع في داخلها فساداً مؤسسياً منعدم الشبهة. وكذلك، على المتحالفين معه من طبقة رجال المال والأعمال. ولو أخذنا على سبيل المثال، تراجع حظوظ السودان في سوق القطن العالمية، وتدمير مشروع

(1) راجع: مصر توافق على استيراد 6500 طن قطن من السودان، "موقع النيلين" على الرابط: <https://shorturl.at/0LKUS>

(2) راجع: ارتفاع حجم صادرات السودان لمصر من الحيوانات الحية والحبوب والقطن واللحوم، موقع صحيفة "الراكوبة"، على الرابط: <https://shorturl.at/tACly>

الجزيرة وخراب محالج القطن، ودخول الشركات الخاصة في تمويل زراعة القطن في مشروع الجزيرة، فإننا لا نجد سبباً لذلك سوى فساد التنظيم الإخواني، وجشع قياداته، ونهمهم لسرقة المال العام. فمشروع الجزيرة في الأصل مشروعٌ حكوميٌّ أنشأه الاستعمار البريطاني. وقد كان ينتج القطن بكميات ضخمة جعلت للسودان وضعاً مميزاً في سوق القطن طويل التيلة على مستوى العالم. وكان مشروع الجزيرة يحلج القطن ويقوم بتصديره في بالات. وكانت مصانع الزيوت السودانية تقوم بعصر بذرة القطن لاستخراج زيت الطعام. لكن، في فترة حكم التنظيم الإخواني، جرى تخريبٌ متعمدٌ لمشروع الجزيرة بغرض أن ينهار وتؤول ملكيته إلى أفراد في إطار شركات مع جهات خارجية. لكن فشلت تلك الهجمة لأسباب قانونية فجرى إهمالٌ متعمدٌ له. إذ قلّصوا إدارته وباعوا الكثير من أملاكه وأحالوا تمويل الزراعة إلى بعض رجال المال والأعمال. بهذا اضمحل المشروع الحكومي الضخم مترابط المكونات الفنية والإدارية، وتحوّل إلى ضيعة تجري الزراعة فيها بطريقة عشوائية، ويتحكم رجال المال في طرق تصدير قطنه.

في مناخ الفساد المستشري، جرى تذويب الضوابط التي تمنع تصدير المواد الخام غير المعالجة، ما نتج عنه، على سبيل المثال، تصدير القطن السوداني غير المحلوج، بعد أن كان ذلك ممنوعاً في الماضي. قاد هذا التدهور بوجوهه المختلفة إلى أن تصبح مصر وجهةً لمصدري القطن السودانيين. وعموماً، فإن الرأسمالية تفضل سلوك درب الربح السهل. فإن هي وجدت السبيل ممهداً وميسراً لها من جانب الدولة لكي تقوم بتصدير الخام فإنها ستفضل ذلك لأنه يدرُّ عليها أرباحاً دون تحمل أي كلفة، كإنشاء مصانع أو توظيف عمالة كبيرة ما يتبع توظيفها من أعباء أخرى. لقد انحصر هم التنظيم الإخواني الحاكم والرأسماليين المتحالفين معه في

جني الأرباح الشخصية السهلة. ولم يعد يهمهم قط إذا هدم ذلك بناياتٍ راسخةٍ أو أعاق تطور البلد اقتصادياً، أو أبقى أفراد شعبه بلا مصدر للدخل.

نحن السبب في نهب بلادنا

سبق أن أشرت إلى أن مصر لم يكن في وسعها أن تنهب موارد السودان بهذه الصورة الكارثية، لولا أن قطاعاً من نُحَيْبِنا المتنقِّذة قد تعاون معها في هذا النهب لأسبابٍ مختلفة. فهؤلاء الذين تعاونوا مع مصر في الهيمنة على القرار السوداني وفي نهب الموارد، ابتداءً بمياه النيل وانتهاءً بكل موردٍ سودانيٍّ آخر؛ نباتيٍّ أو حيوانيٍّ أو معدنيٍّ، ينتمون إلى قبائل شتى. ولفظة قبائل هنا لا تعني القبيلة بمعناها العرقي المعروف، وإنما تعني إلى جانب قبيلة العرق، قبائل أخرى؛ سياسية، ودينية وتجارية وفتوية. ولقد أسميت كل هذه الفئات بقبائل لأنها تشبه في نظرتها لموارد الدولة كغنيمة ولعصبيتها التي تماثل عصبية قبيلة العرق. هذه القبائل لم تدخل نطاق الحداثة وتعمل على هدم أهم مرتكزات الحداثة وهي العدل والشفافية والصالح العام. الدولة في نظر هذه القبائل التي، يدخلها نظام الحكم الكليتيوقراطي في نطاق الزبائنية التي يصنعها بين فئات المجتمع، لترسيخ وجوده، تنظر إلى الدولة كمستودعٍ للشراء الشخصي والجهوي، ويصبح فعلها من ثم منحصرًا في هدم أو تعطيل كل ما يعمل في بنية الدولة على خدمة الوطن والمواطن.

من القبائل الدينية طرقٌ صوفيةٌ تعيش في كل من السودان ومصر. والموجودة منها في السودان غالبيتها مرتبطةٌ ارتباطاً عضوياً بالنخب النيلية الحاكمة للبلاد؛ سواءً أكانت مدنيةً أو عسكرية. كما أن هناك قبيلة القوى الأمنية من جيش وجهاز مخابرات وشرطة. قبيلة القوى الأمنية هذه هي القبيلة

التي تحمل الوزر الأكبر في تخريب بنية الدولة السودانية. فهي التي في عهد حكم الإخوان المسلمين المظلم، الذي أرجو أن نكون مارين الآن بأخريات أيامه المظلمة، هي التي صنعت الدولة الموازية التي بلغت أن احتكرت حوالي 80% من الثروة. ومن هذه القبائل أيضاً القبائل السياسية المتمثلة في الأحزاب التي حصرت نفسها منذ الاستقلال في خدمة الطائفة أو الحزب أو المحاسيب وأهملت استكمال بناء الدولة المستقلة وترسيخ الديمقراطية وتطوير البنى التحتية والتوسع في مشاريع التنمية. رفع آباء الاستقلال شعار "تحرير لا تعمير"، فتركوا الفعل المجسد في تطوير الواقع الذي يصبح نافعا للناس وباعوا للشعب الشعار المجرد، الذي وحده لا يسمن ولا يغني من جوع. فهذه القبائل الهادمة لبنية الدولة المعطلة للإمسك بعري التحديث عديدة وتدخل فيها العديد من فئات المجتمع.

أما القبائل العرقية التي أسهمت في تخريب الدولة فمعروفة وهي، على وجه التحديد، القبائل التي بقيت في موطنها الأصلي في الشمال النيلي؛ ابتداءً من شمال الخرطوم وانتهاءً بمدينة الدبة وما حولها؛ من شايقية، وبديرية، وجعلين ودناقلة وغيرهم. وتدخل في هذه البنية عديد الأقسام الفرعية، التابعة للمجموعة الجعلية الكبرى. وهناك، أيضاً، ولكن بقدر أقل، القبائل النوبية من دناقلة، ومحس، وسكوت، وحلفاويين، وكنوز، في أقصى الشمال النيلي الذين اشتغلوا بالتجارة منذ العهدين التركي والمهدوي وكانوا قريبين من مراكز السلطة، خاصة السلطات الاستعمارية من خديوية ومن بريطانية. إلى جانب كل أولئك، يوجد في داخل كل قبيلة من هذه القبائل من سياسية وعرقية ودينية، الرأسماليون والتجار المرتبطون بمركز السلطة ارتباطاً وثيقاً من أجل حماية وتوسيع مصالحهم. وقد توزع هؤلاء مع الأحزاب السياسية ومع

الطرق الصوفية. وفي كل حقبةٍ حكم فيها العسكر لم يفقدوا زبائنيتهم لمركز السلطة.

لقد استثمرت مصر عبر قرنين من الزمان استثماراً ضخماً في استتباع العقول السودانية. فخلقت بذلك وسط كثيرٍ من السودانيين شعوراً بالدونية تجاهها. وقد أغرى هذا الانكسار العقلي والنفسي النخب العسكرية المصرية الحاكمة بالمزيد من محاولات الهيمنة على القرار السياسي السوداني، وعلى الموارد السودانية. بل، من شدة وثوق الأنظمة المصرية من انكسار النخب السودانية أمامها، وقبول التبعية لها، والتودد لها، أصبح غمار المصريين يتحدثون عن السودان بكثيرٍ من قلة الحساسية وعدم الاكتراث. ومن أمثلة ذلك، حديث وزير التجارة المصري الذي سبق أن أوردناه وهو يباهي العالم بجودة المنتجات السودانية، التي تُصدّرُها مصر نيابةً عن السودان!!

وفيما يتعلق بقلة حساسية المصريين وهم يخوضون في أمور السودان تذهب الأمور إلى ما هو أسوأ من حديث وزير التجارة المصري، لتصل إلى دركٍ سحيقٍ من الوقاحة والصفاقة. ومن أبرز أمثلة ذلك ما لا ينفك يردده توفيق عكاشة، وغيره من جهلاء المصريين، من أن السودان مستعمرةٌ مصريةٌ ينبغي أن تُستعاد. إلى جانب ذلك، نشط كثيرون من رجال ونساء المخابرات المصرية، منذ نشوب الحرب الحالية، في وسائل التواصل الاجتماعي، وأصبحوا يطلّون علينا كل ساعةٍ وأخرى من خلال تطبيق "تيك توك"، منخرطين تارةً في هجاء السودانيين، وتارةً في مدحهم، وتارةً أخرى في تدريسهم ما ينبغي عليهم أن يفعلوا أو يتركوا. وهذا طرفٌ من النزعة الوصاية الأبوية المصرية التي أقحمت نفسها بنفسها في شؤوننا، لاعبةً دوراً أشبه ما يكون بدور وليّ الأمر الحريص على مصلحة أحد أفراد ذريته القُصر.

كيف صَبَّ فشلنا وإفشالنا في صالح مصر؟

فشلنا هو الذي سهَّل على مصر مهمة إفشالنا. لقد كانت مجمل حقبة ما بعد الاستقلال في السودان، التي بلغت حتى الآن 69 عاماً، حقبةً فاشلةً من جميع الوجوه. وقد بلغت في الفشل الأوج في العقود الثلاثة والنصف التي حكم فيها السودان هذا التنظيم الإخواني. وما الحرب الأخيرة التي أشعلها هذا التنظيم، لكي يعود إلى السلطة من جديد، وتسببه هذه النكبة الشاملة التي لم تشهد البلاد مثيلاً لها في كل تاريخها الطويل، سوى الخلاصة الأخيرة لهذا الفشل. لكن، للأنظمة المصرية المتعاقبة إسهامها الكبير في إفشال الدولة السودانية، عبر تشجيعها ودعمها للانقلابات العسكرية في السودان، وعبر الانخراط المستمر في هندسة الحياة السياسية السودانية. ويجري هذا عبر وضعها العسكريين السودانيين والقوى الأمنية في قبضتها. وكذلك في جر العديد من القوى السياسية السودانية، بمختلف الطرق، لكي تتبنى الأجندة المصرية داخل السودان. لقد استعمر المصريون بلادنا بجيوشهم مرتين، وحين خرجوا تركوا بيننا نخباً مُستعمَرةً عقلياً ووجدانياً ومستتبعةً بعقلها وبوجدانها وبهويتها المنحولة، وبمصلحتها لمصر، الأمر الذي مكَّن لمصر فرص السيطرة الناعمة على مجريات الأمور في بلادنا.

آخر جهود مصر في منع السودان من العودة إلى الحكم الديمقراطي، هو ما جرى منها عقب الإطاحة بنظام الرئيس المخلوع عمر البشير. فمصر لم تتوقف، منذ بداية الفترة الانتقالية عقب الإطاحة بعمر البشير، من التدخل السياسي والعسكري والاقتصادي في الشأن السوداني. وقد نشرت صحيفة لوموند الفرنسية مقالاً يقول كاتبه جان فيليب ريميه، إنه يرى أن الانقلاب الذي قاده الفريق البرهان في السودان قد كان انتصاراً لمصر. ويقول: إن الفريق البرهان ذهب

إلى مصر لإبلاغ الرئيس عبد الفتاح السيسي عن خطته، أو لأخذ أوامره، قبل الإطاحة بالسلطة الانتقالية⁽¹⁾. وذكرت "لوموند"، أيضاً، أن مصر أرادت، بعد أن تلقت في ذلك دعماً من دول الخليج، أن ترى الجيش السوداني وهو ينهي المغامرة المدنية للانتقال الديمقراطي في السودان⁽²⁾.

(1) راجع: Au Soudan, un coup d'Etat sur fond de luttes d'influence géopolitiques et régionales

"صحيفة لوموند" الفرنسية، على الرابط: <https://shorturl.at/UoWn6>

(2) نفس المصدر السابق.

الفصل الخامس

5

كيف أصبحت مصر وطنًا بديلاً للسودانيين

تزامن تدهور الأحوال الاقتصادية، ومن ثم المعيشية، في السودان، في حقبة حكم الرئيس جعفر نميري (1969-1985)، مع حدوث الطفرة النفطية الكبيرة في دول الخليج العربية. وقد مثل النصف الثاني من عقد السبعينيات بداية سوء الأحوال المعيشية في السودان وتفشي الفقر في الطبقة الوسطى.

فبسبب التدهور الاقتصادي وتراجع قيمة الجنيه السوداني وتزايد الضغوط المعيشية، بدأ المهنيون السودانيون في الهجرة إلى دول الخليج طلباً للعمل. وبدأ، من ثم، نزيف العقول السودانية. وتفاقت، من ثم كارثة التجريف الكبرى للطبقة الوسطى السودانية. أدت الهجرة إلى دول الخليج النفطية إلى تحسُّن الأحوال الاقتصادية للمهاجرين السودانيين. فأخذوا يعينون أهلهم مالياً في الداخل. كما شرعوا في شراء الأراضي وفي تشييد المساكن الحديثة. غير أن شعورهم بعدم استقرار البلاد كان حاضراً في أذهانهم على الدوام. فالغلاء في السودان يتفاقم وفق متوالية هندسية جعلت الفارق بين كلفة المعيشة في السودان ونظيرتها في مصر، كبيراً للغاية. وبما أن السودانيين مسموحٌ لهم بالتملك في مصر، فقد شرع كثيرون منهم، نتيجة للغلاء الطاحن في السودان، في شراء العقارات هناك. وعموماً فإن الروابط التاريخية والتأثير التعليمي والإعلامي والثقافي والسهولة النسبية في التنقل بين البلدين قد جعلت مصر هي الوطن البديل في مخيلة كثير من السودانيين. وقد قادت الهجرة الضخمة التي قام بها إلى مصر بضع ملايين من السودانيين قبل بداية الحرب، وما يقارب المليون بعد اشتعال الحرب، إلى رسوخ فكرة أن مصر هي الوطن البديل وسط قطاعٍ كبيرٍ من السودانيين. وبطبيعة الحال لم يكن تساهل الأنظمة المصرية في ترك السودانيين يعيشون في مصر بلا هدف. فالأنظمة المصرية منذ عهد الملك فاروق كانت تخطط لضم السودان إليها. وعندما

رفض السودانيون الوحدة معها لجأ واضعو السياسات في مصر إلى عدة أساليب ناعمة لإلحاق السودان بمصر. فإلى جانب دعم الانقلابات العسكرية وإفشال الدولة السودانية فتحت الأنظمة المصرية المتعاقبة الباب للسودانيين للعيش في مصر لكي يتنامى وسطهم الشعور بأن مصر هي وطنهم البديل.

تفاقم النزوح إلى مصر

بسبب تدهور الأحوال العامة في السودان ومن ضمنها أحوال المشافي، أصبحت كثيرٌ من الأسر السودانية المقيمة في الخليج تطلب من مرضاها في السودان القدوم إلى مصر للعلاج، حيث يجتمع شمل الأسرة في القاهرة مع أبنائها الذين يعملون في الخليج، أو في الدول الغربية. ففي العقود الأربع الأخيرة ازدادت أعداد السودانيين القادمين إلى مصر عبر مطار القاهرة وعبر معابر قسطل وإشكيت وميناء السد العالي النهري، وغيرها من المنافذ. فمُنذ وصول نظام الإنقاذ إلى الحكم في السودان في عام 1989، ازدادت معدلات تردد السودانيين على مصر، وازدادت، من ثم، معدلات تدفق العملة الصعبة التي يجلبها السودانيون العاملون في الخارج إلى هناك. لقد أصبحت زيارات السودانيين مصدراً من مصادر الدخل الكبيرة للدولة المصرية. وحين تذكر السلطات المصرية أثر السياحة الخليجية أو الأوروبية كنشاطٍ رافدٍ للاقتصاد المصري، فإنها تتجاهل دور السياحة

السودانية؛ من علاجية وغير علاجية، وما تدره هذه السياحة، التي لا تضاهي حجمها أي سياحة أخرى، على الخزينة المصرية من عملات أجنبية. فمصر تحرص على ألا يُنسب للسودان أي فضل عليها، مهما كان، وأن ينحصر الأمر في ذكر أفضالها هي على السودان، التي لا يمكن أن تقارن بأي حال بأفضال السودان عليها. فأفضال السودان على مصر لا تعد ولا تحصى. وما من شك أن لمصر بعض الأفضال على السودان، لكن أضرار مصر في السودان لا تعد ولا تحصى. وآخرها استخدامها صلاح الطيران في تخريب بالغ للبنى التحتية والبنية الصناعية في هذه الحرب التخريبية للدولة السودانية، بغرض إرجاعها إلى نقطة الصفر.

لقد أسهمت الأموال التي يجلبها السودانيون إلى مصر للعلاج في زيادة مداخيل المشافي المصرية الخاصة. كما أنعشت وبقدرة كبيرة جداً سوق العقار المصري عبر امتلاك واستئجار السودانين للشقق. ويكفي أن نذكر ما يقوله المصريون أنفسهم، عن ضخامة استثمار السودانين في قطاع العقار في مصر. فقد كشف الخبير العقاري المهندس، محمد صلاح عن زيادة حجم الاستثمارات العقارية للسودانيين في مصر، قائلاً إنها قد تتجاوز 40 ملياراً من الدولارات، أي، بما يعادل مبيعات الشركات العقارية تحت الإنشاء، والوحدات العقارية الجاهزة؛ السكنية منها والتجارية والصناعية⁽¹⁾. أما المهندس فتح الله فوزي فيقول إنها تبلغ 20 ملياراً⁽²⁾. وكلا الرقمين كبير، رغم أن أحدهما ضعف الآخر. إلى جانب ذلك، هناك انعاش كبير جداً من جانب هذه الأعداد الضخمة من السودانيين لأسواق البضائع في القاهرة. فالبضائع المصرية التي ينقلها السودانيون كأفراد

(1) راجع: بكري خليفة، 40 مليار دولار حجم الاستثمارات العقارية للسودانيين بمصر، موقع "سودان نيوز"، على الرابط: <https://shorturl.at/mD6zy>.

(2) راجع: مهندس فتح الله فوزي، مقابلة على قناة "القاهرة والناس" على تطبيق يوتيوب، على الرابط: <https://shorturl.at/NgC9g>.

وليس كشركات إلى السودان من القاهرة كبيرة الحجم. ويكفي أن نعرف أن متوسط الرحلات اليومية لشركات الطيران المصرية والسودانية بين الخرطوم والقاهرة يصل إلى ما بين 6 إلى 7 رحلات يوميًا، ويزيد هذا الرقم في مواسم السياحة. وبطبيعة الحال فإن المسافرين بالبر بين الخرطوم والقاهرة أكبر بما لا يقاس من عدد المسافرين بالطائرات.

لقد تسبب الفساد الذي ساد في فترة حكم الإخوان المسلمين في حدوث ارتفاع خرافي في أسعار الأراضي والعقارات في السودان، إلى الحد الذي أصبح فيه سعر منزل أو شقة متوسطة الحال في السودان يكفي لشراء شقة وربما شقتين بمواصفات مماثلة في القاهرة. وهكذا، يمكن للسوداني أن يشتري شقةً للسكن في القاهرة للسكن، ويؤجر الشقة الأخرى لمستأجرين، لمقابلة كلفة المعيشة. كما أن ما يكفي للمعيشة في الخرطوم لمدة شهر، يمكن أن يغطي كلفة المعيشة في القاهرة لشهرين أو ثلاثة. باختصار، أصبح عيش السودانيين في مصر أرخص بالنسبة لهم من عيشهم في السودان. ويأتي إلى جانب ذلك من المزايا، العيش في القاهرة، فهي مدينةٌ حديثةٌ لا تزال محتفظةً بروح المدينة، في حين فقدت الخرطوم روح المدينة تمامًا، منذ تطبيق قوانين سبتمبر 1983، التي أوحى بها الإخوان المسلمون للرئيس نميري، وأسموها زوراً وبهتاناً، "قوانين الشريعة الإسلامية". إلى جانب ذلك، فإن القاهرة تتمتع بثبات الخدمات من مياه وكهرباء وتلفون وإنترنت، وشبكة مواصلات كفؤة زهيدة التكلفة، مقابل عسر وتقطع وغلاء في كل تلك الخدمات في السودان.

إلى جانب ما تقدم، أصبحت مصر وجهةً لبعض المعاشيين السودانيين العاملين في الخليج وفي الدول الغربية. فراتب التقاعد الذي يجعل السوداني يعيش على حافة الفقر في الدول الغربية، فإنه يوفر له في مصر معيشةً مريحةً، وربما مرفهة.

كل هذه الأموال التي لا تجدد لنفسها مكاناً في السودان، جعلها فشل تجربة حكم الإخوان المسلمين في السودان وفسادهم الاستثنائي وجعلهم صنع الأزمات نهجاً للحكم وتجريفهم الحياة المدنية تذهب إلى مصر. ولقد كان من الممكن جداً، بل كان من أوجب الواجبات الوطنية، أن تصب هذه الأموال الطائلة في بناء السودان وتنميته وتقوية اقتصاده. لكن السياسات الخرقاء خاصة التي انتهجها الإخوان تجاه المغتربين، نفرت السودانيين من بلدهم وجعلتهم يتجهون إلى مصر.

الخلق الإخواني للحياة في السودان

لقد أفقر النظام الإخواني الحياة في السودان؛ بإفقاره غالبية أهلها مادياً وقضائه على ما تسمى الطبقة الوسطى. وبعد أن خلق طبقةً مترفةً بالغة الثراء، مرفهةً، تعيش في فقاعة خاصة بها في الأحياء الراقية في الخرطوم، وفي بعض المدن الكبرى. هذه الطبقة بالغة الثراء بقيت منغمسةً في نمط عيش مختلف في فقاعتها المعزولة، ولم تعد تشعر بصورة الحياة التي يعيشها من حولها بقية السودانيين. عاش هؤلاء في فقاعتهم الخاصة تلك في الخرطوم، حيث يرتادون مطاعم لا يرتادها غيرهم، ويصلون في مساجد فاخرة جعلتها مواقعها في الأحياء الراقية خاصة بهم، ويركبون سيارات فاخرة لا يركبها إلا أهل الخليج. ويسافرون بالدرجة الأولى في الطائرات، ويخرجون ويدخلون عبر صالة كبار الزوار متجنبين العبور بالصالة العمومية الكثيرة لأبأس مطار دولي في العالم. وقيمون حفلات زفاف أبنائهم وبناتهم في صالات لا يطالها غيرهم. أما أولادهم وبناتهم فلم عوالمهم الخرطومية الخاصة، ومفاهيمهم الخاصة وجامعاتهم الخاصة، بل لهم لغتهم الخاصة، أيضاً. وهكذا أصبح السودان طارداً لبنية الباحثين عن حياة حديثة طبيعية، وأصبح أول ملاذ سهل للدخول وللإقامة هو القاهرة وغيرها من مدن مصر. وحين تمل هذه الطبقة المخملية الحياة في فقاعتها الخاصة بها في الخرطوم،

وتحس بأنها تريد عيشاً مؤقتاً في إطار حضاريٍّ متكاملٍ الجوانب، يمنحها مزيداً من الترفيه ومن التميز الاجتماعي، فإنها تسافر إلى منازلها وشققها الفاخرة في القاهرة، واستنبول، ودبي، وكوالالمبور، وغيرها من عواصم العالم. والآن، بعد أن نشبت هذه الحرب، هرب كثيرٌ من هؤلاء الذين خنقوا الحياة المدنية في السودان حتى أماتوها، وخنقوا الإبداع والثقافة، وحولوا البلاد إلى زريبة كبيرة، إلى القاهرة حيث يعيشون الآن في أفخم الأحياء السكنية مستمتعين بكل مباحج الحياة الحديثة هناك.

إلى جانب الإفطار المادي، أفقر النظام الإخواني الحياة السودانية فكرياً وثقافياً. فقد أحل فقهاء حفظ واستظهار النصوص القديمة، الذين يجهلون كل العلوم الطبيعية والإنسانية الأخرى، محل المفكرين والمثقفين والأكاديميين، لكي ينمو له الجمهور ويجهلونه ويجعلونه طوع بنانه. حارب النظام الإخواني في السودان الإبداع والمبدعين الحقيقيين. وجاء بالكثير من أذعياء الإبداع في كل مناحي الثقافة من آداب وفنون وملأ بهم الفضاء العام حتى أثقله بالعثاثات والفجاجة والركاكة. قضى الإنقاذيون تماماً على دور السينما، وخنقوا النشاط المسرحي وضيقوا على الندوات وهيمنوا على الصحافة واشتروا جيشاً من مرتزقة الصحافة. إلى جانب كل ذلك، قضى الفقر وسوء الطرق والظلام وصعوبة التنقل على حيوية الأمسيات التي تتسم بها كل مدينةٍ حديثة.

ماتت الحيوية المسائية المتمثلة في نشاط الأسواق والمقاهي والمطاعم في وسط المدن، وانسحبت إلى الأطراف في شوارع أحياء الطبقة المرفهة. فوسط مدينة الخرطوم، على سبيل المثال، الذي كان بالغ الحيوية في الأمسيات في عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، وكان متاحاً للجميع، أصبح يخيم عليه الصمت والظلام مع مغيب الشمس. لذلك، اتخذت الطبقة الوسطى التي أعادت

تشكيل نفسها بسبب الهجرة إلى العمل في الخارج، وما تبقى من الطبقة الوسطى داخل البلاد، من القاهرة مدينةً بديلة. ومنذ السبعينيات حين تكاثرت هجرة الطبقة الوسطى إلى دول الخليج من أجل العمل، اتخذت هذه الطبقة من عواصم الخليج أماكن لعيشهم فتحول السودان إلى جهة لزيارة الأهل والأقارب عندما تكون الظروف مواتية. وحتى مجيء هؤلاء في عطلاتهم القصيرة لزيارة أهلهم في السودان تعرض للكثير من أساليب الخنق والتنفير.

اختار بعض السودانيين الذي ترددوا كثيراً على القاهرة مكاناً ثابتاً للإقامة. وبقيت الأكثرية تتردد عليها بكثرة لمختلف الأسباب. بل أصبح صيام رمضان في القاهرة، في العقود الأخيرة، حجاً سنوياً لدى كثيرين. فحرارة الجو في السودان وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر الذي يمتد لساعات طويلة جعل القاهرة قبلةً رمضاناً لدى كثيرين. هذا الانهيار العام وانسداد الأفق الذي أحدثته التنظيم الإخواني في السودان، والشعور العام بأن كارثة وشيكة الحدوث قد أخذت ترفرف فوق الرؤوس، جعل كثيراً من السودانيين يحتاطون لأنفسهم بشراء شقة في القاهرة، كما سبق أن أشرنا. وهذا هو الذي خلق هذا الانفجار الضخم في تملك السودانيين للشقق في مصر بالصورة التي ذكرناها، إلى جانب ذلك فإن القاهرة تتسم بحيوية خاصة في رمضان، حيث يصبح الليل هناك معاشاً كما النهار.

القاهرة مدينةٌ حافظت على نبض الحداثة، بل وزادت فيه الكثير في العقود الأخيرة، في حين فقدت الخرطوم وباطراد، حداثتها تماماً التي عُرِفَتْ بها في ستينيات القرن الماضي، وفي سبعينياته، إلى بداية ثمانينياته. لقد حوّل التنظيم الإخواني الخرطوم إلى مدينة رثة، مَيّتة، كالحية، وغبرة، وقد طال ذلك بقية المدن السودانية. وأدى الغلاء المتفعل والإفقار المتزايد للناس إلى أن ينحصر همهم

في البحث عن لقمة عيشٍ لا يتحصّلون عليها إلا بشقّ الأنفس. أصبحت الغالبية العظمى من السودانيين راسفةً في قيود الفقر وقلة الحيلة، وغارقةً في جو من الكآبة المستدامة، قصارى ما يحمله أفقها المدلهم مجرد التثبيت بحلمٍ بالتغيير لا يتحقّق أبداً. باختصار شديد، حوّل التنظيم الإخواني مدينة الخرطوم، التي هجر كثيرٌ من أهل الريف أريافهم وأتوا للعيش فيها، إلى غابة ملؤها أنيابٌ زرقٌ ومخالبٌ حمراء. عاصمةٌ مسؤولو محلياتها لصوص وشرطتها مرتشية وكل إجراء حكوميّ فيها يتم بشقّ الأنفس ولا بد فيه، مع ذلك، من سلوك الطرق الملتوية.

منذ بضعة عقود أصبح قضاء العطلة في القاهرة مع بقية الأسرة القادمة من السودان من أمٍّ مسنة وأبٍ مسن ومن حالات طبية طارئة لمرضى في نطاق الأسرة هي الخيار الأفضل للمغتربين السودانيين. فمصر أسهمت في إفشال الدولة السودانية وقد ساعدتها النخب السودانية، خاصة العسكرية، في هذا الإفشال. والمحصلة النهائية هي تدفق مدخرات السودانيين من العملات الصعبة داخل مصر. أيضاً، جعلت القبضة الأمنية الشديدة ومطاردة المعارضين، في فترة حكم الإنقاذ، كثيراً من السودانيين يتجنبون العودة إلى السودان، ويفضلون قضاء عطلاتهم في مصر. وقد ساعد على ذلك في فترات سابقة أن السودانيين لم يكونوا مطالبين بالحصول على فيزا مسبقة لدخول مصر. بل، في فترة حكم نميري وأثناء بداية ما سُمّي التكامل الاقتصادي بين السودان ومصر، أخذت السلطات في البلدين إصدار ما سُمّي بطاقة وادي النيل التي تسمح بالتنقل بين البلدين من غير الحصول على فيزا. لكن، ظلّت مصر تتنكر، كل حينٍ وآخر، لما يجري الاتفاق عليه، أو تقوم بالالتفاف عليه بطريقة ما، حين تتوتر العلاقات بين البلدين. وهكذا اتسم النهج المصري في السماح للسودانيين

دخول مصر من غير فيزا بالتذبذب. فالأنظمة المصرية تريد شفت السودانين إلى مصر ليندمجوا فيها طواعيةً. لكن تتعامل معهم بالتضييق حيناً وبالسماح حيناً آخر لتحفظهم في مقام الدونية ولزوم الطاعة. فالتساهل مع قدوم السودانين إلى مصر وتسهيل إقامتهم فيها جزءٌ من خطة محكمة قديمة متجددة ابتُدعت أصلاً من أجل استتباع القطر السوداني وإلحاقه بمصر. ثم، ظهر لاحقاً أن هذه السياسة يمكن استخدامها للضغط النفسي والسياسي حين تقتضي الظروف. كما ظهر أن لها مزايا مالية بالغة الأهمية تمثلت في تدفق مدخرات السودانين بمعدلات بالغة الضخامة إلى داخل مصر.

التكسب من وراء تشرد السودانين

في هذه الحرب الجارية الآن استخدم النظام المصري إجراءات الدخول لتصبح أداةً لمص دماء السودانين بقسوة ووحشية بالغة. فالسودانيون الآن شعبٌ مشردٌ يبحث عن ملجأ آمن، وهو يحتاج ذلك الملجأ حاجة حياة أو موت. وغالبية الذين يذهبون إلى مصر بسبب هذه الحرب، لا يكلفون الدولة المصرية قرشاً واحداً. فمن يسجلون أنفسهم في مفوضية اللاجئين، تتكفل برامج الأمم المتحدة بإعاشتهم. وإلى جانب ذلك، فإن كثيرين منهم يتلقون تحويلات مالية من أقاربهم المغتربين في جهات الدنيا الأربع. لكن الذي حدث أن مصر تفننت عبر سنتي هذه الحرب، في تغيير سياسة دخول السودانين إليها. فاخترعت بالإضافة إلى رسوم الفيزا شيئاً جديداً اسمه "الموافقة الأمنية" التي أصبحت شرطاً للدخول لمن هم بين سن 16 و50 سنة. ومن شروطها الأخرى: أن تكون في حوزة المتقدم تذكرة سفر ذهاب وعودة، وأن تكون بصحبته مستندات تثبت مكان إقامته، وأيضاً أن يكون لديه ما يثبت أن له القدرة المالية لتغطية تكاليف معيشته في مصر. وقد تراوحت رسوم الموافقة الأمنية لدخول مصر للسودانيين في

الفترة الأخيرة بين 2600 و3000 دولاراً⁽¹⁾. فهل هذه شروط توضع للاجئٍ فارٍ من الحرب أم لسائح؟ وهل يدفع أي سائحٍ داخلٍ إلى مصر ما بين 2600 إلى 3000 دولاراً لكل جواز سفر كشرطٍ للدخول؟ هل يعقل أن يضع بلدٌ جارٍ شروطاً كهذه أمام لاجئين فارين من الحرب. ولا بد من لفت النظر هنا إلى أن دول الخليج العربي، التي استقبلت أعداداً غفيرةً من السودانيين بسبب هذه الحرب، ومنحتهم إقامات مؤقتة، لم ترهق كاهلهم بالأتاوات الباهظة وبتعقيد الإجراءات وبالفساد الإداري المؤسسي، ولم تتفنن في إذلالهم وفي الجأر بالشكوى منهم لطوب الأرض، كما فعلت مصر مع السودانيين الذين رأت أن تستثمر في مأساتهم وتكسب من وراء ذلك ذهباً. فكم ملياراً من الدولارات يا ترى قد جنتها مصر من فرض رسوم تبلغ 3000 دولار للجواز الواحد، وليس للأسرة؟ وقد أورد موقع مونت كارلو الدولية في تقرير له أن اللاجئين السودانيين لا يحصلون على أي مساعدات ولا يسمح النظام المصري للأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية بإقامة مخيمات لإيوائهم. بل هم يتحملون كلفة إقامتهم وتعليم أبنائهم بالكامل⁽²⁾. وواضح أن رفض النظام المصري إقامة مخيمات للاجئين القصد منه التكبس المالي من وراء جعل ملف اللاجئين تحت السيطرة المصرية الكاملة. وتقف وراء هذا معرفة مصر بأن السودانيين متكافلون، فالأسر السودانية من كل أركان الدنيا ترسل الأموال للاقارب المقيمين في مصر. فدول الجوار السوداني؛ كتشاد وجنوب السودان وإثيوبيا وحتى يوغندا التي لم تعد لها حدود مع السودان منذ انفصال الجنوب قد تركت الأمم المتحدة تنشئ مخيمات للاجئين وتتولى إدارة

(1) راجع: شروط وطريقة الحصول و التقديم على تأشيرة دخول للسودانيين إلى مصر 2024، موقع "أخبار السودان"، على الرابط: <https://shorturl.at/kjgWM>.

(2) راجع: معاناة اللاجئين السودانيين في مصر... خيار العودة الصعب أو العيش بلا مأوى، موقع "مونت كارلو الدولية"، على الرابط: <https://shorturl.at/p9wxL>.

شؤونهم. وبسبب تعنت النظام المصري الذي يقف وراءه الطمع، والطمع وحده، عاد آلاف السودانيين من مصر إلى مناطق الحرب في السودان، بل عادوا وهم يرسفون في الأغلال في حملات الترحيل التي نفذتها السلطات المصرية⁽¹⁾.

لقد اخترع النظام المصري البدعة المسماة "الموافقة الأمنية"، على الرغم من أن بين مصر والسودان اتفاقية موقعة منذ عام 2004، تُسمى "اتفاقية الحريات الأربع". والحريات الأربع هي: حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك. ويعني هذا أن كل سوداني ومصري يستطيع دخول البلد الآخر ويستطيع الإقامة والعمل والتملك فيه. وهي اتفاقية ظل السودان يطبقها حرفياً ويدع المصريين يدخلون إلى السودان ويعيشون فيه مثلهم مثل السودانيين. لكن مصر ما أن نشبت الحرب وظهر أن ما يقارب المليون سوداني يقفون على حدودها هاربين من لظى الحرب شعرت أن مورداً مالياً جديداً قد أتى يطرق بابها فشرعت في التفتن في رسم أساليب التكسب منه. والحق يقال إن كثيراً من الأصوات المصرية المنصفة والشريفة قد نادت النظام المصري، بعد عشرة أيام فقط من اشتعال الحرب، بتطبيق اتفاقية الحريات الأربع. وألح هؤلاء أن يتم فتح الحدود المصرية الجنوبية لدخول السودانيين النازحين بسبب الحرب، دون أي قيد أو شرط⁽²⁾. لكن ما يراه المنصفون والشرفاء من الشعب المصري شيء، وما يراه النظام الدكتاتوري الكليبتوقراطي شيء آخر.

للمرء أن يتساءل ماذا تعني هذه الاتفاقية الأمنية وما سبب جعلها شرطاً؟ أهي خوفاً من دخول إرهابيين؟ فالإرهابيون ليسوا عامة شعب السودان المشرد، وإنما

(1) نفس المصدر السابق.

(2) راجع: اشتباكات السودان: ما هي اتفاقية "الحريات الأربع" التي طالب مصريون بتفعيلها وعلى ماذا تنص؟ موقع قناة "بي بي سي" العربية، على الرابط: <https://shorturl.at/5V8im>.

هم نفس النظام الإخواني الذي يحكم السودان حالياً، ويرعى عدداً من كتائب الإرهابيين الداعشين المتطرفين من شاكلة كتائب البراء، والبرق الخاطف، والفرقان، والبنيان المرصوص، والنصرة، وغيرها. وكثيرون من رموز الإخوان المسلمين التي تعيش مع النظام المصري في قلب القاهرة هم أنفسهم من أتوا إلى السودان بأسامة بن لادن وكارلوس وغيرهم. وهم أنفسهم من قاموا بمحاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا. وهم أنفسهم من أتوا بالإيرانيين إلى المنطقة. وهم أنفسهم من يهربون الأسلحة الإيرانية إلى حماس عبر بدو صحراء سيناء. وهم أنفسهم من يقومون في هذه اللحظة باستجلاب الدواعش من كل أركان الدنيا ليحاربوا معهم في هذه الحرب الأكثر قذارةً منذ مطلع العصر الحديث. باختصار، لم يكن شرط "الموافقة الأمنية" الذي ابتدعه النظام المصري سوى حيلةٍ لمص دماء شعبٍ مشردٍ يبحث عن مكان آمن ومأوى ومأكل.

البرهان والإخوان يحققون لمصر حلمها

سوف يذهب الفريق عبد الفتاح البرهان في التاريخ السوداني بوصفه أسوأ حاكم مر على البلاد منذ الحقبة الكوشية القديمة. ويمكن أن ينال في إحداث الخراب العميم الذي أحدثه، لقب "نيرون السودان" بلا منازع. ولسوف يذهب النظام الإخواني السوداني كأسوأ منظومة سياسية أيديولوجية، أحالت البلاد التي حكمتها على مدى ستة وثلاثين عاماً إلى كومةٍ من الحطام والرماد. لقد حقق الفريق البرهان والنظام الإخواني للأنظمة المصرية حلمًا ظلت تحلم به منذ أن أخرجتها الثورة المهدية من السودان في عام 1885. هذا الحلم القديم المتجدد هو أن يسقط السودان بين فكيها كما تسقط الثمرة الناضجة. فنحن الآن في أخطر منعطف تمر به الدولة السودانية. وعلينا أن نعي خطر الهيمنة المصرية والدور المصري في إفشال الدولة السودانية. وقد ظلت مصر تستخدم العديد من القوى

والنخب السياسية السودانية في هذه الخطة القديمة المتجددة. ولو سارت الأمور على هذا المنوال، فإنها سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة استعمار مصر للسودان من جديد بطريقة بالغة النعومة، إلى جانب التدخلات الخشنة للطيران المصري في مساندة مشروع البرهان المتمثل في طموحه الشخصي المَرَضِي في الاستمرار في الحكم. وفي تقديري، أن إلحاق السودان بمصر سوف يبدأ بسقوط شمال السودان وشرقه، وربما وسطه، لقمة سائغة في الفك المفترس للأوليغاركية المصرية، التي وجدت ضالتها في الأوليغاركية الإخوانية السودانية.

باختصار شديد، لقد فشلنا نحن السودانيون عبر ما يقارب السبعين عاماً من الاستقلال في إدارة بلدنا. فنحن المسؤولون عن هذا الفشل، ولا ينبغي أن نلوم عليه أحداً سوانا. لكن، لا بد من القول: إن للأنظمة المصرية المتعاقبة دوراً في تسبب هذا الفشل، بل، وبقيسٍ وافرٍ جداً. وحين نقول ذلك لا نقوله للتشجيع بالأنظمة المصرية. فالأنظمة المصرية، مثلها مثل أنظمة كل الدول؛ ديكتاتوريتها وديمقراطيتها، تهتل فرص ضعف الدول الأخرى والثغرات التي تنشأ فيها لخدمة أهدافها. وحين نشير إلى يد الأنظمة المصرية في تكبيل السودان وتعطيله بغرض إلحاقه، إنما نريد إيقاظ الشعب السوداني ونخبه الفكرية والثقافية والسياسية، لنخرج جميعاً من حالة الغيبوبة الطويلة التي أنامتنا فيها الشعارات البراقة الخادعة المتعلقة بالقومية العربية وبالأممية الإسلامية، والأممية البروليتارية، وكذلك الأمة الواحدة ذات الرسالة الخالدة.

لا تريد الأنظمة المصرية سوداناً قوياً ناهضاً مستقل القرار السياسي، لأن ذلك يسير على العكس تماماً من استراتيجيتها وأجندتها المستقبلية. وهي استراتيجية وأجندة ممعنة في الخطأ. وهي استراتيجية لا تضر بمصالح السودان وحده، وإنما تضر بمصالح مصر أيضاً. تتمثل أجندة مصر في: احتكار مياه النيل، وفي جعل

أراضي السودان منصةً عسكريةً متقدمةً لحماية هدفها الرئيس وهو التحكم الكلي في مياه النيل لمصلحتها وحدها. كما يهتمها جدًّا، وبنفس القدر، تدفُّق المواد الخام إليها من السودان بأبخس الأثمان. وكذلك، إتاحة الأراضي السودانية لها للزراعة ولإعادة توطين مواطنيها الذين اكتظت بهم أراضي مصر فوق ما تحتمل، في أراضي شمال السودان الشاسعة الخصب، قليلة السكان وفيرة المياه. تتجنب مصر بكل سبيل إقامة علاقة تبادل تجاري وتكامل اقتصادي شفافةً مع السودان. هي تريد أن تُملي عبر مختلف الطرق أجندتها على الأنظمة السودانية الديكتاتورية التي تحبذها لحكم السودان، دون أدنى مراعاة لمصالح الشعب السوداني ولتنمية القطر السوداني.

تحارب الأنظمة المصرية الديمقراطية في السودان لأنها تريد أن تعقد الصفقات التي تهمها من وراء ظهر الشعب السوداني. هي تريد أن تملي إملاءً على الديكتاتور الذي تنصبه لحكم السودان. وعمومًا، فإن مصر تعمل على مساراتٍ متعددة وبصبر ومثابرة، منتظرةً مجيء تلك اللحظة التي تستلحق فيه السودان بالدولة المصرية عبر أهله أنفسهم. وستأتي هذه اللحظة حين لا يصبح لدى سكان السودان الشمالي أي حيلة متبقية لضمان أمنهم واستقرارهم، سوى أن يلجأوا إلى الحماية المصرية. وترجو مصر من هذه الحرب الجارية الآن، التي ينخرط فيها النظام المصري بفعالية سياسية ودبلوماسية وعسكرية عالية أن تحقق لها هذه الخطة بصورة نهائية. وفي تقديري، أن لحظة نجاحها قد قاربت، وهو ما ألح عليّ ودفعني دفعًا لدق ناقوس الخطر.

الفصل السادس

6

دولة الجيش ودولة الشعب

لا أريد أن يفهم مما سبق ذكره حول انخفاض كلفة المعيشة في مصر مقارنةً بالسودان، أن ذلك كان نتيجةً لقوة الاقتصاد المصري، أو لحسن إدارة النخب العسكرية المصرية للاقتصاد، وهي نخبٌ بقيت في السلطة على مدى 73 عامًا.

يعود انخفاض كلفة المعيشة في مصر للدعم الحكومي للسلع. وهي ظاهرة أخذت في التفاقم منذ حدوث ما سُمي بـ"الانفتاح"، في فترة حكم الرئيس الراحل، أنور السادات. منذ ذلك التاريخ، أضحت مصر دولةً معتمدةً، إلى حدٍّ كبيرٍ جداً، على العون الأجنبي. لقد قدّمت النخب العسكرية المصرية، في العقود الخمسة الأخيرة من هذه الثلاثة وسبعين عاماً، أسوأ أنموذج لتحوّل الجيش إلى مؤسسة اقتصادية مهيمنة على الدولة ومواردها. أصبح الجيش المصري أخطبوطاً اقتصادياً مهيماً سائر جِوانب اقتصاد الدولة؛ من تجارة وصناعة وخدمات واستثمار في شتى المجالات، وإنشاءاتٍ، وغير ذلك. يقول عزمي بشارة في توصيف علاقة الجيش المصري بالدولة:

حصل الجيش منذ تولي المشير عبد الحليم أبو غزالة وزارة الدفاع (في نهاية عهد السادات وخلال عهد مبارك)، على امتيازات كثيرة، بما في ذلك حقه في حساب بنكيٍّ غير حساب الحكومة، والقيام بنشاطات اقتصادية وخدمية وإسكان وغيره بحجة ضرورة تلبية حاجاته وحاجات ضباطه، بعيداً عن أزمات الاقتصاد المصري، ما رفعه فوق المجتمع المصري وقضاياه. وتضاعفت هذه الامتيازات في مرحلة مبارك ووزير دفاعه طنطاوي، حتى تحولت إلى نوع

من إدارة ذاتية اقتصادية وعسكرية للقوات المسلحة؛ بحيث
تأسس مجتمع عسكري أو جمهورية ضباط ذات اقتصاد
مواز، وشبكة خدمات خاصة. وهي ظاهرةٌ مصريةٌ بالغة
الخصوصية⁽¹⁾.

هذا النموذج المصري الكليبتوقراطي القح، جرى نقله إلى السودان بحذافيره.
فالجيش والقوى الأمنية من جهاز أمن بكل أذرع، وجهاز شرطة بكل تفرعاته،
أصبح يقوم بنشاطات اقتصادية وخدمائية وإسكان وغير ذلك بحجة ضرورة تلبية
حاجاته وحاجات ضباطه، بعيداً عن أزمت الاقتصاد السوداني، وبعيداً عن معاناة
عامة الشعب، ما رفع هذه الأجهزة الأمنية فوق المجتمع السوداني وقضاياه.

هذا النموذج المصري الذي وصفه عزمي بشارة بأنه خصوصية مصرية، قد عبر
الحدود إلى السودان نتيجةً للهيمنة الاستخباراتية المصرية على قيادات الجيش
السوداني، خاصة عقب محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس
أبابا، التي تؤكد أن نظام ما تسمى الحركة الإسلامية في السودان هو الذي وقف
وراءها. وهو حادثٌ استثمرته مصر في ابتزاز النظام الإخواني السوداني بدعمها

(1) راجع: عزمي بشارة، الجيش والحكم عربياً: إشكاليات نظرية، مجلة "سياسات عربية"، مجلد 4،
العدد 22، سبتمبر 2016.

للعقوبات الدولية التي فُرضت عليه، ثم جعلت نفسها وسيطاً إقليمياً ودولياً لرفعها. ولم يكن غرض النظام المصري من ممارسة الضغوط على النظام السوداني إزاحته عن السلطة، وهو ما يريده الشعب السوداني، وإنما إضعافه ليصبح خاضعاً لها خضوعاً تاماً. وقد تحقق لها ذلك بالفعل، خاصة في هذه الفترة التي سيطر فيها على مقاليد الأمور في السودان الفريق عبد الفتاح البرهان. وقليلًا، قليلًا، نقلت مصر نموذج سيطرة الجيش على الاقتصاد التي جرت في مصر إلى عسكر السودان، لتجعل منهم، في ظل رضوخهم التام لها وسيلةً لشفط موارد السودان ولإلحاقه بمصر بطريقة بالغة النعومة. بذلك أصبحت المؤسسات العسكريةتان في كلٍّ من مصر والسودان، تديران البلدين عبر أنموذج تكامليٍّ واحدٍ هو أنموذج الدولة الكليتيقراطية الموازية. أي، دولة الجيش التي تضخمت على حساب دولة الشعب وأضحت تدير اقتصاداً منفصلاً خاصاً بها غير خاضعٍ لرقابة الدولة ومؤسساتها وغير خاضعٍ لرقابة الرأي العام. لقد أضحى السودان في فترة حكم البرهان، التي امتدت حتى الآن لست سنوات، يسير بخطى حثيثة لكي يصبح مستعمرةً مصرية.

انتهى الأمر في السودان بأن سيطرت الدولة الموازية للتنظيم الإسلامي وجيشه المؤدلج على 80% من الاقتصاد السوداني، وفقاً لما صرح به رئيس وزراء الفترة الانتقالية، عبد الله حمدوك، الذي انقلب عليه الفريق البرهان، بتعليمات مصرية، حين قال مدير المخابرات المصرية السابق عمر سليمان للفريق البرهان: "حمدوك لازم يمشي". فالبرهان يريد القضاء على ثورة ديسمبر مهما كلفه ذلك، ليحقق رؤيا والده التي تنبأت له بحكم السودان، وليقضي لبانة شبقه الشخصي العارم للسلطة. ومن الجانب الآخر، يريد التنظيم الإخواني السوداني وحزبه الحاكم، المؤتمر الوطني، العودة إلى السلطة بأي سبيل. وقد وافقت رغبة هذين الطرفين

السودانيين رغبة النظام المصري، بل وانطبقت عليها انطباقاً كاملاً. فهذا الحلف الثلاثي يتشارك، وبقوة، غرض القضاء على الثورة السودانية وإبعاد بيع التحول الديمقراطي الذي طالما حاربتة مصر في السودان. هكذا تطابقت رغبات هذا الثلاثي ليدخل السودان في هذه الحرب المدمرة التي سيكون المنتفع الوحيد منها في نهاية المطاف النظام المصري، إذا سارت الأمور وفق ما يخطط ويناور. وإذا لم تنتبه القوى السياسية المدنية السودانية المتشرذمة إلى الانغماس المصري في الشأن السوداني، خاصةً منذ اندلاع ثورة ديسمبر 2018 فسوف يلتفون قريباً ولن يجدوا أي أثرٍ للسودان الذي عرفوه وورثوه من أسلافهم.

مصر تعيش على غيرها

لقد سبق أن أشرت إلى انخفاض كلفة المعيشة في مصر وتماسك الدولة المصرية وأمنها واستقرارها النسبي، وتمتّع مدنها بمزايا عيش الحداثة، التي اجتذبت كثيراً من السودانيين للهجرة إليها. وما أريد أن أقوله هنا عن تلك الظاهرة أن كل ما سبق أن أشرت إليه في هذا الشأن، لم يكن نتيجةً لنظامٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ مقتدر. وإنما لأن الجيش المصري المسك بالسلطة بقوة السلاح عرف كيف يجعل مصر تعيش على حساب غيرها، منذ فترة حكم الرئيس الأسبق أنور السادات وإلى اليوم. لكن، في فترة حكم الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك تلقت مصر أموالاً ضخمةً من المجتمعين الدولي، والإقليمي، خاصةً من دول الخليج، لاعتبارات سياسية محضة؛ مرةً من السعودية، ومرةً من قطر، ومرةً من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومرةً من الكويت... إلخ. ويجري ذلك وفقاً لتقلّبات مصالح هذه الدول الخليجية مع تقلّبات الأحوال المصرية الداخلية وتقلب الأحوال العربية بصورة عامة. وعلى سبيل المثال، قدمت قطر لمصر في فترة حكم محمد مرسي، بحكم علاقة دولة قطر بتنظيمات الإخوان المسلمين، حزمة أولية من

المساعدات المالية بلغت 2.5 مليار دولاراً؛ منها نصف مليار في صورة منحة، وملياران عبارة عن ودائع. وقال وزير الخارجية القطري آنذاك، حمد بن جاسم آل ثاني، إن الدوحة تتباحث مع القاهرة لتحويل جزء من وديعتها إلى منحة، ليصبح إجمالي قيمة المنحة القطرية مليار دولار، بينما يتضاعف حجم الوديعة إلى أربعة مليار دولار⁽¹⁾.

وما أن أطاح الفريق عبد الفتاح السيسي بالرئيس المنتخب محمد مرسي، دخلت كل من السعودية ودولة الإمارات على الخط لدعم النظام العسكري الجديد الذي قوَّض حكم الإخوان المسلمين. ففي 13 مارس/ آذار 2015، أعلن الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات، رئيس مجلس الوزراء، وحاكم دبي، خلال مشاركته في مؤتمر القمة الاقتصادية بشرم الشيخ، أن المساعدات الإماراتية لمصر بلغت خلال العامين اللذين سبقا ذلك المؤتمر، أكثر من 51 مليار درهم. وقد شملت مجالات حيوية كالتعليم والتدريب والإسكان والنقل والمواصلات والرعاية الصحية والأمن الغذائي والطاقة. وفي نفس تلك الفترة أعلنت الكويت عن مساعدات لمصر قيمتها 4 مليارات دولار في صورة معونة عاجلة لدعم الشعب المصري في مواجهة ما أسمته "الأوضاع الدقيقة"، التي يمر بها. ويقول موقع بي بي سي العربية، إن مساعدات كلٍّ من السعودية والإمارات قد بلغت جملتها 8 مليارات دولار⁽²⁾.

الشاهد أن تدفق المال الخليجي على مصر لم يتوقف قط وظل مستمراً إلى

(1) راجع: 5 مليار دولار مساعدات قطر لمصر، موقع "الجزيرة نت" على الرابط: <https://shorturl.at/1aP0M>

(2) راجع: الكويت تقدم مساعدات لمصر قيمتها 4 مليار دولار، موقع "بي بي سي" العربية على الرابط: <https://shorturl.at/hO8y5>

الآن. ففي فبراير 2024، نقل موقع "عربي 21" عن مصادر خاصة، أن رئيس دولة الإمارات، الشيخ، محمد بن زايد، قدم مساعدات مالية عاجلة لمصر بهدف تخفيف الاحتقان الشعبي المتنامي ضد رئيس نظام عبد الفتاح السيسي، بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية. فالإمارات، وفقاً لتلك المصادر، تسعى لمساعدة نظام السيسي للتخفيف من حدة غلاء المعيشة الذي يعاني منه المواطن. وكذلك، لضبط سوق العملة الصعبة، لضمان استقرار النظام ومنع تفاقم الغضب الشعبي. وذكر الموقع، أيضاً، أن مصر تعاني من أزمات اقتصادية خطيرة قد تطيح بنظام السيسي، الأمر الذي يقلق داعميه الإقليميين والدوليين، في ظل ديون خارجية تعدت 165 مليار دولار. يضاف إلى ذلك، تراجع دخل البلاد من إيرادات قناة السويس، ومن قطاع السياحة، وانخفاض معدل تحويلات المصريين العاملين بالخارج. وذكر الموقع أن رئيس هيئة الاستثمار في مصر حسام هنية، أن تحالفاً إماراتياً، "المجموعة الاستثمارية كونسورتيوم" سيقود تطوير مشروع مدينة رأس الحكمة السياحي الذي يبعد بمسافة 350 كيلومتراً شمال غرب القاهرة، بقيمة استثمارات تبلغ 22 مليار دولار⁽¹⁾.

أما موقع Fikra Forum الذي يصف نفسه بأن قد جرى إنشاؤه بمبادرة من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى فيقول: في عام 2013، أرسلت الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، في إشارة إلى تأييدها الإطاحة بالرئيس التابع لجماعة "الإخوان المسلمين" محمد مرسي، 23 مليار دولار من الهبات والودائع النقدية. وكذلك، شحنات من الوقود في الأشهر الثمانية عشرة التي تلت الانقلاب العسكري. وعلاوةً على ذلك، عندما خفّضت مصر

(1) راجع: خاص: الإمارات قدمت مساعدات مالية عاجلة لإنقاذ نظام السيسي موقع "عربي 21"، على الرابط: <https://shorturl.at/J1QPL>.

قيمة الجنيه المصري بنسبة 50 في المئة في عام 2016، أودعت المملكة العربية السعودية حوالي 3 مليارات دولار، وأودعت الإمارات حوالي مليار دولار في "البنك المركزي المصري". ويقول الموقع، مع ذلك، لا توجد بيانات دقيقة وموحدة تحدد حجم المساعدات التي حصلت عليها مصر من دول الخليج. لكن الموقع يضيف قائلاً: إن جريدة "القبس" الكويتية نقلت عن مصادر في "البنك المركزي المصري" في آذار/ مارس 2019، أن الدعم الذي تلقت القاهرة من دول "مجلس التعاون الخليجي"، منذ عام 2011، وصل إلى 92 مليار دولار. ومع إضافة مبلغ بقيمة 22 مليار دولار تعهدت به دول الخليج لمصر في نيسان/ أبريل 2022، يكون حجم المساعدات الخليجية لمصر قد بلغ نحو 114 مليار دولار⁽¹⁾. (تكبير الفنت ووضع الخط تحت السطور من وضع المؤلف). ويقول محمد حسين هيكل إن مصر من أكبر الدول تلقياً للمعونات. وأنها في فترة الثلاثين سنة من حكم مبارك حصلت على ترليون دولار من المعونات والمساعدات والتدفقات النقدية. وأضاف هيكل إن تلك المعونات والمساعدات والتدفقات لم يجر استخدامها على نحو سليم⁽²⁾.

تاريخ طويل من المعونات

في الفترة التي حكم فيها الرئيس جمال عبد الناصر مصر، التي امتدت لقراءة العشرين عاماً، حصلت مصر على وضعية متميزة في العالم العربي. فقد نال الرئيس المصري الأسبق، جمال عبد الناصر، ما يمكن أن نطلق عليه صفة "الزعيم العام" للعالم العربي. نال جمال عبد الناصر تلك الوضعية عبر خطبه النارية التي

(1) راجع: محمد عبد العزيز: المعونة مقابل الأمن: الدينامية الخليجية المصرية لدعم الاقتصاد في مصر، Forum Fikra، على الرابط: <https://shorturl.at/QsAZM>.

(2) راجع: محمد حسين هيكل: مصر هي أكبر بلد في العالم حصلت على معونات ومساعدات، على تطبيق "يوتيوب" على الرابط: <https://shorturl.at/BfJrP>.

استهدفت إيقاظ الشعور القومي، وخوضه حرب القنال عقب تأميمه قناة السويس، ثم توعدته المستمر لإسرائيل بالمواجهة العسكرية. وقد ساعدته في كل أولئك حالة الحرب الباردة القائمة آنذاك، ودعم الاتحاد السوفيتي له، إلى جانب ما رسّخه الإعلام المصري في الذهن العربي من أن الاتحاد السوفيتي هو صديق الشعوب المضطهدة، وحاميها.

في تلك الفترة كانت دول الخليج محميات بريطانية وكان اليمن الجنوبي محمية بريطانية، أيضاً، وكان هجوم إعلام عبد الناصر منصباً على السعودية بوصفها بؤرة رجعية وأنها وكالة الامبريالية والاستعمار الغربي في المنطقة. لكن، عقب الهزيمة الساحقة التي تلقتها الجيوش العربية، وعلى رأسها الجيش المصري في حرب 1967، جرى مؤتمر الخرطوم وحدث فيه الصلح بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل بن عبد العزيز. ومنذ تلك الانعطافة التاريخية شرعت السعودية وغيرها من الدول العربية في تقديم العون المالي لمصر. ويمكن القول إن السنوات القليلة التي سبقت وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والستين اللتين أعقبتا وفاته، وأيلولة السلطة للرئيس أنور السادات، قد شهدت العديد من التحولات الكبيرة في الساحة العربية.

من التحولات التي جرت، آنذاك، سيطرة أحزاب البعث على كل من العراق وسوريا. وكان ذلك بين نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي. كما شهدت بداية عقد السبعينيات استقلال اليمن الجنوبي وكل المحميات البريطانية في الخليج من الوصاية البريطانية. في نفس تلك الفترة، أيضاً، حدث انقلاب جعفر نميري في السودان على النظام الديمقراطي، وحدث انقلاب العقيد معمر القذافي على النظام الملكي في ليبيا. واصطف كلٌّ من نميري والقذافي وراء ناصر بقوة، حتى أو شك ثلاثتهم على إقامة وحدة ثلاثية تضم كلًا من مصر

والسودان وليبيا. لكن، بموت جمال عبد الناصر، ومحاولة الشيوعيين السودانيين الانقلاب على نظام جعفر نميري في السودان، تحول نميري ليصبح قريباً من السادات، الذي كان قد بدأ الانقلاب على توجهات عبد الناصر اليسارية، ليصبح حليفاً للغرب. وبسبب ذلك، ابتعد القذافي عن كلٍّ من مصر والسودان، متتهجاً خطأً يسارياً، راديكالياً، وناصب كلاً من السادات ونميري العداء. وقادت انعطافة أنور السادات نحو الغرب إلى توقيعه اتفاقية كامب ديفيد مع الإسرائيليين في عام 1978.

الشاهد، أن التوجه غرباً وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد جلبا عوناً لمصر كانت في أمس الحاجة إليه. يقول عبد الحافظ الصاوي، بعد توقيع مصر لاتفاقية السلام مع إسرائيل "كامب ديفيد" في نهاية سبعينيات القرن العشرين، تعهدت أمريكا بتقديم معونة اقتصادية وفنية لمصر وإسرائيل، وحصلت مصر، منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، من المعونة الأمريكية، على قرابة أربعين مليار دولار، تضمنت مشروعات للبنية الأساسية والمعونات الغذائية. هذا، فضلاً عن المعونة العسكرية المقدمة لمصر سنوياً، بحدود مليار دولار، وكانت تأتي في شكل أسلحة ومعدات عسكرية من أمريكا.

يمكن أن نخلص مما تقدم أن مصر دولة غارقة في الديون، وتعيش أوضاعاً اقتصادية صعبة. وكل فترات حكمها منذ الثورة المصرية في خمسينيات القرن الماضي، التي أدارها الجيش، لم تفلح في أن تضع البلاد في طريق النمو والازدهار المعافى. ظلت الأنظمة المصرية تعيش على إدعاء زعامة للعرب غربت شمسها. وهي زعامة صنعها جمال عبد الناصر في ظرف كان حينها مواتياً لخلق صورة الزعيم البطل الأوحده. والآن، فإن مصر والسودان دولتان تعيشان أزمة مزمنة ممتدة، وكلتاهما مرزوءتان بالحكم العسكري الأوليغاركي الكليستوقراطي. تملك

الدولتان معاً مقومات دولتين كبيرتين يمكن أن تكونا متعاونتين متآذرتين مقتدرتين وليستا بحاجة إلى تسوُّل المعونات. غير أن العسكرية الأوليغارشية أقعدت الدولتين، بل وجعلتهما حرباً على بعضهما، خاصة من جانب مصر التي ظلت تعمل على طول المدى على إضعاف الدولة السودانية بغرض الهيمنة عليها. لو جرى تصحيح هذا الوضع وقام التعاون بين الدولتين على أساس معافى من هذه الأمراض المزمنة لأصبح حال الدولتين مختلفاً تماماً مما هو عليه اليوم.

صفقة إعادة الإعمار والهجمة الأخيرة

انتشرت في الأسابيع الماضية في وسائط التواصل الاجتماعي السودانية حلقة فيديو مصورة من إنتاج شخص مصري اسمه محمد أبو عاصي. قدّم هذا الشخص نفسه للمشاهدين بأنه "صحفي اقتصاد". وقد وصف المحتوى الذي سوف يبثه في المقدمة التي استهل بها التسجيل، بأنه مبني على تسريبات "من كواليس المطبخ ومراكز صنع القرار"، وأنه يتعلق بصفقة ضخمة لإعادة إعمار السودان. وأضاف، أن هذه التسريبات وصلته في رسالة من سيّدة تدعى داليا أحمد. وقد وضح من حديثه عنها أنها مطلعة على ما يجري خلف الكواليس. وفحوى التسريب أن مصر والإمارات والكويت والسودان منخرطة في لقاءات سرية بخصوص صفقة لإعادة إعمار السودان. وذكر أبو عاصي أن وفداً حكومياً سودانياً رفيعاً زار القاهرة في هذا الخصوص، وأن لقاءات متتالية رفيعة المستوى تضم وزراء سودانيين وشخصيات سيادية ظلت تجري مع مائليهم من المصريين لهذا الغرض. وذكر أبو عاصي أن السعودية سوف تنضم قريباً إلى هذه الصفقة التي تنخرط فيها في الوقت الحالي كل من مصر والإمارات والكويت والسودان.

اختار محمد أبو عاصي لهذا الفيديو عنواناً يقرأ: "مصر تطلق العملاق أقصى

الجنوب.. ما الذي يجري سرّاً في جنوب مصر". وأشار أبو عاصي أن هذه اللقاءات محاطةٌ بسريّةٍ كبيرة، مع أنه قد كشف أمرها للملأ وبحماس دافق في هذا الفيديو الذي بثه! وأضاف قائلاً إن فريقاً مصرياً متكاملًا قد تحرّك إلى منطقة حلايب وشلاتين. (وحلايب وشلاتين أرضٌ سودانية احتلتها مصر). وقال إن مصر أطلقت "عملاقها" هناك، ويعني به الجيش المصري وأذرعه المتمثلة في شركاته المختلفة⁽¹⁾. وسيقوم الجيش مع شركات القطاع الخاص بمهمة تطوير البنى التحتية في تلك المنطقة تمهيداً لجعلها المنصة اللوجستية التي سوف تنطلق منها جهود إعادة إعمار السودان⁽²⁾.

ذكر أبو عاصي، أن ما يجري في حلايب وشلاتين وأبو رماد، مهمةٌ وطنيةٌ غرضها تحقيق الاستقرار لمصر وتأمين العمق المصري، بالإضافة إلى الفوائد التي سوف يجنيها رجال المال والأعمال. ولكي تصبح منطقة حلايب وشلاتين منصّةً مكتملةً وقادرة على إطلاق جهود إعادة إعمار السودان، قامت مصر، في البدء، بإنشاء شبكة عملاقة من الطرق السريعة ومن خطوط السكك الحديدية، وأن تلك الشبكة قد وصلت فعلاً إلى منطقة حلايب وشلاتين. وقال أبو عاصي إن محطةً عملاقةً للقطارات يجري إنشاؤها هناك لربط حلايب وشلاتين بالعمق المصري شمالاً. وأن شبكة الطرق والسكك الحديدية لن تقف عند منطقة حلايب

(1) أورد أم در تايمز، إستناداً على موقع "تحيا مصر" الإخباري أن جمهورية مصر العربية تستعد بعدد 52 ألف شركة مقاولات، (ربما يكون المقصود 52 شركة وليس 52 ألف). وذكر الموقع تحضير ملف كامل لإعاده إعمار السودان بالشراكة مع دولة الكويت كعمول لمشاريع البنى التحتية. وذكر الموقع أن طريقه حق الانتفاع في السداد ستكون من الذهب أو الدولار أو الأراضي الزراعية. وأن التعامل سيكون من خلال الحكومة المصرية لحماية حق الشركات المصرية مثلما تم في ليبيا نظراً لأن السودان أمن قومي رئيسي لمصر التي ستكون لديها البد الطولي في إعادة الاعمار (تكبير الخط ووضع الخط تحت السطور من وضع المؤلف).

(2) راجع: محمد أبو عاصي، تسريبات.. مصر تُطلق العملاق أقصى الجنوب.. ماذا يحدث سرّاً جنوب مصر؟!، على تطبيق يوتيوب على الرابط: <https://tinyurl.com/52889jca>

وشلاتين، وإنما ستتعدها إلى داخل الأراضي السودانية. كما أن المعابر الحدودية بين البلدين في هذه المنطقة قد اكتمل تجديدها. وبالإضافة إلى محطة السكة الحديد فهناك خطة لإقامة 4 موانئ جافة ومحطة ضخمة للحاويات لنقل البضائع إلى السودان. كما ذكر أبو عاصي أن مصر أنشأت عشرة صوامع للغلال كدفعة أولى، وسيتم إنشاء المزيد منها، لأن التخزين أصلاً بغرض التصدير. كما يجري إنشاء محاجر بيطرية ومجازر للمواشي التي سوف تأتي من السودان. كما أن هناك نهراً صناعياً يجري إنشاؤه في الصحراء الغربية غرب توشكي. وبناءً على ذلك فاوضت كلٌّ من الكويت والإمارات الحكومة المصرية وحصلت كلتاها، بالفعل، على أراضٍ زراعية في تلك المنطقة⁽¹⁾.

وذكر أبو عاصي في مكان آخر أن مصر تسلمت من السودان في أقل من شهرين ونصف 13 طناً من الذهب وأن جزءاً من هذه الكمية وصلت إلى البنك المركزي لدعم لحيطات مصر. وأضاف أنها تسلمت أيضاً خمسة أطنان أخرى من الذهب، مؤكداً أن هذه الكمية ليست هي كل ما ستسلمه مصر من السودان. فهناك كميات إضافية سوف تصل إلى مصر لاحقاً. وقال إن مصر ستبني سداً على غرار السد العالي، ولكن ليس في مصر⁽²⁾. لكنه لم يحدد أين يقع هذا السد.

مصر تحصل على المقابلة بلا مناقصة

من اللافت في حديث أبو عاصي قوله إن مشروع إعمار السودان قد مُنح لتطلع به مصر بلا مناقصة. ويتطابق هذا ما سبق أن ذكرناه استناداً على ما أورده موقع "تحيا مصر". وذكر أبو عاصي أن سبب منح مصر مهمة إعادة إعمار

(1) نفس المصدر السابق.

(2) نفس المصدر السابق.

السودان بلا مناقصة هو أن المهمة عاجلةٌ ولذلك تجري الترتيبات في هذا الشأن بسرية تامة حتى تكتمل كل البنيات الضرورية لهذا المشروع ثم يظهر للناس كحقيقةٍ مجسدة. وذكر بالإضافة إلى ذلك، وهذه أغرب من سابقتها، أن سبب **تولي مصر للموضوع أن السودان محاصرٌ بالعقوبات ولا يستطيع التعامل في السوق الدولية. ولهذا السبب أخذت مصر زمام الأمور في يدها وانخرطت في القيام بهذه المهمة نيابةً عن السودان.** (تكبير الفنت ووضع الخط تحت الأسطر من عمل المؤلف). ولابد هنا من تذكير القارئ الكريم بتطابق هذا مع ما سبق أن ذكرناه من قبل، من أن النظام المصري ظلَّ حريصاً على استمرار العقوبات الدولية على السودان. فقد كان مندوبه يصوِّت مع مقترحات تمديد العقوبات على السودان، وأن السبب وراء ذلك هو إعاقة نمو السودان. وكذلك، الحؤول بين السودان وبين التعامل المباشر مع العالم، من أجل أن يصبح النظام المصري هو وكيله في ذلك. وها هو محمد أبو عاصي يؤكد هذه الحقيقة بلا موارد، بل، وبلا أي شعور بالاستغراب. فمصر وفقاً لما قاله أبو عاصي قد وضعت السودان وهي تنخرط في الخفاء في الاستحواذ على ما أسماها هو "صفقة إعادة إعمار السودان"، في قبضتها بالكلية وأصبحت وصيته بقرار منها. ويبدو أن مصر قد استطاعت تسويق وصايتها على السودان على الدول الخليجية الممولة لمشروع الإعمار. والأدهى والأمر، أن سلطة بورتسودان غير الشرعية قد رضخت لهذا الأمر رضوخاً تاماً. فقد صرح وزير الخارجية السوداني علي يوسف لقناة "العربية" بأن حكومته تتواصل مع السعودية ومصر والكويت وقطر، من أجل إعادة الإعمار وهو ما يؤكد تسريبات أبو عاصي (1).

(1) راجع: وزير الخارجية السوداني للعربية: نتواصل مع السعودية ومصر والكويت وقطر لإعادة الإعمار، موقع "قناة العربية" على الرابط: <https://tinyurl.com/5n6myfyn>

سودانيون يساندون الهيمنة المصرية

في نفس هذا السياق ذكرت صحيفة "الشرق الأوسط" أن سودانيين مقيمين في القاهرة اقترحوا منح الأولوية للشركات المصرية، للمساهمة بشكل موسع في عمليات "إعادة الإعمار"، بعد انتهاء الحرب. ولنا أن نتساءل هنا لماذا يقترح هؤلاء منح الأولوية للشركات المصرية في عملية إعادة إعمار السودان؟ فهذا مقترح غير راشد بل ومغرض وغير قانوني لأن من تقوم به حكومة غير منتخبة!! بل إن مصر طرف في النزاع القائم الآن في السودان. كما أن قرار منح الأولوية بل والسيطرة على إدارة المشروع قرار سياسي وليس قراراً إدارياً سليماً. فهو يجري من وراء الإرادة الشعبية السودانية! وقد أشار "مركز التكامل السوداني المصري"، وهو مؤسسة مصرية سودانية مقرها القاهرة إلى: "بدء شركات مصرية تنفيذ بعض الأعمال حالياً، من بينها تأهيل بعض الكباري في الخرطوم". وأضافت الصحيفة أن مصر والسودان قد اتفقتا على تشكيل "فريق مشترك لدراسة خطة إعادة الإعمار والتجارب الدولية لتحقيقها". وقد جرى ذلك خلال مشاورات سياسية، جمعت وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي، ونظيره السوداني علي يوسف الشريف، في القاهرة نهاية فبراير (شباط) الماضي. وذكر مدير "مركز التكامل السوداني المصري"، عادل عبد العزيز، لصحيفة "الشرق الأوسط" أن شركات مصرية بدأت في صيانة وإعادة تأهيل اثنين من الكباري وهما شمبات والحلفايا. وأن ذلك يجري مع تقدم الجيش السوداني أخيراً، واستعادته مناطق حيوية⁽¹⁾.

(1) راجع: أحمد إمبابي، سودانيون بالقاهرة يقترحون مشاركة مصرية واسعة في إعادة إعمار بلدهم، صحيفة "الشرق الأوسط"، على الرابط: <https://tinyurl.com/3an8nbp8>.

أتت لحظة ابتلاع الفريسة

يبدو أن النظام المصري الذي وقف بكل ما يملك ضد ثورة الشعب السوداني، معترضاً مسيرته نحو التحول الديمقراطي ومسهماً في إشعال هذه الحرب التي دمرت البنيات التحتية السودانية المتهالكة أصلاً، التي أسهم الطيران المصري بدور كبير في تدميرها عن قصد مبيت، قد أيقن أن لحظة التهام الفريسة التي طالما تلمّظت لها شفتاه، قد أتت بالفعل. فهذا المشروع الضخم الذي يجري في سرية تامة، الذي سرب أخباره محمد أبو عاصي، فيما يزعم، لهو الخطوة الأخيرة في مخطط إلحاق الدولة السودانية بالدولة المصرية بأسلوب ناعم. وفي تقديري أن هذا التسريب جرى بإيعاز من جهاز مخبرات النظام المصري بعد أن أكمل المشروع في نظر القائمين عليه مراحل الأولى. فقد تهيأ المسرح من جميع جوانبه لتنفيذه بعد أن وضع النظام المصري، بمختلف الأساليب المتلوية، سلطة القرار في يد أكثر جنرالات الجيش السوداني تهالكاً وعمالةً، وهوساً بالسلطة، وشرهاً لجمع المال، فرضخ لخطوة مصر القديمة الجديدة في ابتلاع السودان نظير أن يحقق شهوته في الحكم.

هذا المشروع الضخم الذي يجري في منطقة حلايب وشلاتين المتنازع عليها بين السودان ومصر التي احتلتها مصر عنوةً في عام 1995، أي بعد حوالي أربعين عاماً من استقلال السودان، ليس المقصود منه تنمية منطقة حلايب، بوصفها منطقة مصرية وفقاً للزعم المصري. وإنما المقصود منه استتباع السودان لمصر اقتصادياً وبصورة نهائية. فالإحصاءات تقدر سكان مثلث حلايب بين 30 و50 ألف نسمة، فهم لا يساؤون سكان حيٍّ في أي مدينة كبيرة. لذلك، كل هذه البنيات الضخمة التي يجري إنشاؤها في حلايب القصد منها جعل حلايب رأس الرمح في وضع اللمسات الأخيرة لمشروع إلحاق السودان اقتصادياً بمصر. وأيضاً، لوضع حلايب

بصورة نهائية في اليد المصرية بموافقة الفريق البرهان والتنظيم الإخواني. وذلك فيما يبدو تطبيقاً لما جرى اقتراحه من قبل من حلّ متهافت لأزمة حلايب جرى عرضه في فترة حكم الرئيس المخلوع عمر البشير وهو جعلها منطقة للتكامل بين البلدين.

حلايب هي رأس رمح الإلحاق

لقد جرى تطوير منطقة حلايب في نفس الإطار الزمني الذي قام فيه الناظر "الإخواني"، محمد الأمين ترك، قبل ٤ سنوات مدفوعاً من قبل الفريق البرهان والتنظيم الإخواني، بتنسيق كامل مع النظام المصري، لإغلاق ميناء بوؤتسودان والطريق البري لخلق حكومة حمدوك. وقد كان الغرض إلى جانب هلهلة حكومة حمدوك تمهيداً للانقلاب عليها، قتل ميناء بورتسودان وإضعاف فاعليته. ففي فترة إغلاق ميناء بورتسودان والطريق البري الذي يربطه ببقية البلاد، تحولت صادرات وواردات السودان إلى الموانئ المصرية. فهذا المشروع الحديد وبالصورة التي وصفها به محمد أبو عاصي يتجه إلى جعل منطقة حلايب ميناءً أساسياً للمصادر والوارد السوداني، بحجة أن السودان الرازح تحت العقوبات لا يستطيع التعامل مع السوق الدولية إلا من خلال مصر. والمقصود من هذه النقلة هو القضاء على ميناء بورتسودان بصورة نهائية. ولو بقي ميناء بورتسودان عقب ذلك، فسوف يكون بقاءً شكلياً. أيضاً ستصبح، وفقاً لهذا المشروع، منطقة حلايب مخزناً لمنتجات السودان الأولية من نباتية وحيوانية ومعدنية. وأيضاً، مصنعاً ضخماً لإضافة القيمة المضافة لتصدير مصر بعضه أو كله باسمها. وحين تصبح موانئ مصر الجنوبية الشرقية هي منفذ السودان لصادرات وواردات السودان، يصبح القطر السوداني برمته تحت رحمة الإدارة المصرية. فالقاهرة تستطيع خنقه متى ما أرادت. بل سيقود هذا من الناحية العملية، وبصورة تلقائية إلى أن يصبح السودان

مجرد محافظة تابعة لمصر تحمل الرقم 28. محافظةٌ مصريةٌ تجلس على رأسها دميةٌ تظن نفسها، وهماً، أنها حاكمةٌ لقطر اسمه السودان.

خطة إعادة الإعمار الخبيثة

لعلكم جميعاً قد لاحظتم العجلة المصرية على ما يسمى "خطة إعادة إعمار السودان". بل، كما ذكرت صحيفة الشرق الأوسط، فإن بعض الشركات المصرية قد شرعت بالفعل في إعادة تأهيل كل من كوبري شمبات والحلفايا اللذين دمرهما الطيران المصري. فمصر هنا، كما يقول المثل السوداني: "تفلق وتداوي"، أي (تجرح وتداوي). فالحرب لم تنته بعد ولم يقض البرهان بعد على قوات الدعم السريع وقوات عبد العزيز الحلو وقوات الجبهة الثورية الناشطة عسكرياً في مساحات شاسعة من الأرض السودانية. فإذا لم يذهب الفريق البرهان وجيشه الإخواني ومليشياتهم إلى مفاوضات جديدة بنية صادقة ورغبة أكيدة في تحقيق سلام حقيقيٍّ يعيد السلطة المسلوبة إلى المدنيين، فإن هذه الحرب ستستمر طويلاً جداً. ويصبح، من ثم، من السابق لأوانه أي حديث عن "إعادة الإعمار". اللهم إلا إذا كان النظام المصري والبرهان قد اتفقا على خروج قوات الدعم السريع من الشمال والوسط كاف بالنسبة لهما. وأنه يمكنهما الاستغناء عن بقية أقاليم السودان الغربية والجنوبية، وإلحاق الشمال والوسط بمصر، وفقاً لخطة الإعمار الخبيثة هذه. ويسير هذا حذو النعل مع مُخَطَّطِي "مثلث حمدي" و"دولة البحر والنهر". وحتى هذا فإنه لن يحدث استقراراً يسمح بإعادة الإعمار. إنها حقاً لعجلةٌ مريبة.

هذه الخطة الخبيثة لإعادة الإعمار هي استباقٌ للإرادة الدولية، بل هي تأمر على شعب السودان وثورته. فالأولوية الآن ليست لإعادة الإعمار التي تبدو في هذه اللحظة وضعاً للعربة أمام الحصان. وإنما الأولوية لوقف الحرب وإيصال العون الإنساني للملايين الجوعى. وعقب ذلك، تحقيق سلامٍ راسخ مستدام يسمح بإعادة

الإعمار تحت رعاية دولية وإقليمية، لا انطلاقاً من الغرف المظلمة. ما يسمى "صفقة إعادة إعمار السودان" هذه، تفوح منها روائح التآمر لاقتسام موارد السودان بعد أن أصبح أمره في يد قيادات عميلة متهاكة لا يهتمها سوى أمر نفسها. وللأسف، وكما ذكر محمد أبو عاصي، فإن هناك دولاً خليجيةً منخرطة في هذه الصفقة. وهي بهذا البعد، في تقديري، صفقةٌ لمنع التحول الديمقراطي في السودان ولاقتسام موارده من وراء ظهر أهله.

من يعجز عن حكم نفسه سيأتيه من يحكمه

نعيش الآن في السودان لحظةً فارقةً في تاريخنا المعاصر. وهي لحظةٌ وقفنا فيها عملياً بسبب فشلنا في إدارة شؤوننا في الحد الفاصل القاطع بين أن نكون وألا نكون. فالطمع المصري والطمع الخليجي في مواردنا والجرأة على التحكم في شؤوننا لم يأتيا من فراغ. وإنما أتيا من شعور هؤلاء بأننا أعجز من أن نحكم أنفسنا بأنفسنا. وقد رأى هؤلاء في رؤسائنا، أمثال عمر البشير، من صور الفساد ومن الضعة وعدم الاستحياء من التسول، ومن التذلل، ما جعلهم لا يقيمون لنا وزناً. وكما قال نزار قباني قبل عقود عدة، وهو يُعرض ويُزري بالحالة العربية المتهاكة: "لم يدخل اليهود من حدودنا، وإنما تسربوا كالنمل من عيوبنا". فالطمع الخليجي في بلدنا يتحقق طرفٌ كبيرٌ منه عبر الطمع المصري في بلادنا. فمصر الطامعة دوماً في إلحاق السودان بها، تقدم نفسها للخليجين بوصفها الأعراف بشؤون السودان الداخلية، والحارس في البحر الأحمر للأمن الخليجي والمدخل لموارد السودان، خاصة المتعلقة بالأراضي والمياه. وهي في هذا تعرف كيف تستعين بالطمع الخليجي لتحقيق طمعها هي.

هذه اللحظة الراهنة لحظةً فارقةً بالغة الخطر، تقتضي يقظةً سودانيةً نوعية، أرى أن حدوثها قد تعثر كثيراً. ورغم هذا الحال المشطي ورغم الغفلة المطبقة ورغم

موت الهمم، لا يملك المرء على الرغم من كل ذلك، سوى أن يستمر فيقرع الأجراس والنفخ في بوق الإيقاظ من هذا السبات السوداني الطويل. فإن لم يتحقق المقصود اليوم، فإنه سيتحقق في الغد، كان على ربك حتماً مقضياً. المهم أن يضع المرء نفسه في الجانب الصحيح من التاريخ. لقد رُزء السودان، دون غيره من الأقطار بنخب عسكرية يسود وسط كثير من قياداتها الجهل والغطرسة وانطفاء وقدة الحس الوطني وضعف الشعور بمعاناة الناس واللا اكتراث بالتخلف المزري للقطر. كما رُزء بنخب سياسية تستشري بينها محدودية الأفق وحب المنصب، والاستعداد الدائم للمساومة بالأهداف السامية، والتضحية بتطلعات الشعب، من أجل تحقيق الطموحات الشخصية.

ختاماً لا أملك سوى أن أقول: أيها السودانيون، افضحوا هذا المشروع المصري القديم المتجدد لإلحاق بلادكم بمصر وقاوموه بشدة. وأعينوا مصر على نفسها بالمقاومة الواعية والضارية لأطماعها، حتى تضطر إلى أن تبني علاقةً معافاةً ببلادنا. ومرة أخرى: "لا يستطيع أحد أن يركبَ على ظهره ما لم تكن منحنياً". قاوموا نهج الأنظمة المصرية المتعاقبة للاستحواذ الفوقي على السودان، متضافرين مع أحرار المصريين، الذين يحلمون نفس أحلامكم، ويتطلعون إلى علاقات معافاة معكم، حتى يتحقق لمصر ما تريده من السودان، بالطرق الصحيحة. وحتى يتحقق للسودان ما يريده من مصر وبالطرق الصحيحة، أيضاً. فالنجاحات السياسية والاقتصادية الكبيرة والنهضة الباهرة والتكامل الاقتصادي بين الأقطار، وبناء الكتل الكبيرة الإقليمية القوية الوازنة، أمورٌ لا تتحقق بالفهلوة وبنزعات الاستحواذ وبأساليب العصابات وإحياء المقبور من نزعات التمدد الإمبراطورية الغابرة. وإنما يتحقق كل ذلك بالشفافية وسلامة القصد.

خلاصة

احتلت مصر الخديوية السودان في عام 1821م. وقد مضى على تلك الحادثة التي غيرت مجرى التاريخ في السودان، أكثر من قرنين. مكثت مصر الخديوية في السودان في احتلالها الأول 64 عاماً حتى أخرجتها الثورة المهدية في عام 1885.

وقد حدثت هزيمة الخديوية في السودان وجرى طردها بعد ثلاثة أعوام من وقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني في عام 1882. وقوع مصر في قبضة الاستعمار البريطاني هو الذي جعل الجنرال البريطاني تشارلس غردون حاكماً على الخرطوم في الأعوام الأخيرة من الحكم الخديوي. فقد جرى إرساله إلى الخرطوم أثناء حصار الثوار المهديين لها، وكانت مهمته الأساسية إجلاء القوات المصرية الموجودة هناك بعد أن سقطت كل مدن السودان وقراه في قبضة الثورة المهدية ولم تبق سوى العاصمة الخرطوم. فشل الجنرال غردون في مهمته وفشلت حملة الإنقاذ التي جرى إرسالها لمساعدته في الانسحاب الآمن من مهمتها. فاجتاح الثوار المهديون الخرطوم وجرى قتل الجنرال تشارلس غردون على عتبات القصر الجمهوري الحالي. استمر حكم المهديين للسودان لمدة 13 عاماً عقب طرد الاستعمار الخديوي. غير أن البريطانيين سَيروا حملةً في عام 1898 اصطحبوا فيها معهم الخديويين وأنهوا الحكم المهدي بعد الانتصار على جيوشه في معركة كرري شمالي أمدردمان. وبما أن البريطانيين لم يزيحوا الحكم الخديويين تماماً عن حكم مصر، وإنما أبقوهم في أماكنهم وقاموا بحكم مصر من خلالهم، فقد بقيت تبعية السودان لمصر مُعشَّشةً في أذهان المصريين. لذلك، استمر المصريون متمسكين بفكرتهم المتجذرة في حلم الإمبراطورية الخديوية، وهي أن السودان جزءٌ لا يتجزأ من مصر.

قيام البريطانيون بالتمدد جنوباً واحتلالهم للسودان مصطحبين معهم المصريين الواقعين تحت سيطرتهم في حملة الغزو تلك، جعلت المصريين يرون أن البريطانيين قد أعانواهم على استعادة السودان ووضعهم تحت أيديهم من جديد. لذلك قام في الخلد المصري أن استقلال مصر عن بريطانيا حين يحدث سوف يجعل السودان، تلقائياً، جزءاً منها. غير أن البريطانيين أنشأوا للسودان إدارة مختلفة وأداروه بمعزل عن الحكومة المصرية. وفي عام 1924 حدث اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم الخرطوم في القاهرة، فاستغل البريطانيون تلك الحادثة فأجبروا الجنود والموظفين المصريين على الانسحاب من السودان. ومنذ تلك اللحظة تقلص الظل المصري عن السودان. لكن، رغم ذلك، ظن المصريون أن وقوع السودان في قبضة الاستعمار البريطاني وإبعاد البريطانيين لهم عنه مسألة مؤقتة، لا أكثر. وقد نافحت الحكومة المصرية عن سيادتها على السودان كثيراً في الفترة التي تلت طرد الجيش المصري والموظفين الحكوميين المصريين من السودان. وكما سبق أن أوردت، فإن إسماعيل صدقي رئيس وزراء مصر كان قد قال للشعب المصري عقب مفاوضاته بشأن مصير السودان مع بريطانيا في لندن في عام 1946، عبارة شهيرة، قال فيها: "لقد جئتمكم بالسيادة على السودان". واتضح لاحقاً أنها عبارة غير صحيحة لم تعكس بالضبط ما جرى في المفاوضات. لكن، مع ذلك بقي المصريون متمسكين بسيادتهم على السودان. ففي

عام 1951 جرت تسمية الملك فاروق "ملك مصر والسودان". وقد ورث زعماء انقلاب يوليو 1952 الذي أطاح بالملك فاروق وبالحقبة الملكية الخديوية في مصر، نفس هذا التصور من الخديويين. ووفق الرئيس جمال عبد الناصر وزملائه في مجلس قيادة الانقلاب يعملون بمختلف الأساليب على استعادة السودان، من خلال السودانيين الذين كانوا يؤمنون بشعار "وحدة وادي النيل". وقد شرع المصريون في تسويق هذا المفهوم إلى قطاع من السودانيين منذ الحقبة الملكية في أربعينيات القرن الماضي، حين بدأ يظهر أن الحركة الوطنية السودانية قد أخذت تدفع في وجهة استقلال السودان عن بريطانيا. حينها، نشأ حزب الأشقاء الذي كان يدعو إلى صورة من صور الوحدة مع مصر. ثم ما لبث أن انشق هذا الحزب وخرج عنه الحزب الوطني الاتحادي الذي تزعمه السيد إسماعيل الأزهرى، وحزب الشعب الديمقراطي الذي تزعمه السيد علي عبد الرحمن الأمين تحت رعاية زعيم الطائفة الختمية، السيد علي الميرغني.

هذا الانخراط المصري الطويل في شؤون السودان الذي استمر على مدى قرنين، باستثناء فترة حكم المهديين التي لم تتجاوز 13 عاماً، أعطى مصر الفرصة لكي تسوّق نفسها للعالم بأنها الأعرف بشؤونه والمفتاح لترتيب أوضاع العرب معه. وبسبب قلة حنكة وضعف آباء الاستقلال في السودان الذين فشلوا أن يُظهروا السودان بوصفه قطراً مستقلاً؛ تاريخاً وهوية وثقافةً، بل، وقطراً له أفقه المستقبلي الخاص به، بقي السودان في الذهن المصري على الصورة المتوارثة من الحقبة الاستعمارية الخديوية. وقد رسخت تلك الفكرة في أذهان المصريين الشراكة الإسمية لمصر في حكم السودان تحت مظلة ما سُمي "الحكم الثنائي" البريطاني المصري، رغم أن هذه الشراكة انتهت منذ عام 1924. وقد تعدى هذا التصور المتمثل في أن السودان كيانٌ واقعٌ بصورةٍ ما تحت المظلة المصرية، ليصبح

معتنقاً، بصورةٍ من الصور، لدى المجتمعين الدولي والإقليمي، بقدرٍ من المقادير، منذ ذلك التاريخ وإلى اليوم.

لقد استثمرت مصر، كما سبق أن ذكرنا، ولقرنين كاملين، إلا قليلاً، في احتلال عقول السودانيين، وفي ربط نخبهم الممسكة بمفاصل السلطة والثروة والمعارف الحديثة بالهوية الجامعة ذات الطابع الإسلاموي التي تشكّلت في المنطقة في ظل تمدّدات الحكم العثماني في منطقة الشرق الأوسط. وقد تعلق مسلمون كثيرون ومن بينهم نحن السودانيين، عقب سقوط الخلافة في تركيا، بفكرة استعادتها، باعتبار أن سقوطها مؤامرة غربية استعمارية ذات مسحة صليبية غرضها تدمير الإسلام. ومن ثم، راجت في أوساطنا أفكار حزب التحرير الإسلامي، والإخوان المسلمين، وما شابه ذلك. إلى جانب ذلك كان هناك ذلك الجيش الضخم من الدعاة والأئمة والوعاظ المرتبطين عضويّاً بمفاهيم هذه التيارات السياسية، الذين دعموا الإسلام السياسي بمختلف فصائله. وقد قادت هذه النزعة التي تلت سقوط الخلافة الإسلامية في تركيا إلى تجذير الهوية في الدين وحده. ويمكن القول، إن نخبنا المتعلمة الممسكة بمفاصل السلطة والثروة قد أسهمت بقدر كبير في ترسيخ فكرة إلحاق السودان بمركزية تقع خارج حدود القطر، الأمر الذي جعلنا نحن السودانيين الشماليين أقرب ما نكون شبيهاً بالزوار الطارئین للبلاد. وكان التجسيد الأكبر لهذه المركزية الخارجية متجسداً بالنسبة للسودانيين، أو لقطاع عريضٍ منا، على الأقل، هو الجارة مصر. ويمكن القول، بصورة عامة، أن انهيار الخلافة العثمانية وما صاحبها من اندياحٍ للهجمة الاستعمارية الأوروبية في المشرق العربي قد أدى، إلى جانب التعلّق بالهوية الإسلامية المرتبطة بمفهوم استعادة الخلافة، إلى نشوء انبثاقٍ جديدٍ تمثّل في مفهوم خلق أمية إسلامية عابرة للأقطار. هذا الانبثاق هو حركة الإخوان المسلمين، التي لا تزال تروج لمشروعها

العابر للأقطار، متخذةً أذرعاً انقلابيةً وتكتيكاتٍ عنفيةٍ لتحقيقه.

أما المسار الإلحاقى الآخر الذي جرّ نخبنا إليه، فقد تنامى مع صعود اليسار العربى وظهور الأفكار القومية الممتثلة فى التيارات البعثية والناصرية التى روجت لمفهوم الهوية العربية الموحدة الجامعة. وقد أدى الصراع العربى الإسرائيلى إلى تقوية هذا التيار منذ منتصف القرن العشرين. عموماً، أصبحنا نحن السودانيين ضحايا لحالة الاستقطاب الحادة التى نشأت بين اليسار العربى العلماني المتأثر بأدبيات الفكر الماركسي، واليمين العربى المستظل بالمظلة الدينية للمنظومة السنية. وكلا التيارين رسخا بيننا التجذير لهويتنا فى مركزية تقع خارج حدود بلادنا وكذلك خارج سردية تاريخنا الخاص بنا. ولقد قاد تمدد الشيوعية الدولية فى أقطار العالم النامي، إلى أن ينشط الغرب فى محاربتها، ووقف زحفها. ومن هنا جاء اصطفاى الغرب الإمبريالى فى حقبة الحرب الباردة وراء الأنظمة والأحزاب الدينية فى المشرق العربى. وجاء اصطفاى الاتحاد السوفييتى وراء الأنظمة والأحزاب اليسارية؛ من شيوعية وبعثية وناصرية.

غير أن المشهد ما لبث أن تغير بتفكك الاتحاد السوفييتى الذى بدأ منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضى الذى أدى إلى تراجع اليسار العربى، حتى تحوّل إلى ما يقرب من الظاهرة الصوتية. وانفتح، من ثم، الباب للبراغماتية الأمريكية لتلاعب بتناقضات القوى السياسية وأنظمة الحكم فى المشرق العربى، وفقاً لما يخدم مصالحها فى الزمان المعين والمكان المعين. وهكذا أصبحت المنطقة برمتها عالقةً فى أرجوحة من التقلبات لا تتوقف إلا لتدور من جديد. ونتيجةً لتراجع اليسار القومى، وصعود التيارات الإسلامية فى المنطقة، تمددت إيران رويداً، رويداً، منذ ثورة الخميني، لتملاً جزءاً من الفراغ الذى نتج عقب نشوء القطبية الواحدة. فأصبحت إيران لاعباً جديداً فى المشهد، بدفقٍ دينيٍّ جديد، وإمكاناتٍ

جديدة، لتصبح عاملاً مؤثراً في الحلبة. ولتأتي بتعقيدات إضافية إلى المشهد في مضمار الهوية الدينية الجامعة، عبر مد ذراعٍ جديدٍ للإسلام السياسي، متمثلاً في المذهب الشيعي الإثني عشري. وبما أن دولتنا، نحن السودانيين، لا تزال دولة مضطربةً، ضعيفة القدرات المالية والعسكرية والعلمية، وبما أن قادتنا ونخبنا قومٌ بقوا مشتتّي الأفكار ومتشاكسين، فقد أصبحنا نحن السودانيين الأكثر تضرراً من هذا الوضع الذي انتهت بنا فيه وضعيتنا الملحقة بمركزية تقع خارج تربة بلادنا وتاريخها إلى أن نصبح لعبةً في يد القوى الدولية والإقليمية.

خطة إعادة إعمار السودان

في هذه اللحظة الفارقة من التاريخ السوداني المعاصر، تأتي خطة إعادة إعمار السودان الذي دمرته الحرب، لتكشف عن تحالفٍ مصريٍّ خليجيٍّ لوضع السودان تحت الوصاية المصرية، وبصورةٍ لم تحدث بمثل هذا السفور والجرأة من قبل. أقنعت مصر بعض الدول الخليجية، بعد أن أقنعت الفريق البرهان، أن تكون هي الوصية على السودان، وأن تتولى بمفردها، تنفيذ خطة إعمارها التي تنتهي بجعل صادراته ووارداته في يدها بالكامل. جرت مصر إلى جانبها هذه الدول الخليجية لكي تتكفل بتمويل الخطة، نظير أن تضمن لها مصر تحقيق جميع مصالحها في السودان، بحكم الوصاية التي فرضتها بنفسها عليه. ويأتي على رأس مصالح الدول الخليجية في السودان، الأمن الغذائي والحيواستراتيجي. والسبب، في هذا السفور الجريء الذي أعلن عن نفسه دون موارد، من جانب مصر والمنخرطين معها في الخطة من الدول الخليجية، هو فشلنا نحن السودانيين في إدارة شؤوننا إلى درجة أغرت الآخرين بالتفكير في فرض الوصاية علينا. وقد توجَّ الإخوان المسلمون فشلنا التاريخي الذي امتد منذ مؤتمر الخريجين في أواخر ثلاثينيات القرن الماضي، بما ارتكبوه في حق البلاد وأهلها عبر ستة وثلاثين عاماً من الحكم

الانفرادي من تخريب لكل شيء. وحبسهم البلاد في حالة مستدامة من اللا استقرار وانعدام التنمية. وقد ساعد في ذلك تقديم تنظيم الإخوان المسلمين الحاكم قيادات قزمية، جاهلة، ومرتشية، هبطت بسمعة السودان والسودانيين إلى الحضيض. لذلك، ليس غريباً أن ينطبع ويرسخ في أذهان قيادات القوى الدولية والإقليمية أن السودانيين غير قادرين على حكم أنفسهم. ومن الأفضل لهم وللإقليم، بل وللعالم، أن يوضعوا بصورة ما، تحت وصاية قوة ما تتولى عنهم إدارة شؤونهم. وقد أحست مصر منذ ثورة ديسمبر 2018، أن فرصتها المنتظرة منذ أكثر من ثمانين عاماً قد أتت. ولقد أكد لها ذلك الفريق البرهان بحرصه الجنوني على الانفراد بالسلطة، مع لا مبالاة عديمة الشبيه تشمل التضحية باستقلال البلاد وما يمكن أن يصيبها من دمار ويصيب أهلها من تشرد من جراء مغامرة الحرص على البقاء في السلطة، تحت التوجيه والرعاية والسند المصري؛ العسكري والسياسي والدبلوماسي.

ناصر الثلاثي المكون من الفريق البرهان وتنظيم الإخوان المسلمين والنظام المصري ثورة ديسمبر 2018 عداء شديداً. غير أن لكل جهة من هذا الثلاثي أجندتها الخاصة، وإن اتفقت أجندتهم في المرحلة الأولى وهي إجهاض الثورة. وقد عبر السودانيون مراراً وتكراراً عن حيرتهم إزاء قمع النظام المصري للإخوان المسلمين داخل حدود مصر، بلا هوادة، من جهة، وحرصها على إعانة الفريق البرهان الواقع في قبضة الإخوان المسلمين على الانفراد بالحكم في السودان، من الجهة الأخرى. ويبدو أن النظام المصري قد كوّن، منذ فترة حكم الرئيس البشير، قناعة مفادها أن الإخوان المسلمين في السودان ليسوا سوى عصابة أوليغاركية تحركها مصالحها الشخصية. فإن مهّد لهم مع الفريق البرهان، طريق العودة إلى الحكم من جديد، وفق صيغة ما، وجعلهم محصّنين من المحاكمات على جرائمهم

الماضية، وفتح لهم أبواباً جديدةً لمراكمة الثروات مرة أخرى، فإنهم لن يمثلوا خطراً عليه. بل، سيحققون له كامل خطته في السودان المتمثلة في نهب الموارد الذي ينتهي إلى صورةٍ من صور الإلحاق الجزئي في هذه المرحلة، ثم إلحاقاً كلياً، في نهاية الأمر. وما خطة إعادة الإعمار التي تسعى مصر لاحتكار تنفيذها، سوى دليلٍ دامغٍ على أن النظام المصري قد وضع الفريق البرهان وتنظيم الإخوان المسلمين في السودان، أو جزءاً معتبراً من مكوناته، في جيبه تماماً. والدليل على ذلك، أننا لم نسمع، حتى الآن، أي اعتراضٍ من أي فصيلٍ من فصائل تنظيم الإخوان المسلمين العديدة في السودان، على خطة إعادة الإعمار هذه المحتكرة للنظام المصري، ولا أي إشارةٍ إلى أخطارها الماحقة. وهي خطةٌ يقول كل شيءٍ فيها إنها غارقةٌ في الفساد حتى أذنيها.

ذكر الاقتصادي المصري، محمد أبو عاصي، الذي أعده أحد أبواب جهاز المخابرات المصري، في تسجيل صوتي انتشر كثيراً في وسائط التواصل الاجتماعي السودانية، أن عديداً من الدول هرعت إلى السودان محاولةً الحصول على ما يمكن الحصول عليه من عقود في خطة عملية إعادة الإعمار هذه. غير أنه قال، إن مصر جهزت ملفاً كاملاً لهذا الأمر، وانخرطت مع الفريق البرهان ومجموعة من المسؤولين السودانيين في لقاءات سريةٍ أدت إلى أن يكون النظام المصري هو الجهة الوحيدة التي ستقوم بتنفيذ خطة الإعمار. وأن 250 ألف شركة، وفقاً لما ذكر أبو عاصي، قد جرى إعدادها لتقوم بهذه العملية. غير أن السؤال البديهي الذي يطرح نفسه هنا: لماذا تجري مناقشة أمر كهذا في لقاءات سريةٍ أصلاً؟ فهذه عملية إعادة إعمار، لبلد تعرض لأكبر نكبة إنسانية وأكبر قدر من التدمير الشامل، في هذا القرن. فلماذا لا تجري هذه العملية تحت سمع وبصر المجتمع الدولي والإقليمي، خاصةً وأن الفريق البرهان قائدٌ عسكريٌّ سطا على

السلطة بانقلاب عسكري، وأن حكومته حكومة أمر واقع مفروضة على الشعب السوداني بقوة السلاح. ثم هي حكومة لها من الفساد ما يركم الأنوف. فالفريق البرهان وحكومته المزعومة لا يملكان أي تفويض من الشعب السوداني لكي يدير مشروعاً ضخماً كهذا وبهذه الطريقة التي تُدار من غرف مظلمة بين أطرافٍ أجنبية وحكومة غير شرعية سارقة للسلطة، ومن وراء ظهر الشعب السوداني؟

هذه العملية ليست مقالةً عادية، وإنما عملية إعادة بناء وتشيد وإصلاح شاملة لقطر حطّمه الفريق البرهان وشارك النظام المصري بسلاح طيرانه في تحطيم بناء التحتية، ومنشآته الصناعية، بل، وجهزت نفسها منذ بداية الحرب، بالتنسيق مع شريكها الفريق البرهان، لكي تجني ثمار ذلك التحطيم بأن تكون المقاول الأوحيد الذي يتولى مهمة إعادة الإعمار. أليس من الغريب جداً أن يمنح النظام المصري نفسه حق الانتفاع، حصراً، من عمليات إعادة إعمارهِ، وبهذه الطريقة السرية الفاسدة المفضوحة؟ فعملية بمثل هذه الضخامة ينبغي أن يجري فتحها للمناقصات الشفافة، ليجري إرساء المناقصات على من يفوز بالمناقصة، وفقاً لأفضل الأسعار، وأفضل المواصفات، وأفضل الخبرات. وكذلك، أكثر الشركات قدرةً على إتمام الإنجاز في الجدول الزمني الموضوع. ويبدو أن محمد أبو عاصي قد أحس بالمفارقة، فانبرى في محاولة ساذجة لإنامة ضميره في كيل المدح للخبرة والكفاءة المصرية وتميُّز الشركات المصرية بالسرعة في الإنجاز، مستشهداً في ذلك بتجربتها في ليبيا. فهل شركات الجيش المصري أفضل من الشركات الصينية في فنون إعادة الإعمار؟ وهل تملك الشركات المصرية التكنولوجيا والخبرة التي تملكها الشركات الصينية، أو الإيطالية، أو أيٍّ من شركات الدول الأوروبية بصورة عامة؟

العجلة التي اندفعت بها مصر في هذا المشروع تشبه عجلة السارق الذي يريد يحقق ما يريد في الظلام. فالحرب لم تضع أوزارها بعد، وربما لا تضع أوزارها في

وقت قريب. ولا يوجد الآن من استتباب الأمن ما يجعل إعادة الإعمار ممكنة. مصر خائفة أن تفلت هذه الغنيمة الضخمة من يدها، فاندفعت في عجلة مريبة نحو هذا الملف، فبدلاً من أن تشغل نفسها بإيجاد حل للصراع الدامي الجاري الآن، الذي يسير في وجهة الاتساع والاشتداد. ما يهم السودانيون في هذه اللحظة هو إيقاف الحرب. لأن ذلك هو الذي سينهي موتهم وتشردهم وجوعهم، وتأتي إعادة الإعمار في المكان الثاني بالنسبة لإيقاف القتال بصورة نهائية. لكن يبدو أن النظام المصري يريد استقراراً جزئياً يمكنه من القيام بتنفيذ خطة إعادة الإعمار ليحني من ورائها المليارات في وقت وجيز وينصرف. ولا يخالجنني شك أبداً، أن هذه الخطة، التي عرضها النظام المصري على لسان محمد أبو عاصي، إذا جرى تنفيذها بواسطة النظام المصري حصراً، فإن تنفيذها سيجري على أسوأ صورة. أي، أنها ستُنفَّذُ بأسعار خرافية وسيكون فيها تلاعبٌ فظيعٌ بالموصفات. فهي في الأصل لم تقم على أساس شفاف وإنما على صفقة سياسية تجارية بين النظام المصري والفريق البرهان. فما الذي يجعلنا نتق أن تنفيذها سيجري بطريقة شفافة؟ لقد منح بوق المخابرات المصرية محمد أبو عاصي الشركات المصرية التميز بالخبرة الأفضل على مستوى العالم. وبناءً عليه، أعطى النظام المصري حق أن يفرض جيشه مقاولاً أوحدًا لتنفيذ هذه العملية الضخمة التي قدر كلفتها بما يزيد عن 100 مليار دولار.

والأعجب من كل ما تقدم، أن محمد أبو عاصي قال، أيضاً، إن عملية إعادة الإعمار ستكون مقابل حصول مصر على الذهب السوداني. بل إن الذهب السوداني سوف تجري تصفيته في مصر، فتأخذ الشركات المصرية منه نصيبها، وتعطي ما تبقى من إيراداته للسودان. بعبارة أخرى، لا يحق للسودان تصفية ذهبه. وقد برر أبو عاصي ذلك بأن الشركات المصرية هي الضامن للسودان. وسبق أن

أوردت في الفصل الأخير أيضاً قوله الذي ذكر فيه أن السودان عليه عقوبات دولية، وأن مصر هي منفذه الوحيد للتعامل على النطاق الدولي. وهكذا، وصلت مصر إلى ما ظلت تسعى إليه منذ الحقبة الخديوية، وهو وضع السودان وراء ظهرها وتولّي شؤونه نيابةً عنه. فالنظام المصري ظل يوصت في المحافل الدولية على تمديد العقوبات على السودان. والغرض من ذلك أن يصبح النظام المصري وكيلاً للسودان في التعامل على المستوى الدولي. وقد أوردت في الفصل السابق، أيضاً خطة النظام المصري الهادفة إلى قتل ميناء بورتسودان وتحويل عمليات التصنيع لكل المنتجات السودانية من أنعام ومنتجات زراعية وغابية وحيوانية ومعدنية إلى مصر. وكذلك أن يجيئ إنشاء مسالخ للحوم وصوامع للغلال والعديد من المصانع في مصر لمعالجة المنتجات السودانية بكل صورها. وكذلك جعل الموانئ المصرية منافذ حصرية أو شبه حصرية لشحن الصادر السوداني وتفريغ الوارد السوداني. وكل هذا يجري بموافقة تامة ومباركة من الفريق البرهان الذي يريد كرسى السلطة وخزائن طافحة بالثروة؛ ولا يهمله أن يصبح رئيساً في إطار صلاحيات محافظ للمحافظة المصرية الثامنة والعشرين التي كان اسمها السودان قبل الابتلاع.

لقد شارك الطيران المصري في هدم البنى التحتية في العاصمة الخرطوم بصورة متعمدة. فالقصف الجوي لم يقتصر على مواقع قوات الدعم السريع، وإنما استهدف تحت غطاء الهجوم على قوات الدعم السريع البنية التحتية للعاصمة الخرطوم كالجسور، إلى جانب تحطيم المؤسسات الاقتصادية، وخاصة الصناعية. فقد جرى قصف المنطقة الصناعية بمدينة الخرطوم بحري، وجرى قصف مصفاة البترول شمالي الخرطوم. والقصد من كل ذلك هو منع السودان من إضفاء القيمة المضافة على منتجاته لتذهب، من ثم، في صورة مواد خام إلى مصر. وكذلك، جعل السودان سوقاً شبه محتكرة للمنتجات المصرية رديئة الجودة. وهذا جزء مهم

جدًا في خطة إلحاق السودان بمصر التي أوضحها بجلاء محمد أبو عاصي. ولقد خدمت هذه التسجيلات، من وجهة نظري، غرضاً مهماً، وهو لفت نظر كثير من السودانيين الذين لم يلقوا بالاً لما ظللنا نقوله منذ سنوات طويلة عن خطة مصر لابتلاع السودان. فقد ظن كثيرون أننا من معتنقي نظرية المؤامرة. وعموماً، فإن التنبيه إلى ضرورة ألا نقع في حبائل نظرية المؤامرة فنتخذ منها منهجاً لتفسير كل شيء، لا يعني أنه لا توجد مؤامرات، على الإطلاق. فالسياسة الدولية منذ أن عرف الناس هذا المصطلح، ظلت غارقةً في المؤامرات حتى أذنيها.

ما يكشف شعور مصر بأن هذه الحرب التي خططت لها مع الفريق البرهان قد أتت أكلها وهيأت لها بصورة غير مسبقة فرصة إلحاق السودان بها، هو هذه الخطة الخبيثة المسماة "إعادة إعمار السودان"، التي يجري تصويرها وكأنها عمل خيرٍ من جيران حادبين، قلوبهم على السودان وأهله. ومنذ انسحاب قوات الدعم السريع من الجزيرة والخرطوم، نشط النظام المصري في خفة ولهفة في الحديث عن خطة إعادة الإعمار. والمدعش حقاً أن الذي يبشر بها هو النظام المصري وليس الفريق البرهان وحكومته اللا شرعية. يروج النظام المصري لهذه الخطة وكأنها خطة مصرية يجري تنفيذها على الأراضي المصرية، وليس في بلد أخرى.

جرّ النظام المصري في هذه الخطة إلى جانبه بعض الدول الخليجية، ذكر منها محمد أبو عاصي دولة الكويت، وأضاف أن السعودية في طريقها للانضمام. وهذا الاستدعاء للدول الخليجية من جانب النظام المصري، وإركابها معه على سرجه، سببه إيجاد التمويل اللازم للخطة، نظير تحقيق مصالح دول الخليج المتعلقة بأمنها الغذائي والحيواستراتيجي في السودان. فالنظام المصري فيما يبدو وجد ضوءاً أخضر من الفريق البرهان ووزير مالىته لكي ينوب عنهما في منح الآخرين

ما يريدون من السودان. وكما ذكر بوق الاستخبارات المصرية محمد أبو عاصي فإن مصر سوف تضع يدها على ذهب السودان لمواجهة كلفة إعادة التدمير المزعومة. فهي خطةٌ من أجل الصالح المصري، أولاً وأخيراً، وما تسميتها بخطة "إعادة إعمار السودان"، سوى واجهة تضليلية، الغرض الآني منها هو فك ضائقات النظام المصري الاقتصادية والمالية التي لا تنفك تُطبق على عنقه. كما أن الغرض الأكبر والأهم بالنسبة للنظام المصري من هذه الخطة هو تحقيق حلم مصر القديم بإلحاق السودان بمصر. فخطة إعادة الإعمار، بالصورة التي تجري بها الآن، كما عرضناها استناداً على أقوال محمد أبو عاصي، تمثّل، في نظري، الفصل الأخير في مخطط إلحاق السودان بمصر، وجعله أشبه ما يكون بمحافظةٍ مصريةٍ إضافيةٍ يجلس على رأسها حاكمٌ تسيّره مصر لمصلحتها.

ما يحتاج الإعمار في السودان، في هذه اللحظة الفارقة، ليس الأبنية والجسور والطرق والمطارات، وغيرها، وإنما البنية المفهومية للمؤسسة العسكرية السودانية واحتكارها للسلطة، ونهجها الذي قفلت به على مدى سبعين عاماً الطريق على التحول الديمقراطي. هذه البنية هي التي تسببت في هذه الحرب المدمرة، وهي التي لم تجد في نهاية المطاف سبيلاً للبقاء في السلطة سوى الخضوع لمخطط النظام المصري لإلحاق السودان بمصر. ولو بقيت هذه المؤسسة منخرطة في العمل السياسي وفي التحكم في مفاصل الاقتصاد السوداني كما كانت في الستة وثلاثين عاماً الماضية من حكم الإخوان المسلمين، فلسوف لن تتوقف الحروب في السودان أبداً. أيضاً، ما يريد الإعمار هو هذا التشطي الواسع جداً في القوى السياسية السودانية، الذي جعل العسكر يتلاعبون بها عقب كل ثورةٍ شعبيةٍ، مراراً وتكراراً.

إن المرء ليعجب، أي إعمارٍ تسعى مصر لتنفيذه في بلد لا تزال تعمل فيه

عشرات المليشيات، التي لكل واحدة منها أجندتها الخاصة وجيشها الخاص وبنيتها التنظيمية والسياسية الخاصة، بل وعلاقاتها الخارجية؟ فأين هو الاستقرار الأمني الذي يجعل العمل في إعادة الإعمار ممكناً. إن العجلة واللهفة المصرية المريبة والاندفاع لجعل النظام المصري صاحب الحق الحصري في إعادة إعمار السودان، قبل أن تجري معالجة الأسباب التي قادت إلى هذه الحرب البشعة وهذا الخراب الفظيع، ليس سوى وضعٍ للعربة أمام الحصان. فأصوات المدافع لم تسكت بعد، ولا يبدو أننا سوف تسكت قريباً. فطبول الحرب لا تزال تُقرعُ والتجيش لا يزال مستمراً، والمليشيات لا تزال تُولد كل صبحٍ جديد. الأولوية هي لوقف الحرب وتثبيت السلام، وبعد ذلك تأتي إعادة الإعمار التي ينبغي أن تُدار بصورة شفافة بواسطة حكومة شرعية، لا بواسطة أوليغارك من اللصوص الفاسدين من سارقي قوت الشعب، الذين ما عرف الشعب السوداني منهم شيئاً سوى سرقة المال العام والفساد المؤسسي نادر الشبيه وإهدار فرص التنمية، وحبس البلاد في حالة من العجز والتخلف، والقتل الذريع للمواطنين وتشريدهم على مدى أكثر من ثلاثة عقود من الزمان.

الثلاثي المتربّص ببعضه

مما يؤكد عدم الاستقرار في السودان في هذه اللحظة هذه العلاقة المتبسة القائمة الآن بين الثلاثي الذي يتكون من الفريق البرهان، والإخوان المسلمين، والمخابرات المصرية. هذا الثلاثي تتطابق أهدافه في هذا المنعطف الحرج تطابقاً شبه كامل، وكذلك أساليبه في تحقيق تلك الأهداف. فأسلوب العمل السياسي لدى ثلاثتهم يعتمد على التكتيك وإدارة الصراع بطريقة تفضي إلى نتائج سريعة، مع مجافاة شبه كاملة لأسلوب التفكير الاستراتيجي الذي يحقق نتائج مستدامة. فأسلوب التفكير التكتيكي غالباً ما يحقق النتائج وفق لعبة ما، على حساب جهةٍ

ما، أو قطاعٍ ما، أو مجموعةٍ ما، من الناس. ولذلك لا يلبث أولئك الذين جرى تحقيق النتائج على حسابهم أن يثوروا على ما جرى، فيقومون، طال الزمن أم قصر، بإرباك المشهد، من جديد. بل، وقد يطيحون بكل ما حققه نهج التكتيك قصير النظر.

هذا الثلاثي المكون من الفريق البرهان والنظام المصري وتنظيم الإخوان المسلمين السوداني، يُظهر كل طرفٍ منه للآخر خلاف ما يبطن. فكل واحدٍ منهم يخطط لاستخدام الطرفين الآخرين ليقطع بهما المرحلة الأولى من خطته التي يرى أن قطعها لا يمكن يتحقق بدون الشريكين الآخرين. فمصر على اتصالٍ بمدير المخابرات السودانية السابق صلاح قوش، المقيم لديها منذ عزل الرئيس البشير. والفريق البرهان على اتصالٍ بصلاح قوش وبغيره من الإسلاميين الذين يعيشون تحت حمايته في السودان، وغيرهم ممن يعيش في قطر وتركيا ومصر. وبعض الذين يعيشون في السودان تحت رعاية وحماية الفريق البرهان مطلوبون لمحكمة الجنايات الدولية. كما أن بعضاً آخرٍ منهم محكومٌ عليه داخلياً في قضايا نظرها القضاء السوداني وقد أُدينوا فيها. ولكلٌّ من صلاح قوش والفريق البرهان صلته الخاصة بالنظام المصري. ويجد النظام المصري أو قل المخابرات المصرية للفريق البرهان العذر في اصطحاب تنظيم الإخوان المسلمين معه في المرحلة الأولى، لأن في وسع تنظيم الإخوان المسلمين الإطاحة به في هذه المرحلة المتسمة بالهشاشة. فلا بد للفريق البرهان من تثبيت أقدامه في السلطة بالقدر المطلوب الذي يريده النظام المصري. فالفريق البرهان في هذه المرحلة هو مرتكز الخطة المصرية لوضع السودان تحت الإدارة المصرية. وبالفعل، ظل الرجل ينفذ خطط النظام المصري منذ المذبحة التي قام بها لفض اعتصام القيادة العامة في الخرطوم في 3 يونيو 2019، وجرى تنفيذها بتوجيهٍ مصري لتكون على غرار فض اعتصام رابعة

العدوية في القاهرة. وهو لا يزال ينفذ حرفياً كل ما يشير به إليه النظام المصري، في خطته الممتدة الهادفة لقتل الثورة في السودان ومنع التحول الديمقراطي. وهذا هدفٌ يتشاركه هذا الثلاثي المكون من: النظام المصري، والفريق البرهان، وفصائل تنظيم الإخوان المسلمين في السودان.

تعرف مصر أن الفريق البرهان تربى في حضن الإخوان المسلمين في السودان، لكنها تعرف أيضاً أنه ليس من المؤمنين الحقيقيين بأفكار الإخوان المسلمين، وإنما هو شخصٌ نهازٌ للفرص، مصابٌ بهوس التروؤس و"بريستيدج" الرئاسة وألقها، وأن يحكم السودان انفرادياً مدى الحياة، مهما كلف ذلك البلاد والعباد من كوارث ونكبات. وقد أيقن النظام المصري من هذه الزاوية أنه القائد العسكري الأنسب لتنفيذ خطته في السودان، الذي طالما حلمت الأنظمة المصرية بإعادة إلحاقه بمصر. ولربما رأى النظام المصري أن نزعة الفريق البرهان للانفراد بالسلطة سوف ستدفع به، في لحظة بعينها، إلى التخلُّص من شراكته مع تنظيم الإخوان المسلمين. لكن الذي جرى على مدى عامين كاملين من الحرب، أكدَّ للنظام المصري أن الإخوان المسلمين هم من يتحكمون في الفريق البرهان، وليس العكس. وقد ظهرت علامات الإحباط المصري تجاه الفريق البرهان هذا في بعض من ما تدلي به، باستمرار، الدكتورة أماني الطويل، خبيرة في الشؤون السودانية ومديرة البرنامج الأفريقي في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في القاهرة للقنوات الفضائية.

أما الإخوان المسلمون فقد سبق أن ذكرنا ما تفلَّتت به ألسنتهم، في هجاء البرهان، وهم لا يزالون يهجونّه حتى اليوم. فالإخوان المسلمون، من جانبهم، ينظرون إلى الفريق البرهان كقائد للجيش مهووس هوساً مَرَضِيّاً بالسلطة، وهذه صفةٌ تجعل منه خطراً عليهم. لذلك صانعوه حتى يقووا على مواجهته حين تأتي

اللحظة التي يظهر لهم فيها أن في طريقه إلى قلب لهم فيها ظهر المجن. فهم قد قبلوا به في المرحلة من أجل استخدامه في مسعاهم لاستعادة سلطتهم. وحين تعود إليهم أو حين يصل خطره عليهم درجة معينة سيقومون بالتخلص منه، بطريقة ما. فهم ما حرصوا على أن يزجوا بكتائبهم في المعارك الجارية لإسناد الجيش في معركته ضد قوات الدعم السريع، رغم وصية نائب الرئيس البشير السابق علي عثمان لهم بـ "ادّخار القوة"، إلا ليظهروا له أنهم أقوياء. فهم من أخرجوا الجيش من دائرة سلسلة الهزائم التي أحاقت به على مدة قرابة العام والنصف. وقد كانوا ذراعاً للاستخبارات العسكرية في عمليات الاستنفار وتسليح القبائل. لقد خرجت كتائب تنظيم الإخوان المسلمين على وصية نائب البشير علي عثمان بإدخار القوة بسبب ما أظهره الجيش من ضعف وبسبب أن الكفة قد رجحت في صالح قوات الدعم السريع. أيضاً وجد تنظيم الإخوان المسلمين فرصة ذهبية في هذه الحرب لكي يكسب مقاتلوه المزيد من المراس والخبرات القتالية وأن يحصلوا على أسلحة أكثر حداثة وقدرة. كما أن ظهورهم بقوة، يصبح إجراءً استباقياً، من شأنه أن يُضعف ويخذل أي نية لدى البرهان في التخلص منهم، لما يرى لديهم من بأس، وقوة عسكرية، بل، وقوة سياسية وإعلامية. إلى جانب كل ما تقدم فإن فوزى الحرب قد أتاح لهم فرصة اغتيال خصومهم من قوى الثورة، خاصة ما تُسمى "لجان المقاومة" ومختلف الناشطين الذين أشعلوا الثورة. وبالفعل لقد جرت في الفترة التي تلت انسحاب قوات الدعم السريع من الجزيرة ومن الخرطوم الكثير من تصفيات الأفراد بأساليب بالغة البشاعة. وقد كان بث الرعب جزءاً من أساليب قتل الثورة وتخذيّل الثوار.

لقد تعلم تنظيم الإخوان المسلمين الكثير من تجربته المريعة مع الرئيس المخلوع عمر البشير، الذي أطاح الدكتور حسن الترابي، عراب التجربة الذي لولاه لما وصلوا إلى السلطة أصلاً. فقد أضعف الرئيس البشير التنظيم ولعب بقياداته؛

تقريباً وإبعاداً، حتى أصبحوا ألعبه بين يديه، بل وأضحوكة. وانتهى به الأمر إلى أن يحكم البلاد من خلال بطانة خاصة فاسدة مقربة. وقد أصبح الرئيس عمر البشير في سنواته الأخيرة عبئاً ثقيلاً على مجمل التجربة، حتى اضطروا إلى نصحه ومحاولة إقناعه بالتنحي. لكنهم عجزوا. وحين قامت ثورة ديسمبر 2018 الشعبية استغلوا زخمها ووقفوا مع إزاحته وتنفس كثيرون منهم الصعداء عقب إزاحته. هذه التجربة مع نزعة العسكر للانفراد بالسلطة حاضرة الآن في أذهان قيادات الإخوان المسلمين. لذلك فهم يراقبون الفريق البرهان عن كذب. وقد ظلوا يشنون عليه عبر أبواقهم الإعلامية هجوماً كاسحاً كلما أحسوا بأنه قد أخذ يحدد عن خطهم الرامي إلى سحق قوات الدعم السريع بصورة نهائية ليصبحوا هم القوة العسكرية الأقوى. وقد تزايد أيضاً، في الآونة الأخيرة، الهجوم من قبل هذه الأبواق على ما تسمى "القوات المشتركة" المكونة من حركات دارفور المسلحة. فتتظيم الإخوان المسلمين يريد القضاء المبرم على قوات الدعم السريع، ولذلك فقد قبل، مرحلياً، بمشاركة حركات دارفور في المعركة ضدها. أما وقد انتقل ثقل قوات الدعم السريع إلى كردفان ودارفور وأصبحت قليلة العدد في مناطق الوسط والشمال فقد انتفت في نظر تنظيم الإخوان المسلمين دواعي وجود قوات حركات دارفور المسلحة في مناطق الوسط والشمال. ولذلك سلقتهم أبواق تنظيم الإخوان المسلمين بالسنة حداد. فهذه هي بداية الحملة الساعية إلى التخلص من هذه الشراكة واغتيال شخصيات قادتها ودق إسفين بينهم وبين حاضناتهم الشعبية. وما حملات القتل والتهجير القسري التي طالت مواطني دارفور الموجودين في الوسط والشمال النيلي، إلا صورة من صور التطهير العرقي التي قُصد منها أيضاً إخراج قادة حركات دارفور من أي معادلة قادمة، ربما باستثناء جبريل إبراهيم صاحب الرباط العضوي ببعض فصائل تنظيم الإخوان المسلمين.

من الناحية الأخرى، في مشهد هذا الصراع المكتوم بين الفريق البرهان وتنظيم الإخوان المسلمين، الذي ساعد البرهان في الوصول إلى قمة السلطة، نجد أن الفريق البرهان، بحكم تجربته الطويلة في فترة حكم البشير، يعرف خطر هذا التنظيم على خطته القاصدة إلى الانفراد بالسلطة. ويعرف أن كتائب الإخوان المسلمين قد شاركت بقوة في معارك ولاية الجزيرة وسنار والخرطوم وغيرها. فهي قد شددت من أزر القوات المسلحة، التي تلقت العديد من الهزائم على مدى عام ونصف العام خسرت فيها الكثير من دباباتها ومدركاتها في معارك الخرطوم، وبقيت متخندقة في مقراتها. فقد أظهرت الحرب أن القوات المسلحة لم تكن تملك عدداً كافياً من المشاة وليس لها شيء مؤثر في المعارك سوى سلاح الطيران، محدود القدرات. كما يعرف الفريق البرهان أيضاً أن لمساندة كتائب الإخوان المسلمين ثمناً هو عودة تنظيم الإخوان المسلمين إلى الحكم، مرة أخرى، وفق صيغة ما، رغم أنهم لم يغادروا مواقع الحكم أصلاً، حتى في فترة حمدوك. وقد لاحظنا جميعنا كيف في كل مرة يتجرأ فيها الفريق البرهان مصرحاً بأن على تنظيم الإخوان المسلمين، مثلاً في حزب المؤتمر الوطني، ألا يفكر في العودة إلى السلطة، يقوم التنظيم بهجمة إعلامية قوية في مواجهته تضطره إلى التراجع وابتلاع ما صرح به. وقد أوردنا على ذلك الشواهد من قبل.

إزاء هذا الوضع، متعدد الأطراف، بالغ التعقيد، سعى الفريق البرهان إلى تكوين ميليشيات قبلية في الوسط والشمال النيلي ليحمي بها نفسه ضد تنظيم الإخوان المسلمين، مقتفياً آثار قدمي سلفه الرئيس البشير الذي جعل من قوات الدعم السريع رادعاً ضد أي احتمال لتحرك الجيش ضده. ويبدو أن ميليشيا "درع البطانة" التي يقودها أبو عاقلة كيكلاً هي القوة التي يريد البرهان أن يجعل منها القوة الحامية له. وقد ظهرت مؤخراً ميليشيتان جديدتان هما: ميليشيا "شجعان النيل الأبيض"، وميليشيا "حركة الرؤية الديمقراطية". وغالباً ما تكونان قد نشأتا بتدبير

من الفريق البرهان، أو بمباركته. هذا إلى جانب العشرات من المليشيات الأخرى التي تتبع لمختلف مراكز القوى وعلى رأسها ميليشيا مني أركو مناوي وجبريل إبراهيم ومالك عقار؛ شركاؤه في الحكم الجاري الآن. ويبدو من الهجوم الشديد الذي توجهه فصائل الإخوان المسلمين المختلفة على مني أركو مناوي، صاحب المليشيا الأقوى، وغيرها من مليشيات دارفور ومطالبتها بترك الشمال والوسط والذهاب لقتال قوات الدعم السريع في دارفور سببه أنهم يريدون إبعادها من أن تكون عضداً للفريق البرهان في منطقة الوسط والشمال النيلي، كما سلف القول.

يرى كثيرٌ من المحللين السياسيين أن الصدام بين الفريق البرهان وتنظيم الإخوان المسلمين، واقعٌ لا محالة، وأن حدوثه ليس سوى مسألة وقت، لا أكثر. وقد يكون ذلك صحيحاً وقد لا يكون صحيحاً تماماً. فالساحة السياسية والعسكرية في السودان الآن بحرٌ من الرمال المتحركة لا مجال لأن تثبت فيه قدم. فهناك احتمال أن يكون إظهار أن هناك خلافاً بين تنظيم الإخوان المسلمين وبين الفريق البرهان واحدةً من المسرحيات التي اعتاد تنظيم الإخوان المسلمين على إخراجها. القصد منها تظمين مصر بأن أجندة الفريق البرهان متعارضةٌ مع أجندة تنظيم الإخوان المسلمين، لكي يمضي النظام المصري في دعمه للفريق البرهان، دون تردد، حتى تثبت قدماء تماماً، ويحوز السلطة ويستغني عن السند المصري، ويعود إلى حضن الإخوان المسلمين ومنظومتهم الدولية الحاملة بخلق كتلة إسلامية أممية عابرة للأقطار. لكن الشواهد تميل أكثر إلى تقوية الاحتمال القائل إن خطة البرهان هي الاعتماد على مصر لكي يضمن لنفسه البقاء في السلطة، نظير تسليمها جمل السودان بما حمل، وأن المعركة المؤجلة بينه وبين تنظيم الإخوان المسلمين سوف تحدث. وهذا الاحتمال، كلما توفرت الشواهد العملية مع مرور الأيام على غلبته، هو الذي سوف يدفع بواحد أو بأكثر من واحد من فصائل تنظيم الإخوان المسلمين للتفكير الجدي في الإطاحة بالفريق البرهان، بطريقة ما.

فكرة العودة إلى الحكم من جديد فكرةٌ مركزيّةٌ مسيطرةٌ سيطرّةً كاملةً على عقول قيادات تنظيم الإخوان المسلمين في السودان. فكثيرون منهم مؤمنين بهذه العودة إيماناً يبلغ درجة اليقين. فهم يتطلعون نحو تلك العودة بثقة لا يخالجها الشك. فاعتقادهم الراسخ الذي طالما عبروا عنه هو أنهم ما أتوا إلى الحكم في السودان إلا ليبقوا فيه، إلى الأبد. كما أن عودتهم، إن هي حدثت، لا قدر الله، سوف تقوي فيهم هذا الوهم الغنوصي بأنهم مختارين من قبل العناية الإلهية لتحقيق حلم الأُمّية الإسلامية. وفي هذا السبيل فهم منوطٌ بهم، دون غيرهم، إخراج السودان من دائرة النكسات والهزائم التي احتوشته على مدى قرنٍ كاملٍ من الزمان، إلى فتحٍ كبيرٍ مبينٍ يتعداه ليشمل الأقطار الإسلامية. فهم يتمسكون وللغربة بهذه الفكرة رغم أنهم قد حكموا السودان، حتى الآن، لستة وثلاثين عاماً، فلم يزدوه إلا خسارةً. فالإخوان المسلمون السودانيون رغم معرفتهم اليقينية بفسادهم الذي لا يماثله فساد، فإن بهم من البؤس المعرفي، ومن التشويش الذهني، ومن الغرور، ومن القدرة على مغالطة الذات، ما يجعلهم واثقين، كل الثقة، أن السماء قد اختارتهم، دون غيرهم، لإنجاز أقدس المهام على وجه الأرض.

مصر تلعب لعبة خطيرة

هناك تنسيقٌ ظاهرٌ بين الفريق البرهان، المهووس بأن يكون رئيساً للسودان مدى الحياة، وبين مدير جهاز المخابرات السودانية السابق، المقيم في القاهرة، صلاح قوش، الواقع في قبضة المخابرات المصرية. التناغم بين هذين الرجلين، والذي ظهر جلياً منذ إغلاق ميناء بورتسودان مع الطريق البري الرابط بين الميناء وبقية البلاد، لخنق حكومة عبد الله حمدوك الانتقالية تمهيداً للانقلاب عليها، أوحى لمصر أن تنظيم الإخوان المسلمين في السودان قابلٌ للترويض. وفي اعتقادي أن هذا خطأ قاتل. فلهذا التنظيم عدة رؤوس. فمنهم الأوليغارك الذين يمكن

ترويضهم بالمناصب وبمنحهم فرص جني الثروات. لكن، هناك أطراف أخرى بينهم، شديدة الدوغمائية الدينية، شديدة العنف. وقد أوضحت الحرب الجارية الآن هذه الرؤوس المتعددة لتنظيم الإخوان المسلمين. فالجيش الذي دعمته مصر بالسلاح وبالخبرة العسكرية وبسلاح الطيران لكي يبقى الفريق البرهان في السلطة، طفقت تحارب إلى جانبه كتائب متطرفة شديدة الشراسة، تجز الرؤوس وتبقر البطون وتنهش الأحشاء، وتبشر بشعارات داعش ومثيلاتها. والغرض من إظهار هذا التوحش وتصويره وبثه على الملأ، هو تنفير المجتمع الدولي من الوقوف في صف الفريق البرهان ليبقى سجيناً في معسكر القوى المقاومة للغرب رغم أنفه. فهؤلاء المتطرفون يرون أن المجتمع الدولي والقوى الإقليمية القريبة من الغرب ما قبلت حاكماً عربياً أو مسلماً أو وقفت وراءه إلا من أجل الإضرار بالإسلام والمسلمين.

لكن، ربما قام في بال النظام المصري وجهاز مخابراته أن في إمكانهم أن يعملوا على إبقاء الفريق البرهان في السلطة، وإلى جانبه تنظيم الإخوان المسلمين، لكن في صورة جديدة لا يخشى منها على أمن النظام المصري. أي، صورة مخالفة لتلك التي عليها تنظيم الإخوان المسلمين في مصر، الذي من فرط شعور المؤسسة العسكرية المصرية القابضة بخطر عليها، لم تتردد قط في أن تفتك به بتلك الطريقة الوحشية، برضا كامل من القوى الغربية. فإن كان تقدير النظام المصري أن من الممكن ترويض تنظيم الإخوان المسلمين في السودان وجعله خادماً مطيعاً للمصالح المصرية في السودان، فإنه يقع، بلا شك، في خطأ تقديري فادح. وإني أرجح أن من سَوَّق للنظام المصري فكرة أن تنظيم الإخوان المسلمين في السودان قابل للترويض هو مدير جهاز المخابرات السودانية السابق، صلاح قوش. فهو كثيراً ما رشح عنه، على المستوى الشخصي، ما يدل على أن همه الأول والأخير

هو السلطة، وليس التطبيق الحرفي لأيدولوجيا الإخوان المسلمين. ومن دون شك، أن النظام المصري يعرف بقدر ما أن الإخوان المسلمين في السودان يقفون وراء البرهان وقوفًا تكتيكيًا، غير أن مطامع النظام المصري الجامحة وعجلته على حيازة ثروات السودان، بل وإحاقه بمصر بصورة مستدامة، أعمته عن رؤية الخطر الإخواني الكامن في هذه الأوضاع السودانية الملتبسة. فذهب مع طمأننة نفسه بإمكانية ترويضهم.

سوف يعمل الإخوان المسلمون في السودان على إزاحة الفريق البرهان في اللحظة التي يشعرون فيها بأنه في طريقه إلى الانفراد بالسلطة، والارتقاء بصورة نهائية في الحظن المصري. وكما سبق أن قلنا فإن مصر والفريق البرهان يعرفان أن وجود الإخوان المسلمين إلى جانبهم في المرحلة الأولى من مراحل دحر ثورة ديسمبر 2018 ونسف أهدافها أمرٌ ضروريٌ للغاية. وأن اللحظة التي سيتمكنان فيها من إبعاد الإخوان المسلمين أو تدجينهم بصورة نهائية سوف تأتي، ليبقى الفريق البرهان في السلطة عبر نهج الانتخابات المزيفة، ليصبح "سياسي" آخر في السودان. وأفضل ما يمكن أن نصف به هذا الوضع الشائك المتعلق بثلاثي الفريق البرهان والإخوان المسلمين والمخابرات المصرية، أنه وضعٌ يتربص فيه الكل بالكل. فهو بحرٌ من الرمال المتحركة التي لا يقر لها قرار.

حربانية البرهان والإخوان

ظل نظام الإخوان المسلمين في السودان يغير جلده كما تغير الحرباء لونها كلما دخلت محيطًا جديدًا؛ فهي خضراء اللون حين تحيط بها الأوراق وهي بنية اللون حين تلصق بجذع الشجرة. وما من شك أن النظام المصري قد عايش وعن كُتب كل تقلبات هذه الجماعة المتلونة. فقد شهدا في بداياتها أول عقد التسعينيات من القرن الماضي وهي تنخرط في محاولات تصدير نموذجها إلى دول القرن

الإفريقي. ثم وهي تهاجم دول الخليج العربية بلغة جارحة متنطعة كما يفعل الفريق ياسر العطا اليوم مع دولة الإمارات. كما شاهدوها وهي تقف مع غزو صدام حسين للكويت في عام 1991. وأيضاً، وهي تحاول اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا في عام 1995. ثم عايشوا ارتقاءها في الحظن الإيراني وجلبها إيران إلى السودان وإلى موانئه، مخلة بمعادلة أمن البحر الأحمر. ثم عايشوا يوماً بيوم تهريبها للأسلحة إلى منظمة حماس عبر بدو صحراء سيناء المصرية. ويعرف النظام المصري أيضاً كيف هرعوا إلى مصر بفرحة عارمة حين صعد الإخواني محمد مرسي على قمة السلطة بل واستقدموه إلى السودان وفتحوا له حدود السودان ودعوه لإرسال المصريين لتملك أراضي السودان والاستيطان فيها.

كذلك، من الغريب جداً أن نرى النظام المصري في اللحظة الراهنة، التي يمد فيها الفريق البرهان أيديه، ومن ورائه تنظيم الإخوان المسلمين إلى إسرائيل لتدعمه دبلوماسياً وربما لتمده ببعض السلاح، وإلى إيران لتسند به السلاح والخبرات القتالية، لا يزال يساند الفريق البرهان. فقد حصل السودان بالفعل، على مسيرات وغيرها من الأسلحة من إيران⁽¹⁾. وفي حين ذكرت بعض المصادر الإسرائيلية أن إسرائيل رفضت التعاون معه بسبب نهجه المزدوج الذي يريد أن يحتفظ فيه بدعم كل من إسرائيل وإيران في وقت واحد⁽²⁾، نجد أن النظام المصري تعميه أطماعه دوماً من رؤية الأمور بوضوح كاف ليبقى منخرطاً بكليته في دعم الفريق البرهان. فرغم معرفته

(1) راجع: تقرير: طهران أرسلت أسلحة إلى الجيش السوداني، موقع "سكاي نيوز عربية"، على الرابط: <https://shorturl.at/5Tpls>.

(2) راجع: تقرير: إسرائيل قلقة من تقارب السودان مع إيران، موقع قناة RT، على الرابط: <https://shorturl.at/f7QJA>.

بكل التقلُّبات التي تقلبها نظام الإخوان المسلمين في السودان، والفريق البرهان جزء لا يتجزأ من هذه العقلية الإخوانية ونهجها الحربي في الحفاظ على السلطة، يعتقد النظام المصري أنه لا محالة الفائز الوحيد بكنز السودان في نهاية الأمر.

ختامًا، أحب أن أقول إن رهان النظام المصري على الفريق البرهان مغامرةٌ ليست مضمونة العواقب. فالكثائب المتطرفة التي تحولت إلى لواءات وإلى فرق عسكرية، تسير الآن سيراً حثيثاً لكي تحل محل الجيش السوداني. وستستقوي في ذلك بالدعمين العسكريين المصري والإيراني. فالإخوان المسلمون لم ينشئوا هذه الكتائب ولم يبعثوها إلى الخارج للتدريب، ولم يسلحوها تسليحاً نوعياً إلا لكي يستخدموها حين يحيط الخطر بنظامهم. ولم يحط الخطر بنظامهم بمثل ما أحاط به بسبب ثورة ديسمبر الشعبية العارمة وبسبب هذه الحرب التي أشعلوها دون أن يحسبوا مجرياتها حساباً صحيحاً. هذه الكتائب التي أسماها نائب الرئيس البشير في بداية الثور "كتائب الظل" وهدد بذكرها الثوار، وهدد بها في نفس الوقت الجيش إن هو انحاز إلى جانب الثوار، هي مشروع "الحرس الثوري السوداني" الذي سوف يصبح الكيان العسكري الوحيد في السودان لحماية نظام تنظيم الإخوان المسلمين. فمجريات الأمور تشير إلى أن غبار المعارك الجارية حالياً سوف ينقشع وسط هذه التقاطعات الكثيرة إلى عسكرة السودان في الوسط والشرق والشمال عسكرةً متطرفة. وستجذب هذه البنية العسكرية المتطرفة في ظل الفوضى الشاملة الحالية، آلاف الشباب الأفارقة الذين درسوا وتخرجوا في مفرخة الإرهابيين، المسماة "جامعة إفريقيا العالمية"، ممن غادروها وانضموا إلى بوكو حرام والشباب الصومالي وغيرها من التنظيمات الداعشية المتطرفة. حينها

سيعرف النظام المصري، بعد فوات الأوان، أي غول قد هيا له المناخ ليكبر في جواره الجنوبي.

محاولة النظام المصري سرقة خيرات السودان؛ من مياه وأرض ومنتجات حيوانية ونباتية ومعديّة، من وراء ظهر أهله، خطأ استراتيجي فادح. إن ما يضمن لمصر علاقةً مستقرّةً مع السودان، تحفظ أمنها من جميع الوجوه، ويمنحها كل الفرص في الاستثمار الشفاف فيه ويساعدها في إقامة تكامل اقتصادي مثمر واضح الأسس ومستدام، هو أن تتخلى عن موروثها الخديوي وعن سياسة الهيمنة وفرض الإرادة والتحكم في مجريات السياسة السودانية عبر اللعب على التناقضات السودانية. فالشعب السوداني بخلاف نخبه التي طالما أدمنت بيع نفسها لدول الجوار ودول الإقليم تحت مختلف الذرائع. ولسوف يبقى الشعب السوداني، بحكم طبيعته، قادراً على الدوام على الإطاحة بهذه النخب، عسكريةً كانت أم مدنية، حين تسلبه حقوقه وتفرط في استقلالية قراره لكي تحقق مصالحها هي، أو مصالح أي قوى خارجية رهنت نفسها لها.

السودانيون شعب يحب الديمقراطية ويحب الوضوح ويكره المؤامرات ونهج السياسة القائم على الخبث والدس والوقيعه بين القوى المتصارعة. فبناء العلاقة المنتجة المستدامة مع السودان لن تنجح إلا إذا قامت فهم صحيح لطبيعة الشعب السوداني، وعلى احترام خياراته وعلى رأسها ابتعاد العسكر عن السياسة وعن إدارة الاقتصاد وقيام نظام حكم ديمقراطي تدار فيه شؤون البلاد بشفافية مطلقة. لقد حاول العسكر قتل التوجه الديمقراطي للسودانيين ثلاث مرات، لكن لم يفلحوا في ذلك. والمحاولة الجارية الآن التي يتشاركها الفريق البرهان وتنظيم الإخوان المسلمين والنظام المصري وبعض الدول

العربية محكومٌ عليها بالفشل. فعلى مصر والعرب أن يعرفوا أن مزاج الشعب السودان مغاير لمزاج الشعوب العربية وأن طبيعته مغايرة إلى حدٍّ كبير جداً. فليسلموا له بذلك ولا يحاولوا فرض ما لا يناسبه عليه. فإن في هذا إزهاقٌ للأرواح، وأهدارٌ للمال، والطاقات، واستدامةٌ للصراع غير المنتج، وتعطيلٌ لعجلة التقدم والتكامل المثمر في الإقليم. ولن يصح في النهاية إلا الصحيح.

هذا الكتاب، من جانبي هو الصرخة الأخيرة في التنبيه إلى خطر سياسات الهيمنة المصرية على السودان. ورغم أن محاولات الهيمنة على السودان من جانب مصر لم تتوقف قط، منذ خروج الحكم الخديوي من السودان في عام 1885، بل أنها بلغت في ظل هذه الحرب التي أسهمت مصر في إشعالها وانخرطت فيها عسكرياً حدّاً لم تبلغه من قبل. لقد أصبحت أبواق النظام المصري الحالي تتحدث عن الوصاية على السودان بثقة وبجاعة وقلة حساسيةٍ مدهشة. والسبب أن مصر لم تجد في تاريخها، رغم خضوع كل السياسيين السودانيين الذين حكموا البلاد لإرادتها، شخصاً بلغ في الاستعداد لتسليمها جمل السودان بما حمل ما بلغه الفريق عبد الفتاح البرهان. وقد جاءت صفقة إعادة إعمار السودان "السرية" لتكشف الخطة المصرية المحكمة لربط السودان اقتصادياً بمصر وجعلها الوصية عليه. فتقتل موانئ التصدير لديه وتجعل من موانئها منفذه الوحيد، أو الرئيسي إلى الخارج. بل ولتحتكر صادرات ذهبه فتقوم بتصفيته وتسويقه بنفسها فتأخذ منه ما تراه ي وتعطي الباقي للفريق البرهان ليملاً به خزانته ويحمي به نفسه. بل جعلت مصر من نفسها مصنعا لمنتجات السودان؛ تشفطها منه بمختلف الطرق؛ الرسمية وغير الرسمية، وبأتفه الأسعار، لتصدرها هي لمصلحتها

بالعملة الحرة. أكثر من ذلك، منح النظام المصري لنفسه حق الوكالة لمنح أراضي السودان للدول الخليجية نظير تمويلها لما سمي "خطة إعادة الإعمار". بل بلغ ما تسرب من هذه الخطة حد الإعلان عن إنشاء مصر خزاناً جديداً يخصصها داخل الأراضي السودانية.

كان من الممكن للسودان أن يصبح، من استقلاله، واحةً للديمقراطية وللتنمية المستدامة في الإقليم. لكن بسبب تكالب القوى الإقليمية الكارهة للديمقراطية الخادمة للأجندة الغربية في المنطقة، إلى جانب تكالب القوى الغربية نفسها، التي يهملها تحقيق مصالحها الآنية في المنطقة، غض النظر عن يعينها في تحقيق ذلك، بقي السودان لأكثر من نصف قرن تحت حكم العسكر. ولا يعود السبب إلى هذه القوى الخارجية وحدها، وإنما يعود أيضاً إلى القصور السوداني الذاتي، المتمثل في النخب السياسية السودانية التي اتسمت غالبيتها بضمور الرؤية السياسية واعوجاجها والانشغال بالمغانم الشخصية وبالمناصب وبالأستعداد لخدمة الأجندة الأجنبية. لم تدعم القوى الأجنبية الشعب السوداني الذي ثار ثلاث مرات، على مدى نصف قرن تقريباً، مطالباً بالديمقراطية، بقدر ما دعمت أعداءه داخل حدوده وفي دول جواره ومحيطه الإقليمي. ولم ينفك الشعب السوداني يخوض هذه المعركة المتطاولة حتى أوصلها أعداء تطلعاته إلى هذه الحرب الكارثية المدمرة. والآن، تشير الأمور إلى ما هو أفدح من تعطيل التحول الديمقراطي، لنصبح أمام احتمال ابتلاع السودان بواسطة مصر المدعومة ببعض القوى العربية الخليجية وبعض القوى الغربية. فنحن الآن لسنا أمام تحدي تحقيق التحول الديمقراطي، الذي ظللنا نتطلع إليه عبر ما يزيد عن نصف القرن، وإنما أمام أن نفقد المسرح نفسه الذي يمكن أن يجري من فوقه اضطراع القوى الديمقراطية وهي تسعى لكي يصل إلى منصة الحكم صاحب الرؤية الأصلح

والقدرة الأكبر. لذلك، فإني أقدم هذا الكتاب نذيراً عرياناً للتنبيه إلى خطر
الخطة المصرية للإطباق على السودان، التي تدخل الآن آخر مراحلها. **ألا هل
بلغت؟ اللهم فاشهد.**

